



PROVISIONAL

A/41/PV.43  
27 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شودري	<u>الرئيس</u> :
(الجمهورية الدومينيكية)	السيد نيبينغ فكتوريا (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :
(ماليزيا)	السيد يوسف (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :
(قبرص)	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	<u>شم</u> :

- الحالة في كمبوتشيا [٢٥] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في كمبوتشيا(أ) تقرير الأمين العام (A/41/707)(ب) مشروع القرار (A/41/L.2)

السيد الفيلاي (عمان) : سيدي الرئيس ، لاشك أن عالمنا المعاصر يعيش مشاكل كثيرة ، ومختلفة في مدى تأشيرها المباشر على الانسان والبيئة . ولعل تصنيف تلك المشاكل من حيث الأولويات يصعب علينا تحديده ولكننا قد نتفق على أن مما يمس منها كرامة الانسان وحرية في تقرير مصيره تندرج تحت ما هو أهم ؛ خاصة اذا آمنّا بأننا نعيش على أعتاب قرن جديد هو القرن الحادي والعشرون متطلعين الى إنهاء هذا القرن العشرين بحلول كاملة للقضايا الانسانية الملحة ومنها بالطبع قضية كمبوتشيا .

ان القضية الكمبوتشية تعتبر أحد أهم القضايا التي تهدد الامن والاستقرار في قارة آسيا . واذا بقيت دون حل فلاشك بأنها ستتعدى حدود كمبوتشيا الى أجزاء أخرى من تلك القارة التي تحتوي على أكبر تجمع بشري في العالم .

ان الشعب الكمبوتشي في الداخل يعاني من شظف الحياة نتيجة لتردي أحواله العامة وبصفة خاصة الاقتصادية منها ، والتي تعتمد على القطاع الزراعي ، ولقد كان الأمين العام محقا في تحليله عندما وصف الحالة الزراعية في كمبوتشيا بأنها خطيرة نتيجة لما خلفته الاضطرابات ، ولم يكن من استطاع من أولئك التمساء الفرار والعيش كلاجئين بأوفر حظا ، حيث ان اندلاع الأعمال الحربية على طول الحدود الكمبوتشية قد اضطرهم الى مواصلة الهجرة والبحث عن ملاجئ أكثر أمانا .

انطلاقاً من الايمان الراسخ بضرورة احترام أمن وسلامة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وبحق الشعوب في العيش بسلام واختيار انظمتها ، فان سلطنة عمان ، دأبت على تبني وتأييد كافة القرارات - التي تصدرها الامم المتحدة بشأن قضية كمبوتشيا ، وعليه فاننا نطالب بالإمتثال لإجماع الارادة الدولية بحسب القوات العسكرية الاجنبية من كمبوتشيا الديمقراطية ، وتمكين الشعب الكمبوتشي من تقرير مصيره واختيار نظام حكمه بنفسه وحسب مقتضيات مصالحه الوطنية التي يجب أن يقررها دون ضغوط خارجية .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادي يؤيد الاقتراح الشامل ذا النقاط الثمان والمقدم من حكومة الائتلاف الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية والصادر في ١٧ آذار/مارس من العام الجاري ، والذي أيدته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بموجب الوثيقة رقم A/41/325 - وذلك لاحتوائه على نقاط ايجابية يمكن من خلالها معالجة كافة الجوانب بما فيها المواضيع الاساسية التي تشمل الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية واتخاذ خطوات ملموسة للوصول الى المصالحة الوطنية وإتاحة الفرصة للشعب الكمبوتشي لتقرير مصيره بالطرق التي يختارها ، وكذلك ضمان أمن وسلامة دول المنطقة - كما اننا نشي على الجهود الصادقة التي تبذلها دول مجموعة "آسيان" لسعيها الحثيث في سبيل الوصول الى نقاط التقاء ترضي جميع الاطراف .

ولا يفوتنا هنا بأن نؤكد بأنه اذا كان لدى فييت نام النية الصادقة في إنهاء وجودها العسكري من كمبوتشيا ، كما تعهدت بذلك في السابق أمام هذا المحفل الدولي ، فانها بالتأكيد ستجد في تلك المقترحات المشار اليها الإطار الملائم والسليم لتنفيذ الانسحاب .

انطلاقاً من اهتمامنا الخاص - ونظراً لما للقاءات والمشاورات وتبادل الآراء من ايجابيات ملموسة ، فقد حرمت سلطنة عمان ، ومنذ اندلاع المشكلة الكمبوتشية في اواخر السبعينات ، على اللقاءات المستمرة مع الاطراف المعنية بغية الوقوف عن قرب على التطورات الجديدة حول القضية ، ولعل اللقاء الاخير لمعالي يوسف بن علوي

بن عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية خلال شهر تموز/يوليه الماضي في بكين مع صاحب السمو الامير نوردوم سيهانوك - رئيس الحكومة الائتلافية الديمقراطية هو احسدى تلك المناسبات ، باعتباره ممثلا للحكم الشرعي في البلاد كما يقرر ذلك المجتمع الدولي .

لقد توالى الاجتماعات لبحث الحالة في كمبوتشيا - وكما هي الحال دائما فقد خرجنا بقرارات حازت على غالبية الاجماع الدولي . وبقيت الخطوة الاهم ، ألا وهي ترجمة تلك القرارات الى خطوات ملموسة - واننا نضم صوتنا الى صوت الضمير العالمي المنادي بحل عاجل وعادل للقضية الكمبوتشية . اننا نؤمن بأن سعادة الانسان تكمن في إحساسه بالمساهمة في رفع المعاناة عن أخيه الانسان - فلنتعاون جميعا لرفع المعاناة عن الشعب الكمبوتشي .

اننا بهذه المناسبة سنبقى على تاييدنا المتواصل لجهود الامين العام للأمم المتحدة وممثليه بشأن الحالة الراهنة في كمبوتشيا ونشكر ما ورد في تقرير الامين العام الاخير من حقائق وأوضاع صادقة ، وبلادي التي تتبنى مشروع القرار المقدم للجمعية العامة في كل دورة عادية جديدة بشأن كمبوتشيا ستبقى على هذا التأييد لحين حلول الوئام والسلام هناك حسب الرغبة العارمة للمجتمع الدولي .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أعرب عما شعر به الوفد الاسترالي من الحزن والصدمة للوفاة المفاجئة والمأساوية للرئيس سامورا ماشيل ، أحد قادة افريقيا المعاصرين العظام الذي حقق استقلال بلاده . وقد تشرفت بالالتقاء بالرئيس الراحل في هراري في مؤتمر قمة عدم الانحياز في الشهر الماضي ؛ وأود أن أتقدم بتعازي الشخصية لاسرته ، والى أسر زملائه الذين لقوا حتفهم معه في هذه الكارثة ، والى شعب موزامبيق .

انتقل الآن الى البند المدرج على جدول أعمال الجمعية .

ان الحالة في كمبوتشيا التي ظلت دون حل لا تزال المصدر الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

واستراليا ، بوصفها بلدا من تلك المنطقة ، تشعر بالقلق لان الجهود التي بذلت حتى الان لم تؤد الى أي تقدم يذكر في السعي الذي طال أمده لإيجاد تسوية للمشكلة . ونحن ندرك التعقيدات والصعوبات التي تتسم بها الحالة في كمبوديا . لكن استراليا تعتقد ان الجهود الموجهة نحو التوصل الى حل ينبغي أن تستمر ، واننا ، في الامم المتحدة ، ينبغي أن نشابر على موقفنا المبدئي آمليين أن يضطر الطرفان ، في نهاية المطاف ، الى قبول المعايير الراسخة للسلوك الدولي والمكرمة في الميثاق .

لقد أوضحنا في الماضي ان استراليا تتأثر حتما بالتطورات التي تقع في منطقتنا . ولذا ، فاننا نعتقد ان لنا الحق - وعلينا مسؤولية - في المساعدة في السعي للتوصل الى حلول للمشاكل الاقليمية . ونحن نفعل ذلك كجار و صديق منذ امد طويل لاجزاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الاسيان) ، ونفعل ذلك أيضا بوصفنا بلدا كان يسعى لإقامة علاقة محسنة وبناءة مع فييت نام . وهناك عنصر آخر في منظورنا الاقليمي هو ان تطوير العلاقات الودية والتعاونية بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من شأنه أن يعزز الى حد كبير الاستقرار طويل الامد في منطقتنا . والعامل الاساسي الذي من شأنه إحباط ذلك التعاون المنشود ليس الخلافات الايديولوجية فحسب ، بل وتدخل فييت نام في كمبوديا في عام ١٩٧٩ واستمرار وجودها في ذلك البلد التعمس بعد ٧ سنوات من ذلك التاريخ .

والسبب في ان استراليا لم تسع الى القيام بدور رائد في تسوية النزاع في كمبوديا ان هذه مسألة تخص أساسا الطرفين المعنيين مباشرة . لكننا ، كبلد من بلدان المنطقة يهيمه أن يتحلى بروح المسؤولية والمساعدة ، بذلنا ولا نزال نبذل كل ما نستطيع من جهد لتشجيع الارادة السياسية الرامية للتوصل الى تسوية سلمية لمشكلة كمبوديا .

ونحن في ذلك نبنينا أنشطتنا على عدد من المبادئ الاساسية . اولها ، ان احتلال فييت نام لكمبوديا ينبغي أن ينتهي . واننا نؤمن بأهمية الحل السلمي الشامل ، الذي يتحقق من خلال المفاوضات الاقليمية . وان الحلول العسكرية لمشكلات منطقتنا لم تنجح

في الماضي . وان الاستمرار في محاولة إيجاد حل بتلك الوسائل لن ينجح ، في رأينا ، في حالة كمبوديا . وان استعادة العلاقات الطبيعية التي تربط فييت نام ببلدان المنطقة وبقية المجتمع الدولي ، تبدو كجزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة .

واسمحوا لي أن أقول أن شعب استراليا أصيب بصدمة عميقة ازاء الفظائع التي اقترفتها حكومة بول بوت ضد شعبها . لكن استراليا لم تقبل كمبدأ إدعاء أي بلد بأن له الحق في التدخل في اراضي جيرانه ذوي السيادة دون موافقتهم ونحن لا نقبل أي إدعاء بأن فييت نام كان لها الحق في التدخل في كمبوديا على أساس الحاجة إلى المساعدة في التخلص من بول بوت بسبب الفظائع التي كان يقترفها بحق شعب كمبوديا . وهكذا فإنه عندما وقع غزو فييت نام لكمبوديا ، ادانت استراليا ذلك العمل ولا نزال ندينه .

ولا سبيل إلى التوصل لتسوية كمبودية دائمة دون الاعتراف بالحق الأساسي لشعب كمبوديا في تقرير مستقبله . فلا ينبغي أن تفرض على ذلك الشعب أية صيغة معينة ، مهما بدت مرضية للآخرين ، لا تكون مفضية إلى أن تحكمه حكومة تعبر بحق عن رغباته ، إذ ينبغي أن يكون ذلك خيارا حرا لهم . وأي شيء عكس ذلك سوف يكون متناقضا مع الحقوق الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ويمكن أن يؤدي في النهاية إلى تجدد عدم الاستقرار في كمبوديا وفي المنطقة ككل .

وعملا على النهوض بالتسوية التفاوضية والسماح للكمبوديين بتقرير مصيرهم ، رعت استراليا باستمرار جميع الاطراف الاساسية في مسألة كمبوديا أن تدخل في حوار . ومازال هناك شوط كبير ينبغي أن يقطع قبل الوثوق من أننا قد بدأنا على الطريق الطويل المؤدي الى حل المشكلة . وقد حاولنا أن نشجع المرونة لدى جميع الاطراف المعنية في سعيها للتوصل الى حل مقبول بشكل متبادل .

ومن دواعي ارتياحنا أنه بالرغم من الخلافات الرئيسية القائمة ما تزال الجهود الرامية الى التوصل الى حل مستمرة . ونحن نرحب بالاتصالات التي أجريت بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) وفييت نام . وعلى وجه الخصوص تحيط حكومة استراليا علما مع التقدير بالجهود الدؤوبة التي يبذلها وزير خارجية اندونيسيا السيد مختار لوضع أسس الحوار البناء بين فييت نام وبلدان (آسيان) . ومما يدعو الى الارتياح أيضا القرار الذي اتخذته وزير الخارجية سيدهي ووزير الخارجية تراتسش بالاجتماع في بانكوك في وقت سابق من هذا العام . وقد أحطنا علما أيضا أشغاء العاميين الماضيين بالاسهامات الأخرى التي قدمت في مهمة إرساء أسس الحوار . ونأمل أن تتمكن جميع الاطراف من الاستفادة من الخطوات الحذرة التي تتخذ حاليا صوب الحوار ، غير أننا يتعين علينا أن نذكر بأنه مازال هناك طريق طويل ينبغي قطعه قبل أن تسد الهوة الفاصلة بين مواقف شتى الاطراف .

وما فتئت استراليا ، اتساقا ومصالحها في المنطقة ، تشجع على تطوير الافكار التي تساعد على الحوار . وقد قامت بهذا عن طريق إجراء مشاورات وثيقة مع دول آسيان وفييت نام والصين وغيرها من الاطراف المعنية بما يستهدف تحديد نطاق الحركة وتوضيح مواقف كل الاطراف .

ونعتقد أن عملية المشاورات يمكن أن تؤدي الى تطورات إيجابية فيما بين الاطراف المعنية ، وأنها قد تكون أفضل من أي اتجاه آخر يستهدف عزل أي طرف أساسي عن الحياة الاقتصادية والسياسية لمنطقتنا . ونحن نعتزم أن نواصل تطوير علاقاتنا الشائبة مع فييت نام إيماننا منا بأن توطيد علاقات أكثر إيجابية معها سيمكننا من

السعي للتوصل الى الاهداف التي نشاطرها مع جيراننا فيما يتصل بمستقبل منطقتنا في المدى الطويل . وهذا النهج قد مكننا من أن نتحدث بصراحة ، وبشكل بناء في إعتقادنا ، مع فييت نام بشأن مشكلة كمبوديا كما مكننا من مناقشة المشكلة بصراحة مع دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والاطراف الخارجية المهمة . واستراليا لا تقلل من شأن التعقيدات التي تعترض طريق حل هذه المشكلة . فهي تتضمن ، قبل كل شيء ، مصالح الدولتين العظميين الرئيسيتين والصين بالإضافة الى مصالح فييت نام ذاتها ومصالح بلدان آسيا .

غير أننا قد تبيننا في أساس المحادثات التي أجريناها مع جميع الاطراف المعنية وجود الرغبة في حل مشاكل كمبوديا . وينبغي أن يوفر هذا أساسا يمكن البناء عليه للتوصل الى وسائل تجعل الحوار الاقليمي أكثر إيجابية . وسيكون من المؤسف للغاية أن تضيّع المنطقة أو المجتمع الدولي أو الشعب الكمبودي أية فرصة لاحراز التقدم صوب تحقيق تسوية عادلة .

وخلال سنة ١٩٨٦ ، حاولت استراليا إيجاد فرصة من هذا النوع ، اذ كان قد بسد لنا من أمد طويل أنه ينبغي وضع نظام للحوار يشترك فيه الممثلون الحقيقيون لشعب كمبوديا . ونرى أن هذه العملية يمكن أن تصبح أسهل اذا ما أنشئ جهاز يحدد بصورة نهائية المسؤولية الواقعة على عواتق قادة نظام بول بوت ، وفي نفس الوقت يمهّد السبيل لمشاركة أعضاء الخمير الحمر في التحرك الرامي للتوصل الى تسوية . ونحن لسنا نحدد أية أفكار قطعية عن شكل الجهاز الذي يمكن إنشاؤه ، لكننا مازلنا نعتقد أن هذا المفهوم يمكن أن يسهم في إزالة عقبة خطيرة تعترض طريق التقدم . كما يمكن في أثناء ذلك دراسة الأفكار الايجابية الأخرى . اذ يمكن للطرف المعنية مباشرة أن تحدد ما اذا كان هذا الاقتراح سليما أم لا ، أي ما اذا كانت ترى أنه اقتراح عملي يمكن تنفيذه . فاذا لم يحظ هذا الاقتراح بتأييد واسع النطاق فإنه لن يكون عمليا ولن يكون ذا أهمية .



وبالإضافة الى المسائل السياسية ، هناك أيضا جوانب انسانية تستوجب الانتباه في مشكلة كمبوديا . واستراليا نشطة في جهودها الرامية الى مواجهة تلك المشاكل .

وبوصفنا بلدا رئيسيا من بلدان إعادة توطين اللاجئين الكمبوديين وغيرهم من اللاجئين في الهند الصينية منستمر في المشاركة في جهود إعادة التوطين ، وفي نفس الوقت نحذر من الاقتراحات التي لا يرجح أن تؤدي الى حل دائم . وقد بدأ من الملبسح على نحو متزايد أن تشمل الجهود الأخرى إعادة التوطين الطوعي للكمبوديين المشرديين وتقديم الضمانات لهم بحماية حقوقهم اذا ما قرروا العودة الى بلادهم .

وما فتئت الوكالات الدولية مستمرة في تقديم المساعدة في منطقة الحدود بين تايلند وكمبوديا ، استجابة للاحتياجات الانسانية الواضحة . وسواصل تأييدنا الراسخ لتلك الجهود . وفضلا عن هذا ، سيستمر تقديم المعونة الموجهة للاحتياجات الانسانية داخل كمبوديا عن طريق أجهزة كاليونيسيف ، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمنظمات غير الحكومية . وهدفنا هو أن نواصل تخفيف المعاناة الانسانية وتهيئة الظروف التي تشجع الكمبوديين على البقاء في بلادهم وتشجيع الكمبوديين المشرديين على التفكير في العودة . فلا يزال رفاه الكمبوديين المشرديين مشار انشغالنا ، ونأمل ألا يقع أي شيء من شأنه أن يعرض للخطر حياتهم أو احساسهم بالامن .

ومما يخدم مصالح جميع الكمبوديين أن تبذل كل الجهود الممكنة للتوصل الى حل سلمي في كمبوديا ، وفي نفس الوقت من أجل أن تحظى الاحتياجات الانسانية العاجلة باستجابة سخية من جانب المجتمع الدولي .

وفي رأينا أن مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة يجسد تلك الاهداف . ولذا ، متموت استراليا ، كما فعلت في الماضي ، تأييدا له .

السيد مونسالبي (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود ،

باسم كولومبيا ، أن أضم صوتي الى أصوات المتكلمين الذين قدموا تعازيهم لوفاة رئيس جمهورية موزامبيق . ويتقدم بلدي لموزامبيق ، حكومة وشعبا ، من خلال وفدها ، بأصدق مشاعر التضامن في خسارتها الفادحة .

هذه هي السنة الثامنة على التوالي التي تدرس فيها الجمعية العامة مسألة  
كمبوتشيا . وطوال هذه السنوات ، رفضت الاغلبية الساحقة من اعضاء هذه المنظمة  
الاحتلال الاجنبي لاراضي كمبوتشيا وجددت مناقشتها لفيتت نام بإنهاء احتلالها العسكري  
غير المشروع .

والانسان يميل بطبعه الى الاعتقاد على اوضاع معينة عندما تظل دون حل فعّال . ويتعين علينا ان نحذر من الترددي في مثل هذا الموقف الخطير . وبالنسبة لنا ، نرى ان الدراسة المتكررة لهذا الموضوع تجعلنا نأمل ان تؤدي في نهاية المطاف الى قبول الاطراف المعنية لقواعد السلوك الدولي السارية المكرمة في الميثاق ، وهي تعد تعبيراً مخلصاً عن تضامننا مع شعب كمبوتشيا . كما أنها إشارة متقطعة أو ضوء يشير الى أننا لم ننس ذلك البلد أو قضيته . وهذا أقل ما نستطيع ان نفعله من أجل شعب كمبوتشيا في ضوء التفضيحات التي قدمها والفظائع والحرمان التي عانى منها .

إن مسألة كمبوتشيا لاتزال العقبة الرئيسية في طريق إحلال السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ومن شأن تسوية هذا الصراع إتاحة آفاق واسعة للحرية والتقدم لشعب كمبوتشيا والاسهام ، في الوقت ذاته ، في تحقيق درجة أكبر من الرفاهية لتلك المنطقة الهامة من القارة . بيد أن استمرار هذه الحالة ، من الناحية الأخرى ، سيؤدي الى تفشي عدم الاستقرار والحرمان والفقر للشعب الكمبوتشي وابرار الاستقطاب والتوترات في المنطقة .

وقد طرأ مؤخراً تحسُّن على احتمال التوصل الى تسوية سياسية للصراع نتيجة لقوة وتماسك الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، تحت رئاسة الامير نوردم سيهانوك . فعلى الصعيد الداخلي ، وكما أشير عن حق ، يزداد عدد الهاربين من الاحتلال العسكري الفيتنامي للانضمام الى صفوف الامير نوردم سيهانوك ، وعلى الصعيد الخارجي ، تلقي الحكومة الائتلافية قبولا يزداد باستمرار .

وتواصل بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، انطلاقاً من دافع رغبتها المخلصة والشابثة في تحقيق تسوية سياسية في كمبوتشيا ، تعاونها الوثيق واضعة هذا الهدف نصب أعينها .

وفي هذا الصدد ، ترحب بلادي بالاقتراحات الداعية الى إجراء تسوية سياسية التي قدمت منذ مطلع هذا العام ، بما فيها الاقتراح ذو النقاط الثماني الذي قدمه الامير نوردم سيهانوك في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وفي مطلع الاشارة الى هذه الاقتراحات قال الامين العام في تقريره :

"أرى إنه يلزم بذل جهود إضافية لتضييق شقة الخلافات الحادة التي لازالت قائمة بشأن الاجراء المتعلق بالمفاوضات وتنفيذ العناصر الرئيسية لتسوية سياسية شاملة . ومن جانبي ، أعلن عن تصميمي على المساهمة في هذه الجهود ، في إطار مساعي الحميدة" . (A/41/707 ، الفقرة ١١)

وهنا يجدر بنا أن نخفي على المهمة التي يخطع بها الأمين العام واللجنة المختصة . فقد أجرى كلاهما مشاورات ومباحثات مستفيضة تبعث على الارتياح وتبرهن على روح الاتفاق التي يجب أن يتواصل بها الحوار بين الأطراف المعنية .

إننا نؤيد ، شأننا في ذلك شأن بقية المجتمع الدولي ، الجهود التي تبذلها البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عملية التفاوض مع الأطراف المعنية بغية احترام ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية وتقرير المصير والاستقلال دون تدخل خارجي .

ونحن نعتقد أن الحوار من أجل السلام صيغة دولية لتحقيق التفاهم والوثام بين الشعوب وأفضل وسيلة للتوصل الى حلول سياسية دائمة للصراعات . والخطوة الأولى الهامة صوب الاتفاق تتمثل في أن تجلس الأطراف المعنية معا الى طاولة التفاوض بروح الحية الحسنة .

وبالرغم من أن المجتمع الدولي أدان اذانة قاطعة الانتهاكات التي تتعرض لها المبادئ الأساسية المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة ، فإن الحالة في كمبودشيا لاتزال قائمة . لقد شهد شعب كمبودشيا معاناة انسانية لا توصف استجابت لها بلدان العالم والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المعنية بتقديم المساعدة الانسانية بمشاعر من التضامن والتعاطف . وقد نفذت المهمة الموكولة الى الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة في عمليات المساعدة بطريقة فعالة تستحق الشناء ، ضمن تقرير الأمين العام معلومات مرضية عنها . ونأمل أن تستمر هذه المساعدة السخية .

إن مشروع القرار المعروف علينا يحدد حذو مشاريع القرارات المقدمة في السنوات السابقة ويناقش الجمعية العامة مرة أخرى كما في الدورات السابقة المطالبة

بسحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا واستعادة الشعب الكمبوتشي لحقه في تقرير مصيره ومون استقلال بلده وسيادته وسلامته الإقليمية . فمشروع القرار يوفر أطارا مناسبة لحل تفاوضي يمكّن كمبوتشيا وشعوب جنوب شرقي آسيا من العيش في سلام دائم ومستقر .

وكولومبيا ترحو السلم لكمبوتشيا ، وترجو لها الاستقلال والحرية . ولهذا السبب ، يسعدنا أن نشترك في تقديم مشروع القرار هذا الذي يستحق تأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة .

السيد بدوي (مصر) : باسم مصر أود أن أتقدم لدولة موزامبيق

الشقيقة ، حكومة وشعبا ، بخالم العزاء مؤكدا أن حكومة مصر وشعبها يشاطرانها الاحزان في مصابها الاليم . وإني على يقين من أن صلابة ذلك الشعب ستكون سندا قويا له في تحمل هذه الخسارة الفادحة .

لقد استمعنا ببالف الاهتمام الى البيان الذي القاه الرئيس سيهانوك أمام الدورة الحالية للجمعية العامة ، واستعرض فيه تفاصيل المأساة التي يعيشها شعب كمبوتشيا . ولذا فنحن نرحب ببناء التفاهم والسلم الذي جنده الرئيس سيهانوك من هذا المنبر باسمه واسم بلاده وحكومته الائتلافية مؤكدا مرة أخرى تلهف شعبه على إيجاد حل سياسي منصف ومشرف للمشكلة الكمبوتشية .

لقد دعا الرئيس سيهانوك الى المعالجة الوطنية في الاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المناسب ، وأثبتت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية مدى ما تتمتع به من مرونة وسعة أفق عندما بادرت في ١٧ آذار/مارس الماضي بتقديم اقتراح يقوم على ثماني نقاط تعتقد مصر انه يملح أساسا لبدء السير على طريق التسوية السلمية والشاملة .

انه لمن دواعي الأسف اذن أن نعاود عاما بعد عام مناقشة البند الخام بالحالة في كمبوتشيا . فقد أصدرت الجمعية العامة سنويا وبأغلبية ساحقة حتى يومنا هذا قرارات حددت المقومات الرئيسية للحل السياسي العادل والدائم لمشكلة كمبوتشيا ، التي تتسق مع النقاط الثماني السابق الاشارة اليها .

لقد ظلت قرارات الجمعية العامة وكذلك اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا سنوات طويلة دون تنفيذ ، وظل شعب كمبوتشيا المناضل يعاني ويلات الفزوة العسكري والاحتلال الاجنبي لاراضيه . لذلك فقد حان الوقت لكي يظطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا . لا يسعني بعد الاطلاع على تقرير الامين العام المقدم الى دورتنا هذه والوارد في الوثيقة A/41/707 ، الا أن اتقدم بوافر التقدير له ولممثلته الشخصي السيد رفيع الدين أحمد اللذين لم يدخرا وسعا في اتصالاتهما بكافة الاطراف المعنية ، كما أن جهدهما في مجال تنسيق المساعدات الانسانية المقدمة لابناء كمبوتشيا لهو جدير بالتقدير . ونود في هذا الصدد أن نكرر تأييدنا للجهود الدائبة التي يبذلها الامين العام وممثلته الشخصي .

مما لا شك فيه أن مزيدا من الجهد واجب ، كما اوضح الامين العام ، لكن على هذه الجمعية العامة واجب اساسي في تدعيم مساعيه ومؤازرته في أداء مهمته . إن موقف مصر من قضية كمبوتشيا استمرار لسياسة لم تحد عنها تقوم على احترام قواعد القانون الدولي واحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز والايمان المطلق بضرورة العمل على ضمان حقوق الانسان وحرياته ، وفي مقدمة هذه الحقوق حق الشعوب في تقرير المصير ، هو ما حدا بنا اليوم لأن نعتلي هذا المنبر ، لأن ما ننادي به اليوم بشأن كمبوتشيا هو ما كنا وما زلنا ننادي به بشأن تلك الشعوب التي لم تحظ حتى الان بشرف ممارسة هذا الحق .

إننا في دعوتنا الى تكثيف المساعي من أجل التوصل الى التسوية السلمية المنشودة في كمبوتشيا ، نتطلع الى اليوم الذي سيشهد نهاية معاناة شعوب اخرى واستعادتها لحقوقها المشروعة وفقا للقرارات الصادرة عن هذه المنظمة .

إننا نحرم أيضا على أن نؤكد للجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا مساندتنا لمهمتها وتأييدنا لما ابدته من توصيات في تقريرها الوارد في

الوثيقة A/CONF.109/11 .

كذلك نود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن اعتزامنا الاستمرار في مساندة الدور البناء الذي تؤديه بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل التوصل إلى الحل السلمي لمشكلة كمبوتشيا .

وختاماً ، نريد تسجيل تأييدنا الكامل لمشروع القرار المقدم إلى دورتنا الحالية للجمعية العامة والوارد في الوثيقة A/41/L.2 .

السيد يوسف (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود

أن اغتنم هذه الفرصة لاتقدم بأخلص التهاني لكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإنني على ثقة من أنكم بمهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم وحكمتكم قد أظهرتم وستظهرون قدرتكم على قيادة الدورة إلى النجاح .

وأود أيضاً أن انضم إلى زملائي قائلاً أننا علمنا بعميق الأسف بالحادث المأساوي الذي أودى بحياة سامورا موزيس ماشيل رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية . وبإسم وفد بلادي وبإسمي شخصياً ، أود أن أقدم تمازينا القلبية إلى الأمر المفجوع والاصدقاء ، في هذا اليوم الذي لحقت فيه خسارة فادحة بشعب موزامبيق .

في وقت سابق من هذه الدورة ، أكد وزيرنا التزام بروني دار السلام بالمشمل العليا المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة ودعمها لها . ولن ندخر جهداً في جعل هذا المحفل العالمي منظمة لها هيبتها ومصداقيتها ، منظمة يمكن حسم مشاكلها عن طريق العملية التفاوضية .

إنني أخطب الزملاء الأعضاء في المنظمة لأنني أريد أن أشدد على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به هذه الهيئة في إيجاد حل للمشكلة الكمبوتشية .

منذ عام ١٩٧٩ ، ظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب في نظرها لهذا البند ، بين جملة أمور ، بانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا واستعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وصونها ، وبإعمال حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره . ولم تستجب فييت نام لذلك بالرغم من أن ما دعت إليه الجمعية العامة يحظى بتأييد متزايد من جانب أغلبية أعضاء هذه المنظمة الدولية .

وأود أن أسهب بعض الشيء فيما يتعلق بدور رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فيما يتمثل بهذا القرار . عندما عزت فييت نام كمبوتشيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، انتهكت أحد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية . وشمرت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن هذا الانتهاك للسيادة الكمبوتشية يجب أن يقاوم ويبدان . وبما أن الرابطة تؤمن بتسوية المشاكل عن طريق المفاوضات ، جاءت بالمسألة الى هذا المحفل ، لتعبئة الرأي العام العالمي لدفع فييت نام الى الجلوس الى طاولة التفاوض .

هل لي أن اكرر أن مسألة كمبوتشيا ليست مسألة صراع بين فييت نام ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا . إن ما فعلته رابطة الآسيان طوال الأعوام السبعة الأخيرة يتمثل في توفير الإطار والمناخ المواتيين لفيت نام لجعلها تجلس الى طاولة التفاوض وتسمح للكمبوتشيين أخيراً بتسوية المشكلة بأنفسهم .

ولقد جربت رابطة الآسيان كل وسائل الإقناع لجعل فييت نام تستجيب لذلك . وفي العام الماضي اقترحت الرابطة إجراء محادثات تقارب حيث يمكن أن تبدأ مختلف الأطراف الكمبوتشية عملية التكلم فيما بينها . لكن فييت نام لم تستجب . وهذا العام ، قدمت الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية اقتراحاً يتألف من ثمان نقاط ، أعلنه رئيسها الأمير نوردوم سيهانوك في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ . وقد حظي الاقتراح ذو النقاط الثمانية بتأييد أغلبية المجتمع الدولي . فهو يعالج ، على نحو شامل ، المسائل الأساسية في المشكلة الكمبوتشية . ويطلب الاقتراح ، بين أمور أخرى ، بإجراء المفاوضات بين الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية وفييت نام لمناقشة عملية انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا . ويمثل انسحاب القوات المسلحة الخطوة المنطقية الأولى قبل التوصل الى أية تسوية . ومن أجل التوصل الى عملية انسحاب سلسة ينبغي الاتفاق على وقف إطلاق النار يجري التفاوض بشأنه مباشرة عن طريق الأمم المتحدة . وبذلك ، تكون الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية قد حددت العناصر الأساسية لانسحاب القوات الفيتنامية . ومن ثم ، فإن فييت نام التي أعلنت أكثر من مرة عن تطلعها الى ارساء السلم والاستقرار في المنطقة ، لم يعد لديها سب وجيه لرفض هذه الفكرة .



ويطالب الاقتراح أيضا باجراء المفاوضات بين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وجماعة هنغ سامرين ، سعيا الى تاليف حكومة رباعية في كمبوتشيا . وهذا يدل على المرونة التي تتحلى بها كمبوتشيا الديمقراطية التي تعلق اهمية على تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع افراد الشعب الكمبوتشي .

وفي الجزء الاخير من الاقتراح ذي النقاط الثماني ، تبدي كمبوتشيا الديمقراطية مرة اخرى موقفا متسامحا باستعدادها للتوقيع على معاهد عدم اعتداء وتعايش سلمي مع فييت نام ، وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين البلدين .

وذلك الاقتراح يؤكد ما رأته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أن المشكلة الكمبوتشية يجب أن يحلها شعب كمبوتشيا ذاته . ويمكن أن يكون أماما بنّاء للمفاوضات . فقبول هذا الاقتراح لن يكفل فحسب استقلال كمبوتشيا ، بل يضمن أيضا أمن فييت نام ذاتها ، مما يسمح لها بتركيز جهودها على مشاكلها الداخلية الأكثر الحاحا ، مثل المشاكل المتعلقة بالتنمية الوطنية والاقتصادية . وبرونى دار السلام من جانبها تحث فييت نام على إعادة النظر في هذا الاقتراح .

وينبغي حمل فييت نام على إدراك أن المشكلة الكمبوتشية لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية ، وأن الطريق الوحيد المفتوح أمامها هو طريق التفاوض . وكل الدلائل في كمبوتشيا تشير الى الحاجة الملحة الى حل سياسي . فهناك جمود في الموقف العسكري ، ولم يعد من الوارد على الإطلاق أن تحقق فييت نام نصرا عسكريا . وما زالت قوات الاحتلال الفيتنامية تواجه بمقاومة عنيفة من جانب قوات الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، ومن جانب المدنيين الكمبوتشيين أنفسهم . ولم تقم القوات الفيتنامية على امتداد الحدود بين تايلند وكمبوتشيا بشن هجوم في فصل الجفاف في العام الماضي ، وقد يعزى ذلك جزئيا الى أن قوات المقاومة كانت نشطة وموفقة للغاية في الجبهة الداخلية لكمبوتشيا ، كما يرجع جزئيا الى المشاكل الاقتصادية الملحة التي تواجه فييت نام حاليا ، علاوة على الدلائل السياسية الواردة مؤخرا من الأصقاع الباردة في أقصى الشمال الغربي لفيت نام ، والتي تجعل من المستصوب لها أن تعيد تقييم الموقف . وبناء على ذلك ، ولصالح الطرفين المتنازعين ، فلا بد من عقد مفاوضات ، إما بصورة مباشرة على نحو ما دعا اليه الاقتراح ذو الثماني نقاط ، أو بصورة غير مباشرة على نحو ما ورد في اقتراح محادثات الجوار بين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وفييت نام الذي دعت اليه رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في كوالالمبور في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

ولا بد أيضا من حمل فييت نام على إدراك أن احتلالها المستمر لكمبوتشيا يؤدي الى استنزاف مواردها الاقتصادية التي كان من الافضل توجيهها الى تنمية ذلك البلد . ولن تكون نتيجة عزلتها واحتلالها المستمر لكمبوتشيا الا تخلف حالتها الاقتصادية وجلب الفقر والمعاناة على شعبها . ولا شك في أن هذا الشعب قد أعيتته الحروب وأصبح من حقه الآن أن ينعم بشمار السلم في بلاده .

إن استمرار وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا ، وما ينجم عن ذلك من نزوح الآف اللاجئين ، هو مصدر للتوتر في منطقتنا . ولا يفوت برونى دار السلام في هذا الصدد أن تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة عن طريق عملية الأمم المتحدة للأغاثاة على الحدود ، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين ، واللجنة الدولية للمليب الأحمر بطبيعة الحال ، والوكالات الطوعية الأخرى . كما نعرب عن تقديرنا للمساهمات السخية التي مكنت من تنفيذ برامج الوكالات الدولية .

وهكذا يتضح أن أفعال فييت نام عرضت سلم منطقتنا واستقرارها للخطر ، وهي في سبيلها الآن الى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر أيضا . ونحن نؤمن بأن السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا لا يمكن تحقيقهما الا اذا التزمت دول المنطقة كافة بالمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية بين الدول الصديقة وبالتعاون بين الدول ، ولاسيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى .

وبوسع هذه الجمعية أن تحث فييت نام على سحب قواتها من كمبوتشيا والجلوس الى مائدة المفاوضات . ويمكنها أن تفعل ذلك بتأييد مشروع القرار بأغلبية تقنع فييت نام بعقم موقفها الراهن .

فإذا ما استجابت فييت نام على نحو بناء وجلست الى مائدة المفاوضات ، نكون بذلك قد عززنا هيبة هذه المنظمة وفعاليتها ، وستصبح موثوقيتها بوصفها هيئة لحسم المشاكل بالوسائل السلمية حقيقة واقعة وليست مجرد حلم . ومن ثم فإننا نحث كل الدول الاعضاء على تأييد مشروع القرار المطروح علينا .

السيد أورن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اضم

صوتي الى من سبقوني الى هذه المنمة في تقديم التعزية في وفاة الرئيس ماشيل المفجعة . وكما قال رئيس وزرائي في استكهولم صباح اليوم ، كان للرئيس ماشيل عدد كبير من الاصدقاء في بلدي التي زارها في مناسبات عديدة . وعلاوة على ذلك تمثل موزامبيق أحد شركاء السويد الرئيسيين في التعاون الانمائي في افريقيا . لقد كان سامورا ماشيل مقاتلا جسورا في سبيل الحرية الوطنية ، ليس فقط من أجل بلده موزامبيق ولكن أيضا من أجل الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي برمته .

وفي هذا العام ، يعتزم وفدي كما فعل في الماضي بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة ، أن يموت لصالح مشروع القرار المطروح علينا . واسمحوا لي أن أعلل سبب ذلك في ايجاز .

إن مشروع القرار يطالب بسحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، ويؤكد على انه من الأهمية بمكان استعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية والحفاظ عليها ، ويسلم بحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، ويعاود التأكيد على ضرورة التزام جميع الدول بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التزاما صارما ، وهي في رأينا تمثل العناصر الرئيسية الضرورية لحل النزاع بالوسائل السلمية .

لكن لا ينبغي اعتبار تصويتنا تأييدا لكل الصياغات الواردة في مشروع القرار . فثمة بعض العناصر في الديباجة نرى أن الوقائع لا تبررها ، أو أنها لا تيسر التوصل الى تسوية سلمية عادلة للنزاع في كمبوتشيا . ولا تزال حكومتي ترى أنه ليست هناك أية حكومة يمكن اعتبارها في الوقت الحالي ممثلا شرعيا لشعب كمبوتشيا .

لقد عانى الشعب الكمبوتشي معاناة هائلة في السنوات الاخيرة . فنظام بول بوت البغيض أعقبه تدخل اجنبي نجم عنه مزيد من إراقة الدماء والصراعات الداخلية .

وعليه أصبح حل هذا النزاع سلميا يكتسي أهمية حيوية للكمبوتشيين أنفسهم في المقام الأول . الا أن الحرب كانت لها آثار تجاوزت كثيرا حدود ذلك البلد ، فقد امتد الصراع الى بعض البلدان المجاورة ، كما أن تدفقات اللاجئين الهائلة خلقت عبئا كبيرا على تلك البلدان وبخاصة تايلند .

ومن الواضح أيضا أن الحل العادل سيكون له أثر إيجابي على الاستقرار والتنمية السلمية في آسيا بصفة عامة . فلا يمكن لبلدان المنطقة أن ترسي دعائم مستقبل من الثقة والتعاون الا على أساس احترام السيادة وعدم التدخل .

كما ينبغي أن يدلي المجتمع الدولي بأسره اهتماما كبيرا لاستعادة احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في كمبوتشيا ؛ لأن كل الدول ، كبيرة كانت أم صغيرة ، ستعاني اذا سُمح للغويز أن تسود العلاقات الدولية .

إن الجهود التي يبذلها الأمين العام ، الى جانب كل الجهود الأخرى الرامية الى النهوض بحل سلمي ، تحظى بتأييد حكومتي الكامل .

وفي الوقت ذاته ما زالت هناك حاجة ماسة الى تقديم مساعدات إنسانية كبيرة الى ضحايا ذلك النزاع . وفي غضون عام ١٩٨٦ تجاوز إسهام حكومة السويد في برامج المساعدة الإنسانية لكمبوتشيا مليوني دولار ؛ وهي على استعداد لمواصلة دعمها لهذه البرامج .

لقد كان حريا بالفيتناميين أن يدركوا من خبرتهم الذاتية أنه لا يمكن أن ينكر على أي شعب للأبد حقه في تقرير المصير والتحرر من السيطرة الأجنبية . وحكومة السويد التي أيدت منذ وقت ليس ببعيد الشعب الفيتنامي في كفاحه تأييدا قويا ، تأسف بالغ الأسف لكون حكومة هانوي نسيت بهذه السرعة ذلك الدرس الأخلاقي والتاريخي .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : قبل أن أتكلم نيابة عن وفد الولايات المتحدة ، أود أن أعرب عن تمازئي لشعب موزامبيق ولسفير موزامبيق ، وللأسرة ، ولكل من قدّروا ويقدّرون المرحوم الرئيس ماشيل ، وأعرب لهم جميعا عن حزننا ازاء الحادث المفاجئ الذي أودى بحيياة رجل اضطلع بدور هام في حياة وأنشطة ذلك البلد منذ استقلاله . انه حادث محزن ومؤلم ونحن نشاطر شعبه وأصدقائه الاسب .

ونجتمع اليوم لمناقشة مسألة ذات أهمية انسانية بالغة ، هي استمرار بقاء

الشعب الكمبودي .

ان للكمبوديين تراشا عريقا مجيدا يعود لمئات السنين ، الى القرن الثامن ، منذ انشا أول ملك كمبودي مملكته على سواحل البحيرة الكبيرة تونلي ساب . ومنذ تلك البداية ، نمت مملكة انكور ، وهي إحدى أعظم امبراطوريات جنوب شرقي آسيا . واكتشف الكمبوديون أسرار ادارة المياه والري وأنشأوا خزانات هائلة لحفظ المياه أتاحت انتاجا زراعيا هائلا . وتحول الكمبوديون في فترة مملكة انكور الى بناء عظام في ذلك الوقت وتركوا للعالم ذلك العمل العظيم الذي لم يسبق له مثيل ، "انكور وات" . ولا يسمنا ونحن ننظر الى انكور وات وانكور توم إلا أن نشعر بالرهبة ازاء انجازات الكمبوديين وما خلفوه للبشرية جمعاء .

إلا أن أمجاد مملكة انكور كانت في الماضي البعيد ، ويجد الشعب الكمبودي نفسه الآن في ظروف مختلفة تماما . فبدلا من المحاربين البواسل الذين صدوا أعداءهم لقرون ، نرى الكمبوديين الآن مقهورين . تحتل بلادهم قوات أجنبية ويقاؤهم في المستقبل كشعب عرضة للشك . لذلك فمن الملائم والصحيح أن نتصدى في الأمم المتحدة لهذه المسألة ، لأن مصير كمبوديا والشعب الكمبودي من شواغل المجتمع العالمي كله . ومن الوظائف الرئيسية للأمم المتحدة أن تدافع عن مثل هذه الدولة الصغيرة والشعب الذي لا حول له ولا قوة .

وأصول المأسة الكمبودية معروفة . ففي نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، اقتحم الخمير الحمر في زبيهم الأسود بنوم بنه وفتحوا فصلا في التاريخ العالمي سيظل دائما متسما بالخسة . وطبقوا أفكارا متطرفة لشورة زراعية ، وأخلوا المدن ، ولم يعاملوا السكان بأفضل من معاملتهم للدواب . ومات مئات الآلاف من الكمبوديين الأبرياء بسبب الإعياء والمرض وسوء التغذية . وأعدم زعماء الخمير الحمر الذين يعانون من عقدة الاضطهاد أبرياء آخرين بطرق وحشية .

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، غزت فييت نام كمبوديا وأطاحت بالخمير الحمر من السلطة . ويدعي الفيتناميون أنهم عملوا على تحرير البلد من بول بوت ؛ إلا أن الحقيقة تختلف عن ذلك . فقبل أن يستولي الخمير الحمر على السلطة أعطتهم فييت نام دعما هائلا ، فقد تدرب العديد من قادة الخمير الحمر في فييت نام ؛ إلا أنه بمجرد تولي بول بوت السلطة أدركت فييت نام انها لن تستطيع السيطرة عليه . وفي ذلك الوقت استخدم الفيتناميون الإدانة العالمية المتزايدة للخمير الحمر ذريعة للغزو .

وبعد ما يقرب من ثماني سنوات ، أصبحت نوايا فييت نام بالنسبة لكمبوديا واضحة تماما ؛ ففييت نام لا تسعى إلا الى انشاء دولة مستعمرة تابعة . ونظام هنغ سامرين القائم في بنوم بنه لا يمكنه البقاء دون قوات الاحتلال الفيتنامية التي يبلغ عددها ١٤٠ ألفا . ولجميع المسؤولين الكبار في نظام هنغ سامرين "مستشارون" فيتناميون يضمنون اتباع توجيهات فييت نام حرفيا . وعلى أولئك الرسميين أن ينماعوا للتعليم السياسي الرامي الى ضمان الاتساق مع وجهة نظر فييت نام . ولا يمكن وضع سياسة في بنوم بنه دون موافقة فييت نام ، ولا يمكن لأي مسؤول كمبودي أن يجسرؤ على إبداء قدر من الاستقلال أو الوطنية . ويعد مصير بن سوفان تذكرة حيّة لما يحدث للذين لا يسيرون على الخط . وتمل السيطرة الفيتنامية الى مستوى القرى والأحياء . ويقوم "المستشارون" الفيتناميون في كثير من الأحيان بإنشاء الهياكل الحكومية من جانب واحد .

إلا أن الوجود الفيتنامي ليس قاصرا على الحكومة ؛ فهو يشمل جميع جوانب المجتمع . فقد حوّلت المدارس الى أدوات للدعاية الفيتنامية تحاول تبرير الاحتلال

الفييتنامي . ومعرفة اللغة الفييتنامية شرط للترقي ، ويرسل الطلاب بانتظام الى فييت نام لتلقي الدراسة هناك . والمحافظة المحلية يوجهها "المستشارون" الفييتناميون . والاقتصاد الكمبودي الممزق لا يزال معرّضا لاستنزاف الفييتناميين . والفلاحون الكمبوديون المقهورون ملزمون بتوفير الامدادات للقوات الفييتنامية المحتلة .

واخطر خطط فييت نام لإخضاع كمبوديا هي توطين مئات الالوف من الفييتناميين في الاراضي الكمبودية . وقد حذر صاحب السمو الملكي الامير سيهانوك مرارا من الاستعمار الفييتنامي لبلاده . وتصل تقديرات عدد المستوطنين الفييتناميين الان الى ٧٠٠ ألف ، أي أكثر من ١٠ في المائة من عدد السكان . ومازالت أعداد أخرى تصل كل يوم . وقد قال رئيس الوزراء السابق صون سان في واشنطن مؤخرا ان الكمبوديين يلزمون بالخروج من المدن الى القرى لإفساح المجال للقادمين الفييتناميين الجدد . وحتى في القرى ، فإن السلطات الفييتنامية تصادر أحسن المنازل وأفضل المزارع لابنائها .

ومما يثير غضبنا وحزننا جميعا ، أن يتحول البناء العظام - الذين شيّدوا في وقت ما اثر الانكور وات الخالد من مستنقعات البحيرة الكبرى - الى مشرّدين في وطنهم .

وكما حدث في العديد من الاقاليم المقهورة الاخرى ، أشار الاحتلال الفييتنامي ثورة شعبية داخل كمبوديا . فالمقاومة المسلحة للفييتناميين أخذت في الانتشار . والمنشآت الفييتنامية التابعة لهانغ سامرين في جميع أنحاء البلاد تتعرض الآن لهجمات المقاومة . كما تتعرض خطوط المواصلات في كثير من الاحيان للقطع ، بل إن ضواحي بنوم بنه تتعرض لاعمال المقاومة . والمجنّدون في جيش هانغ سامرين يفرون الى صفوف المقاومة بأعداد متزايدة ، وألقى المئات من الجنود الفييتناميين اسلحتهم وهربوا الى حدود تايلند للفرار من التورط في هذه الحرب غير العادلة .

لقد حدّثنا صاحب السمو الملكي الامير سيهانوك بالتفصيل في خطابه السنوي أدلى به يوم ٣٠ ايلول/سبتمبر في المناقشة العامة ، عن المقاومة المتزايدة التي



تصل الى أعماق كمبوديا . وإذ صمدت الفيتناميين الكفاءة المتزايدة لقوات المقاومة  
الكمبودية ، حاولوا سحقها عسكريا ولم يفلحوا في ذلك . وفي شتاء عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ،  
هاجمت وحدات فيتنامية مخيمات للاجئين على حدود تايلند بوحشية ، وقتلت عددا من  
المدنيين الابرياء وشرّدت عشرات الآلاف . غير أن المقاومة لم تتأثر بل ازدادت قوة .  
ومؤخرا ، حاول الفيتناميون تغيير خططهم ببناء حواجز على طول الحدود التايلندية  
الكمبودية . وفي تحرك يذكّر بما فعله الخمير الحمر ، جدد الفيتناميون الآلاف من  
المدنيين لتسوية الاراضي وبث الآلاف المضادة للأفراد ولإنشاء الحواجز . ومات عدد  
لا يحصى من هؤلاء المجندين بسبب المرض والارهاق وانفجار الآلغام . ورغم هذا الجهد ،  
لاتزال المقاومة أخذة في النماء وتزداد رسوخا الآن أكثر من أي وقت مضى داخل  
كمبوديا .

وهناك أبعاد أخرى للمعارضة المتصاعدة للأطماع الامبريالية الغيبتنامية في كمبوديا . فوجود ٢٥٠ ٠٠٠ كمبودي على حدود تايلند شاهد على التحدي المستمر . وهؤلاء الذين يعيشون في ظروف قاسية تحت التهديد المستمر بالعدوان ، يمثلون بشجاعة ذروة حب الوطن والحرية الذي تميّز به الكمبوديون عبر القرون . ان قلوبنا معهم وندعو ان يتمكنوا قريبا من العودة الى كمبوديا الحرة المستقلة . كما أننا نقدر تقديرا عميقا العمل الذي يقوم به السيد كونوغي الممثل الخاص للأمين العام من أجل تقديم المساعدة الفوشية للكمبوديين ، والرجال المخلصين المشتغلين في عملية الأمم المتحدة لتقديم الفوئ على الحدود ، وبرنامج الاغذية العالمي ولجنة المليب الاحمر الدولية والوكالات الطوعية الذين حوّلوا عملية تقديم الفوئ على الحدود الى قمة نجاح انسانية على أعلى مستوى من التنظيم . وينبغي أيضا الشناء على حكومة تايلند الملكية لالتزامها الذي لا يحيد بدعم الكمبوديين على الحدود وحمايتهم .

ويبدي المجتمع العالمي معارضته الشابتة للأعمال التي تقوم بها فييت نام . ومنذ عدة سنوات تدعو الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة الى انسحاب القوات الغيبتنامية من كمبوديا دون قيد أو شرط . وهذه هي المرة الثامنة التي نجتمع فيها تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مشكلة كمبوديا ، ولنطالب بمجرد أن يسمح للكمبوديين بأن يقرروا مصيرهم . ولكن ماذا كان رد فييت نام على هذا المطلب العالمي ؟ ان السجل واضح . فقد رفض الغيبتناميون جميع نداءات السلم واستمروا في سياساتهم الامبريالية والاستعمارية دون رادع . والأدهى من ذلك أن فييت نام أعلنت في رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر وموقّعة من الممثل الدائم بالنيابة لفيت نام ، ومعمة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ان فييت نام سوف تعتبر أي قرار يمدد عن مناقشاتنا هنا باطلا ولاغيا .

ومع ذلك حاول الغيبتناميون التأثير على الرأي العام عن طريق حملة دعائية مكثفة . وكان آخر مثل على ذلك ما حدث في اجتماع عقد في آب/اغسطس في هانوي وأصدر فيه وزراء خارجية فييت نام ولاوس ونظام هونغ سامرين العميل بلاغا رسميا يدعي مرة

أخرى حدوث تقدم كبير في داخل كمبوديا ، وأن التغييرات التي تمت في كمبوديا لا يمكن الفاؤها ، وأن قوات الاحتلال الفيتنامية متنسحب في ١٩٩٠ . ولكن كيف يمكن الحديث عن "تقدم كبير" في الوقت الذي يعاني فيه الكمبوديون من الفقر والجوع والمرض ، ويجتد فيه الشباب على غير ارادتهم ليموتوا من أجل معتد أجنبي ، ويجبر المدنيون الأبرياء على بناء تحصينات دفاعية في الغابات التي تنتشر فيها الملاريا ولا يوجد فيها قدر يذكر من الغذاء والرعاية الصحية ؟ ينبغي ألا يكون هناك شك في أن كمبوديا تعيش اليوم في فقر مدقع ، وأنها بلد يقف على حافة الكارثة . وبدون السلم وتقرير المصير سيبقى مهتدا وجود كمبوديا ووجود الخمير باعتبارهم شعبا مستقلا .

وذلك بالإضافة الى أن ادعاء فييت نام بأنها متسحب قواتها من كمبوديا في ١٩٩٠ يقوم أساسا على الأمل في أن عميلها هونغ سامرين سيكون حينئذ قادرا على البقاء بمفرده . لكن الأداء الأخير لجنود هونغ سامرين يبين أن آمال فييت نام لا تستند الى أساس ، شأنها في ذلك شأن ادعاءاتها بالنوايا السلمية . وانسحاب بعض القوات الفيتنامية لم يزد حتى الآن على أن يكون لعبة من الأعيب العلاقات العامة تستهدف خداع الرأي العام العالمي . فلم يتم الانسحاب العام للقوات الفيتنامية من كمبوديا . وما حدث هو تناوب اعتيادي لبعض الوحدات لا أكثر . ولا يزال يوجد حوالي ١٤٠ ٠٠٠ من القوات الفيتنامية داخل كمبوديا ، وهو تقريبا نفس العدد الذي كان موجودا عند بداية الاحتلال ، وذلك على الرغم من الانسحابات المزعومة .

وهناك قبل كل شيء بُطلان أساسي في حجج فييت نام ، إذ ليس لها الحق في أن تفرض شروط التسوية . فالفيتناميون هم الفزاة ويجب أن يفادروا كمبوديا . وهذا كل ما في الأمر . ثم إنه ليست هناك حاجة لوضع صيغ جديدة لحل المشكلة الكمبودية ، فقد وضعت هذه الصيغ بوضوح في المبادئ التي حددها المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا المعقود في عام ١٩٨١ وهي : (١) وقف إطلاق النار وسحب جميع القوات الأجنبية في أقرب وقت ممكن تحت إشراف ورقابة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم ، (ب) اتخاذ اجراءات تكفل ألا تتوافر للأجنحة المسلحة الفرصة لوقف أو إعاقة الانتخابات الحرة ، وضمان

احترام تلك الأجنحة لنتائج الانتخابات ، (ج) اتخاذ تدابير مناسبة للمحافظة على القانون والنظام الى أن يتم انشاء حكومة جديدة ، (د) اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة .

وعلى خلاف تعتُّت فييت نام ، لاتزال الاطراف الاخرى المعنية بقضية كمبوديا تبذل جهدا مخلصا للتوصل الى حل سلمي . وينبغي الشناء خاصة على الدول الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا لجهودها في خدمة السلم ، فمنذ عام ١٩٨١ قدم أعضاء هذه الرابطة طائفة من الافكار المختلفة لتهدئة شواغل فييت نام . لكن فييت نام تجاهلت للاسف جميع الجهود الرامية الى تحقيق المصالحة .

وأود أيضا أن أشيد بالجهود التي لا تكلّ للأمين العام وموظفيه من أجل تحقيق السلم والحرية والعدالة لشعب الخمير .

وقد قدمت الى الفيتناميين اقتراحات أخرى تتضمن عناصر يمكن أن تحدث تقدما في السعي الى السلم اذا قبلتها جميع الاطراف المعنية . لكن فييت نام رفضت هذه الاقتراحات مرة بعد أخرى .

ومنذ امد قريب ابلغ فو دونغ جيانغ وزير الدولة في فييت نام ، الجمعية العامة أن حل المشكلة الكمبودية يجب أن يقوم على أساس تأمين انسحاب القوات الفيتنامية ، والقضاء على طفمة بول بوت التي تمارس الإبادة الجماعية ، وكفالة عملية مصالحة وطنية . ويتضح من ذلك أن فييت نام تريد السلم ولكن بشروطها الخاصة . وحيث أن جيران فييت نام قدموا اليها اقتراحات تتضمن كثيرا من العناصر المعقولة فقد أصبح على الحكومة الفيتنامية أن تتقدم باقتراحات من جانبها . وسيكون الاعتماد الحقيقي للتفاوض لتحقيق تسوية في كمبوديا تطورا يحظى بالترحيب من الجميع وخاصة من جانب شعب كمبوديا . واحتلال فييت نام لكمبوديا يقف أكثر من أي عنصر آخر عقبة في طريق مساهمة فييت نام على نحو بنّاء في مجتمع الامم المحيية للسلم . ومن المؤكد أن الفيتناميين سيجنّون فائدة عظيمة من التسوية السلمية للصراع في كمبوديا . واذا كانت حكومة فييت نام جادة ، فلتبدأ في سحب قواتها بطريقة جادة ، ولتسع للتوصل الى حلول جادة لهذه المشكلة . والى أن يحدث ذلك يجب

على العالم أن يحكم على هذه الحكومة وفقاً لأعمالها . ويجب ألا ننسى آخر الأمر أن الفيتناميين هم الذين دفعوا مليونين من مواطنيهم إلى البحر في قوارب مكشوفة . وينبغي أن نتذكر أيضاً أن فيتنام لم يستطع البلد الوحيد الذي يتحمل المسؤولية عن المحنة في كمبوديا . فما كان لفيتنام أن تستمر في إخضاع هذا البلد لولا الدعم العسكري الهائل الذي تحصل عليه من مؤيديها السوفييات . فمعظم القنابل والرصاصات التي يستخدمها الفيتناميون ضد الكمبوديين تأتي من الاتحاد السوفيياتي . وإذا أوقف الاتحاد السوفيياتي هذا الدعم العسكري ستجد فيتنام من العسير عليها الاستمرار في احتلالها ويمكن أن يتحقق السلم . ونحن نطالب موسكو بأن تمارس ضغطاً كافياً على الفيتناميين حتى يوافقوا على تسوية شاملة .

يجب أن يوضع حد لمأساة كمبوديا . فقد عانى شعب كمبوديا بما فيه الكفاية ، وحين الوقت لوضع حد للعنف والمعاناة البشرية . وأن الألوان لا تتحد صفوفنا ونشترك سوياً في إعادة النهوض بكمبوديا مستقلة وحررة على نحو حقيقي . ويمكن بمساعدتنا أن تعود روح انفكور التي أضاءت جنوب شرقي آسيا في الماضي . لكن هذا لن يتحقق إلا إذا أعدنا السلم إلى هذا البلد الممزق . وحتى يتحقق ذلك يجب أن تمضي فيتنام إلى نداءات المجتمع العالمي ، وأن تسحب قواتها ، وأن تتفاوض . وليس ثمة خيار آخر .

السيد رنا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شعر وفندي  
 بالصدمة والحزن الشديدين إذ علم بحادث الطائرة الذي أودى بحياة فخامة السيد  
 سامورا ماشيل رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، وعدد من كبار مساعديه ، وسوف نتذكر  
 دائما الرئيس سامورا ماشيل الذي عاش مناضلا من أجل الحرية وقائدا ملتزما بالسلم ،  
 ونتذكره لدفاعه عن القضايا النبيلة ولما قدمه من مساهمات . وباسم حكومة صاحب  
 الجلالة في نيبال اغتنم هذه الفرصة لأعرب لحكومة موزامبيق وشعبها الصديق وكذلك لاسر  
 الضحايا ، عن تعازينا القلبية في ساعة الحزن الوطني هذه .  
 انتقل الآن الى البند المدرج على جدول الاعمال .

إن غزو فييت نام واحتلالها لكمبوتشيا المجاورة قد دخل العام الثامن . وطيلة  
 هذه السنوات ما برحنا نتداول المسألة ، مسألة بلاد كانت معروفة بهدوئها وشرائها  
 الفني والثقافي ثم تحولت بصورة وحشية الى ساحة معارك دموية قاسية ، وقد حلت أصوات  
 القنابل ودوي الرصاص محل سمفونية اجراس المعابد .  
 وبومفي ممثلا لبلد صغير محب للسلم راغب في إحلال السلم الرامخ داخل حدوده  
 أرى ان الحالة في كمبوتشيا تبعث على القلق الشديد . ونيبال التي ما فتئت ملتزمة  
 بمفهوم التسوية السلمية للمنازعات وبحق تقرير المصير وبمفهوم عدم التدخل في  
 الشؤون الداخلية للدول ليس من المستغرب ان تعرب عن قلقها لهذه التجاوزات الصارخة  
 للسلوك المقبول دوليا وهذه الانتهاكات التي أدت الى معاناة بشرية وبؤس طال أمدهما  
 لمئات الآلاف من الكمبوتشيين الابرياء .

وإن قلقنا العميق مقرون أيضا بالاستياء لأن ذلك السلوك الشائن يصدر عن دولة  
 نالت منذ وقت ليس ببعيد إعجاب المجتمع الدولي بسبب نضالها البطولي ضد الامتفلال  
 الاستعماري والتدخل الاجنبي الذي استمر عشرات السنين .

ولكن بغض النظر عما في هذا السلوك الصادر عن الدولة المتدخل والمحتلة في  
 كمبوتشيا من مفارقة فإن الامر الوثيق الصلة بهذا البند من جدول الاعمال هو أن تصرف  
 فييت نام بشكل تهديدا لامن جنوب شرقي آسيا ، ولتايلند بوجه الخصوص ، ذلك البلد  
 المشغل كاهله بوجود مئات الآلاف من اللاجئين الكمبوتشيين على اراضيه .

وإننا نقدر المساعدة الإنسانية التي تقدم للاجئين الكمبوتشيين الذين يقيمون في المخيمات بالقرب من الحدود التايلندية الكمبوتشية ، ولكننا نأسف بشدة لان هذه المخيمات المدنية لم تحلم من الهجمات العسكرية . ونحن ننظر ببالغ القلق للفجوات العسكرية المتكررة على أراضي تايلند التي تشنها قوات التدخل من كمبوتشيا . وقد انزعجنا لبث الالغام على الحدود التايلندية الكمبوتشية بقصد منع الكمبوتشيين من العودة الى كمبوتشيا لممارسة حقهم في تقرير المصير . وأن وفدي ينظر أيضا ببالغ القلق الى الأنباء الواردة عن التمييزات السكانية التي ترتكبها قوات الاحتلال في بعض المناطق الكمبوتشية ، وهي ممارسة تسجل أحلك الصفحات في تاريخ الحكم الاستعماري .

ووفدي يقدر الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لايجاد تسوية سلمية في المنطقة . بيد اننا نأسف بشدة لان الدولة التدخلية تجاهلت مرارا وتكرارا قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . كما نأسف للتجاهل العنيد والمتعمد للعناصر الرئيسية الواردة في الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا المنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، والتي توفر إطارا لتفاوضا متوازنا للتسوية الشاملة للمشكلة الكمبوتشية .

ونرحب بالاقترح المؤلف من ثمان نقاط المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بوصفه إطارا شاملا وبناء للمفاوضات بشأن التسوية السياسية للمشكلة الكمبوتشية بدءا بمفاوضات انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا تحت إشراف الأمم المتحدة .

ونود أن نؤكد تأييد نيبال القوي لأي مبادرة سلمية تضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا وإقرار استقلالها والحفاظ عليه ومنح الشعب الكمبوتشي حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي . وفي رأي نيبال إن هذه التسوية ينبغي أيضا ان تأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية المشروعة لجميع دول المنطقة ، بما في ذلك التزام جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وعلى ذلك فإن وفدي يصره ان يشترك في تقديم مشروع القرار A/41/L.2 ويأمل في أن يساعد على تيسير التوصل الى تسوية سلمية للمسألة الكمبوتشية في وقت مبكر .

السيد بفيني اديتو نزيڤيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن وفدي إذ يتكلم اليوم أمام الجمعية العامة يعرب عن عميق مشاعر الحزن والامسى للخسارة التي لا تموض والتي ألمت بافريقيا بأسرها نتيجة الوفاة المأساوية لواحد من أبسل ابنائنا ومناضل من أجل الحرية لا يعرف الكلل الا وهو الرئس مامورا ماشيل الذي تشرف وفدي بالتعاون معه خلال السنوات الطويلة من كفاح موزامبيق من أجل التحرير . ووفد زائير يقدم اصدق مشاعر العزاء والمواساة الى شعب وحكومة ووفد موزامبيق لهذا الحادث المحزن .

وانتقل الان الى البند المدرج على جدول أعمال الجمعية .

مرة أخرى تنظر الجمعية العامة للسنة الثامنة على التوالي في الحالة في كمبوتشيا منذ غزو القوات الاجنبية لذلك البلد في ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، وتطالب مرة أخرى بانسحاب تلك القوات من كمبوتشيا . وذلك يؤكد أن قرارات الجمعية العامة ٢٢/٢٤ و ٦/٢٥ و ٥/٢٦ و ٦/٢٧ و ٣/٢٨ و ٥/٢٩ و ٧/٤٠ التي اتخذت خلال الدورات السبع الماضية للجمعية لم يبدأ تنفيذها ، بل ورفضها من طلبت منهم الجمعية تطبيقها بالكامل . وحيث أنهم أعضاء في الأمم المتحدة وملتزمون بالميثاق وبمقاصده ومبادئه فإنه ينبغي تذكيرهم ، بوجه الخصوص ، بالفقرة ٢ من المادة ٢ من الميثاق التي تنص على ما يلي :

"لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة

على فئة العضوية يقومون بحسن نية بالالتزامات التي اخذوها على انفسهم بهذا

الميثاق" .

وهم بالتاكيد يدركون انه يتوقع منهم أن يسوا منازعاتهم بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات لكي لا يتعرض السلم والامن الدوليان والعدالة للخطر .



(السيد بغيبي اديتو  
نزيغيا ، زائير)

ولذا فعليهم أن يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي . والواقع انه خلافا لهذا المبدأ الوارد في الميثاق ، والذي يضمن سلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي ، فإن قوات احتلال اجنبية يمل عددها اليوم الى ما يزيد على ١٤٠ ٠٠٠ جندي لاتزال منذ ما يقرب من ثماني سنوات تحرم شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ومن حرياته الاساسية .

واستنادا الى القرار ٧/٤٠ الصادر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، وبالنظر الى الموقف السلبي للدولة التي لاتزال قواتها تتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا الديمقراطية ، فإن لجنة حقوق الإنسان لم تتردد في أن تتخذ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٦ في جنيف ، قرارا يؤكد من جديد أن الاحتلال المستمر لكمبوتشيا من جانب قوات اجنبية قد حرم شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير ويشكل انتهاكا فظا لحقوق الإنسان في كمبوتشيا . وطرحت لجنة حقوق الإنسان رايها هذا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي ادان بدوره من لايزالون يفرضون سيطرتهم على كمبوتشيا .

فالقرار ١٤٦/١٩٨٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٦ ، يؤكد من جديد حق الشعوب في تقرير المصير وانطبق ذلك المبدأ على الشعوب التي تمنى من الاستمرار أو السيطرة الاجنبية أو الاحتلال الاجنبي .

وقد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا في المعاناة البشرية التي يقاسي منها اللاجئين من كمبوتشيا وأعرب عن قلقه العميق إزاء وضع قوات الاحتلال للامام على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا لتحرم السكان المدنيين الكمبوتشيين من ممارسة حقهم غير القابل للتمرف في العودة الطوعية الى بلدهم وفي تقرير المصير .

وهكذا ، تتفاقم الحالة في كمبوتشيا بدلا من أن تتحسن ، رغم النداءات المعديدة التي وجهتها الامم المتحدة الى الاطراف المعنية من خلال هيئاتها الاساسية مثل مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولجنة حقوق الإنسان ، والمؤتمرات الدولية المعنية بكمبوتشيا ، والتي تحث على بدء حوار بناء بغية إيجاد تسوية سياسية سلمية للمشكلة الكمبوتشية .

(السيد بغبيني اديتو  
نزيفيا ، زائير)

وتشكل الامم المتحدة ، في رأينا ، الاداة الوحيدة في هذا العالم الذي مزقته المطامع التوسعية ، التي تستطيع أن تضمن استقلال الدول الصغيرة والضعيفة في مواجهة الدول الأقوى ، وأن تضمن احترام ملامة أراضيها . وينطبق هذا على كمبوتشيا الديمقراطية اليوم . وإذا لم نواجه تلك الحالة بعناية فقد تتعرض بلدان أخرى كثيرة لنفس هذا المصير ، وقد تقع ضحايا لجيران أكبر وأقوى .

ويعتقد وفدي أنه قد آن الأوان لكي يلتزم المعتدون بما ورد في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان ، وخاصة أن حسن نية الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطي قد تبين بوضوح في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ باعتماد اقتراح يؤيد تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا . وإن ذلك الاقتراح ، الذي قدم في ثمان نقاط ، بناءً للغاية ويعتبر من علامات الطريق في تاريخ الكفاح التحرري لذلك الشعب ، ويدل على الرغبة التي لا لبس فيها لشعب كمبوتشيا الديمقراطية في بدء مفاوضات مباشرة مع جمهورية فييت نام الاشتراكية بشأن الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا على مرحلتين . والنقطة الثانية في هذا الاقتراح تطالب بوقف اطلاق النار بعد الاتفاق على عملية انسحاب القوات ، بينما تنص النقطة الرابعة على انه بعد المرحلة الاولى من انسحاب القوات يتفاوض هنغ سامرين ومجموعته مع حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، من أجل تشكيل حكومة ائتلافية رباعية لكمبوتشيا وفقاً لروح الاتحاد الوطني والوفاق ، تشمل الاجنحة السياسية الاربعة للمجتمع الوطني . وتقوم هذه الحكومة الرباعية للوحدة الوطنية الائتلافية بتنظيم انتخابات حرة تحت اشراف مجموعة من المراقبين التابعين للأمم المتحدة بغية تمكين ذلك البلد من استعادة استقلاله ووحدته ومركزه كبلد غير منحاز . وفيما يتعلق بحركة عدم الانحياز ، يعبر وفد زائير عن تأييده لكمبوتشيا الديمقراطية بصفتها عضواً كامل العضوية في تلك الحركة ، وفقاً للمبادئ العشرة لباندونغ المتعلقة بالتعايش السلمي ، وهي المبادئ التي لا تقبل أعمال العدوان والتدخل في شؤون الدول الأخرى . وإن كمبوتشيا الديمقراطية ضحية لعدوان خارجي وينبغي أن تستعيد مقعدها في حركة عدم الانحياز في مؤتمراتها القادمة .

(السيد بلمبيني اديتو  
نزيفيا ، زاشير)

كانت هذه الاعتبارات والاقتراحات هي الدافع لوفدي للمشاركة في تقديم مشروع القرار A/41/L.2 ، الذي يكرر الإعراب عن اقتناع الجمعية العامة بأن انسحاب كافة القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة استقلال ذلك البلد والحفاظ عليه ، واستعادة سيادته ووحدة أراضيه ، وحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، والتزام جميع الدول بعدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، كل ذلك يشكل العناصر الأساسية لأي حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية . وبمطالبة الأمين العام بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين بشأن تنفيذ القرار ، يعرب وفدي عن أمله في أن تعبر جميع الدول المحبة للسلام والعدالة عن تأييدها الشامل لمشروع القرار المعروض على الجمعية .

السيد كواسي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن حكومة توغو وشعبها أود أن أعرب عن تعازي العميقة والخالصة إلى حكومة وشعب موزامبيق على الخسارة الفادحة للرئيس سامورا ماشيل . إن أفريقيا كلها تتلقى العزاء في أحد أبطالها وقادتها العظام . وإننا ننحني أمام موزامبيق ونشاركها أحزانها ، ولكننا نعرب عن اقتناعنا بأن شعب موزامبيق ، تحت قيادة وتوجيه الجبهة الثورية لتحرير موزامبيق (الفريليمو) ، سوف يواصل كفاحه البطولي الظافر صوب تحقيق الحرية والمجد ، وهو الطريق الذي اختاره بنفسه .

وإن وفدي يشعر بالثقة والامتنان والاعجاب بمناسبة إعادة تعيين السيد خافيير بيريز دي كوييار أميناً عاماً للأمم المتحدة . وإننا نعرب له عن عميق احترامنا ونؤكد له استمدادنا الكامل والمستمر للتعاون معه حتى يحقق نجاحاً كاملاً في الاضطلاع بمهمته الجسيمة في خدمة السلم ، وهي مهمة حساسة وصعبة ومشيرة في نفس الوقت .

وإذ كان لي الشرف بأن أكون أحد معاونيك اليوميين يا سيادة الرئيس في المكتب ، فقد استطعت أن ألمس بكل تقدير خصالكم النبيلة ، وحكمتكم وكفاءتكم . وأود أن أشهد بذلك أمام هذه الجمعية ، التي ترأسونها بكل نجاح وحنكة وكفاءة .

إن توغو ، البلد المتمسك تمسكا قويا بالعلم والحرية ، كانت دائما ومتظلل  
تثمر بالقلق عندما يتم التشكيك في صحة المبادئ الأساسية للميثاق أو في سيادة أي  
دولة أو عندما تدار بالأقدام الحقوق الأساسية لشعب من الشعوب أو عندما يهدد السلم  
والامن في أي منطقة من مناطق العالم .

إن السلم في العالم ، السلم فيما بين الشعوب وبين الافراد ، يعني قبل كل  
شيء ، بالنسبة لبلدي ، استقلال جميع الشعوب وحققها في العيش في كرامة وأمن وحرية  
ومساواة . لذلك أيد بلدي دائما شعوب جميع القارات في كفاحها من أجل المثل العليا  
للعلم والعدالة والحرية . وقد تمسكت توغو ولا تزال تتمسك وستتمسك في المستقبل  
بالتعهد الذي قطعته على نفسها أمام المجتمع الدولي لصالح السلم والوفاء والامن  
للجميع .

فيما مضى وقد شعب توغو بحزم الى جانب شعب فييت نام في كفاحه العادل  
لاستعادة حريته واستقلاله . وفي سنة ١٩٧٠ ومن فوق هذه المنصة أعلن بلدي :

"كذلك لا يمكن أن نكث على المشكلة الفيتنامية الاليمة التي تقلق  
منظمتنا منذ سنوات طويلة . إننا نقدر ، كما ينبغي ، قرار الولايات المتحدة  
بمحب قواتها من جنوب فييت نام ، ونأمل أن يؤدي امتثانك مفاوضات باريس الى  
تصوية توفيقية ترضي جميع الاطراف المعنية وتؤدي الى احلال السلم الحقيقي في  
هذه المنطقة من العالم ، حيث يماني السكان المدنيون معاناة كبيرة منذ آمد  
طويل" . (A/PV.1849 ، الفقرة ٥٩)

وبعد ذلك بعام واحد ، أي في عام ١٩٧١ تكلم ممثل توغو مرة أخرى عن مشكلة  
فييت نام بمناسبة قبول عضوية جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ، وأعلن من  
هذه المنصة :

"إن حل مسألة فييت نام يرتهن أيضا بالنجاح في حل المشكلة  
الصينية . ويدرك الجميع أن تحقيق السلم في فييت نام يفترض ملغا تحقيق  
التفاهم مع شمال فييت نام والتعاون مع جمهورية الصين الشعبية . ومن  
المأمول أن تحقق محادثات باريس نتائج ايجابية" . (A/PV.1960 ، الفقرة ٨٠)

ومما يتسم بأهمية أكبر بيان ممثل بلدي في الجلسة العامة للجمعية العامة في عام ١٩٧٢ حيث قال :

"فيما يتعلق بالشرق الاقصى لا ينبغي أن نتجاهل أن الشعوب كلها تعيش في هذا الوقت في ظل ظروف شبيهة بتلك التي سادت اثناء الحرب العالمية الثانية . فينبغي أن نبذل جهودا لكي نفيق من سباتنا وعدم اكرثنا الأثم إزاء المشكلة الفيتنامية . ان الآلاف من الأشخاص الأبرياء يتعرضون لحرب قاسية لا تعرف الرحمة وللقصف العشوائي المميت بالقنابل . ولا ينبغي لمنظمتنا بعد الآن أن تنأى بنفسها عن هذه المشكلة ، بل ينبغي أن تشجع وتؤيد جميع المحاولات الرامية الى تحقيق التسوية ، بما أنه ليس بمقدورها أن تفرض وقف الأعمال العدائية . ونحن مقتنعون بأن الضغط ، من هذه المنظمة ومن الرأي العام العالمي ، سيكون في المدى الطويل عاملا من عوامل إحلال السلم في شبه جزيرة الهند الصينية" . (A/PV.2048 ، الفقرة ٧٦)

وانطلاقا من مشاعر التضامن والحرية للجميع والايمان بالممثل العليا والمبادئ المقدمة المكرسة في الميثاق يقف بلدي الى جانب كمبوتشيا التي تخضع للغزو والاحتلال من جانب جار أقوى عسكريا . فبمجرد أن حرر هذا الجار نفسه من حرب استمرت سنوات طويلة ، تحول الى غاز قاهر . هل أيدنا الأمانى العادلة المشروعة للشعب الفيتنامي في الحرية والاستقلال ، لكي نتبين أن المسؤولين عن هذا الشعب ينكرون على شعب كمبوديا ما منحه وكفله لهم المجتمع الدولي الا وهو الكرامة والسيادة والحرية والاستقلال والسلامة الاقليمية ؟ ولهذا السبب فإن غزو فييت نام لكمبوديا واحتلالها لها سخريه من سخريات القدر وظلم تاريخي فادح وظاهرة مأساوية .

وفي هذا الصدد ، اسحوا لي أن اذكر الجمعية بأن تضامن شعب توغو مع شعب الخمير في محنته لا يرجع الى سنة ١٩٧٩ فقط . ففي سنة ١٩٧٤ أيدت توغو كمبوديا وأعلنت في الجلسة العامة للجمعية العامة :

"... إن تدخل القوات الأجنبية المستمر في الحياة السياسية لذلك البلد إنما يمثل ، دونما شك ، عقبة كبيرة تحول دون تحقيق سلم وأمن ورفاه شعب الخمير . وسوف تواصل حكومة توغو ، من جانبها ، كمهدا في الماضي ، تأييد الحكومة الملكية للاتحاد الوطني في كمبوديا برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك ، الحكومة الشرعية الوحيدة . لذلك فإنه لما يسعد وفد بلادي معادة خاصة ادراج البند المعنون "استعادة الحقوق المشروعة لحكومة الاتحاد الوطني الملكية الكمبودية في الأمم المتحدة" ، في جدول أعمال هذه الدورة .  
(A/PV.2257 ، ص ٩٢)

وتمسكا بهذا الالتزام القاطع تأييدا لحكومة الأمير نورودوم سيهانوك أدانت توغو غزو كمبوديا واحتلالها في عام ١٩٧٩ من جانب القوات الأجنبية ، وما فتئت تؤيد تأييدا قويا جهود منظمتنا لإيجاد حل لهذه المشكلة الاليمة . وقد صوّتت مؤيدة القرارات العديدة بشأن هذه المسألة ، وخاصة القرارات : ٢٢/٢٤ الصادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، ٦/٢٥ الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، ٢/٢٨ الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، ٥/٢٩ الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، ٧/٤٠ الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، التي تطالب بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوديا واستعادة ومون استقلال ذلك البلد وسيادته وملكته الإقليمية وحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره دون تدخل أجنبي .

ونظرا لأن كفاح كمبوتشيا بلغ مرحلة حاسمة منذ العام الماضي ، أصبح بلدي أحد متبني القرار ٧/٤٠ الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بشأن الحالة في كمبوتشيا الذي اعتمد بأغلبية ساحقة . وبهذا الاجراء أكد وفد بلادي بدء مرحلة جديدة في تأييده للقضية العادلة لشعب كمبوتشيا . ونظرا لأن هذه القضية عادلة فإن الكفاح أكثر شرعية . ولهذا فإنه يحظى بتأييد ناشط مستمر وهائل من جانب المجتمع الدولي . وهكذا بعد ٧ سنوات من بداية هذه المداولات تتخذ الجمعية العامة بانتظام قرارات بشأن الحالة في كمبوتشيا بأغلبية متزايدة تدين التدخل الأجنبي المسلح واحتلال ذلك

البلد وتطالب بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أراضيه من أجل تمكين شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير . وقد ازدادت الاصوات المؤيدة للقرار من ٩١ صوتا في عام ١٩٧٩ حتى بلغت ١١٤ صوتا في عام ١٩٨٥ .

وهذا التأييد الثابت الهائل والساحق من جانب الحكومات والشعوب قد تأكد وتدعم وأصبح الآن عالميا حيث يوجد الآن أكثر من ٦٠ دولة عضوا محبة للسلم والعدالة في جميع بقاع العالم ومن جميع القارات تؤيد صراحة مشروع القرار A/41/L.2 الذي ينتظر أن يطرح للتصويت في الجمعية العامة وينال أغلبية أكبر . إن هذا الكفاح هو كفاح عادل ومشروع يخوضه شعب بسبب انتهاكات المبادئ الأساسية للميثاق .

إن غزو كمبوتشيا واستمرار احتلال ذلك البلد ، على الرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة التي تطالب بالانسحاب القوات الأجنبية ، يشكلان انتهاكا صارخا وخطيرا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ استقلال جميع الدول وسيادتها وملامتها الإقليمية واحترام مبادئ حسن الجوار وعدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية .

إن جميع الدول ، بتوقيعها على الميثاق وانضمامها اليه ، تعهدت ليس فقط بالاحترام الدقيق لهذه المبادئ بل أيضا بالدفاع عنها وكفالة احترامها في كل مكان . وتعبيرا عن استهجاننا البالغ ، نسجل في هذا السياق أنه من المؤسف أن هذا البلد الذي بذل جهودا كبيرة وقدم تضحيات عديدة من أجل تحرير نفسه من السيطرة الأجنبية وحظي بذلك باحترام الجميع ، يظهر اليوم كدولة توسعية قاهرة تنتهك روح ونم الميثاق وتتجاهل وتدوم بالاقدام القرارات الحكيمة التي اتخذتها منظماتنا لوضع نهاية للحرب في كمبوديا . وفي هذا الصدد نشيد بكمبوتشيا الديمقراطية ورئيسها صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك لمحاولاته الدائمة من أجل إيجاد حلول سلمية وللتفاوض لإنهاء الصراع الكمبودي احتراماً للوسائل المنصوص عليها في الميثاق . ويشهد بذلك تصريحه بتاريخ ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ من على هذه المنصة بما يلي :

"والى جانب النضال الوطني المسلح ، سعيانا ان نعرض على أعدائنا إمكانية التوصل الى حل تفاوضي يرضي الطرفين . اذا قبلوه ، فإننا نود إبرام اتفاق مع الفيتناميين يفيد البلدين والشعبين ويتيح لهما ، في حالة استعادة السلم ، إقامة روابط من الصداقة والتعاون تقوم على المبادئ الخمسة للتعایش وعلى المساواة والاحترام والمصالح المتبادلة" . (A/41/PV.16 ، ص (١))



وهذا التصريح المتم بالحكمة يدوي وكأنه مدى رسمي وحقيقي ومخلم للبيان الذي أصدره مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٥ وجاء فيه ما يلي :

"ويود مجلس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية أن يوضح مرة أخرى أن كمبوتشيا لا ترغب إطلاقاً في شن الحرب . فالتنا بحاجة إلى السلم لإعادة بناء بلدنا وتحسين مستوى معيشة شعبنا .

"ورغبتنا الوحيدة هي أن نعيش في سلم وصداقة مع جميع البلدان

القريبة أو البعيدة في كل أرجاء العالم" . (A/40/599 ، المرفق ، ص ٢) وللأسف لم يلق هذا العرض السخي الاستجابة ولا القبول ، وذهبت الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لايجاد حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا هباء الريح . كما لم يجر تنفيذ أي قرار من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وذلك بسبب معارضة أحد الأطراف المعنية مباشرة في الصراع .

إن هذه الحالة خطيرة للغاية لعدة أسباب . فهي تعرّض سلم وأمن المنطقة وبقية العالم للخطر لأن الحرب قد تتجاوز في تنامي أحداثها حدود كمبوتشيا ، وتؤدي ببلدان المنطقة ، بل وربما ببقية العالم في ضوء التحالفات ، إلى الدخول في صراع أوسع لا يمكن التنبؤ بمواقبه .

وهذه الحالة خطيرة أيضاً لأن استمرار احتلال كمبوتشيا قد يؤثر تأثيراً خطيراً على الثقة التي تضعها الدول الصغيرة مثل دولتنا في الأمم المتحدة لميانه حقناً في البقاء وضمان استقلالنا واحترام سلامة أراضيها . ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة عاجلة وملائمة بحيث لا يترك للدول الصغيرة مجالاً للشك في جدوى وجود منظماتنا وملاحية المبادئ التي أنشئت على أساسها .

وهذا ما يجعل من الضروري وضع حد لهذا الصراع في أقرب وقت ممكن عن طريق حل تفاوضي يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، يؤيد وفد بلادي اقتراح الثماني نقاط الذي تقدمت به الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ لايجاد تسوية لمشكلة كمبوتشيا ، لأن هذا الاقتراح يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الصادر في تموز/يوليه ١٩٨١ ، الذي يقضي ، في جملة أمور ، بإجراء مفاوضات بين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وجمهورية فييت نام الاشتراكية من أجل انسحاب كل القوات الأجنبية بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار تحت إشراف ومراقبة فريق مراقبين تابع للأمم المتحدة ؛ وإقامة حكومة ائتلاف رباعي في كمبوتشيا بغية إجراء انتخابات حرة تشرف عليها الأمم المتحدة لتمكين شعب كمبوتشيا من اختيار نظامه السياسي والاجتماعي واختيار حكومته دون تدخل خارجي ؛ والتوقيع على اتفاق دولي يضمن وجود كمبوتشيا واستقلالها وسيادتها وملامتها الإقليمية .

وينتهد وفد بلادي هذه الفرصة ليتقدم للأمين العام بتهانيه الحارة لانتخابه بالإجماع وليعرب عن تقديرنا لما يبذله وممثله الخاص من جهود دؤوبة ومستمرة من أجل إيجاد حل سلمي لهذا الصراع الاليم .

ولهذا الغرض يناشد وفد بلادي الحكومة الفيتنامية الاعتراف بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، بقيادة صاحب السمو الأمير نوردوم سيهانوك ، والمضي بإخلاء في طريق التسوية السلمية لهذا الصراع بقبولها خطة السلم المؤرخة في ١٧ آذار/مارس بوصفها أساسا للمفاوضات .

وفي العام الماضي اشتركت بلادي في تقديم مشروع القرار المتمثل بالحالة في كمبوتشيا ، من منطلق ادراكها التام لمسؤوليتها وللحقائق المتمثلة بالحالة . واليوم تشترك بلادي في تقديم مشروع القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، ليس بروح التضامن ورفض الظلم والامتداد وسياسة الأمر الواقع ، ولا بسبب أننا نحترم التزاماتنا والمبادئ المقدمة المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل أيضا وبصورة خاصة بدافع من إيماننا العميق القوي الذي لا يتزعزع بأن

"العنف ، أينما وقع ومهما كان مصدره ودوافعه ، لا يمكن ولا يجوز أن

تكون له الكلمة الأخيرة في العلاقات بين الشعوب" .

السيد ارمسترونغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شعر وفد بلادي بالصدمة والحزن للوفاة المفاجئة للسيد سامورا ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، وعدد من كبار زملائه . إن ذكرى الرئيس الراحل ستبقى خالدة لدوره في قيادة بلده الى الاستقلال بالاضافة الى المنجزات الكثيرة الاخرى التي حققها . واود أن أعرب عن تعازينا العميقة والمخلصة لموزامبيق ، حكومة وشعبا ، ولأعضاء وفدها ، وعن مواساتنا العميقة لأسر الضحايا .

هذه هي الدورة الثامنة للجمعية العامة التي يعرض عليها هذا البند المتعلق بالحالة في كمبوتشيا . وفي كل سنة من السنوات السبع الماضية يتخذ بأغلبية كبيرة قرار يدعو الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ويرسي المبادئ الاساسية لتسوية سلمية في ذلك البلد . غير أن كمبوتشيا لا تزال بلدا محتلا . وللاسف ليس هناك دليل واضح على أننا قد اقتربنا في عام ١٩٨٦ من تسوية سياسية أكثر مما كنا عليه في عام ١٩٧٩ .

وتشارك نيوزيلندا مرة أخرى في تقديم مشروع القرار هذا لانها ملتزمة بدعم الجهود الرامية الى ارساء السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وتؤيد نيوزيلندا باستمرار الخطوات الرامية الى تحقيق تسوية سياسية شاملة تكفل حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير ، وتعيد له سبل الحياة السلمية والمستقرة والمثمرة . وبغية تحقيق هذا الهدف يتعين على جميع الاطراف المعنية أن تكون مستعدة للتفاوض بحسن نية على أساس الالتزام بإعلاء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويجب أن تكون هذه الاطراف راغبة في الدخول في حوار يرمي الى التوفيق بين المصالح المتعارضة المختلفة .

وفي هذا الصدد ، نرحب بإسهام الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت رئاسة الامير نوردوم سيهانوك في عملية الحوار ، ونرى أنه ينبغي أن تقوم هذه الحكومة بدور هام في أية تسوية في كمبوتشيا . والامر بالطبع متروك للكمبوتشيين أنفسهم لتقرير مصيرهم وفقا للمبادئ المعترف بها . ولكن علي أن أسجل مقت حكومة بلادي للفظائع التي اقترفت في كمبوتشيا في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ في عهد نظام

بول بوت . ولا نزال على اقتناع بان شعب كمبوتشيا سيرفض ، اذا اتىحت له الفرصة ، بول بوت ومعاونيه السابقين .

وخلال العام الماضي اقترحت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية اطارا تفاوضيا يستهدف تحقيق تسوية في كمبوتشيا . وكان الاقتراح ذو النقاط الثماني محاولة جادة وبناءة من جانب الحكومة الائتلافية لانهاء النزاع في كمبوتشيا . ويتضمن هذا الاقتراح تنازلات كبيرة قطعت شوطا كبيرا صوب الامتجابه لموقف حكومة فييت نام . غير انه رفض على الفور . ان نيوزيلندا ترى انه من غير المقبول ان يواجه شعب كمبوتشيا تأجيلا طويلا ، قد يتجاوز عام ١٩٩٠ الذي اشار اليه وزير خارجية فييت نام ، قبل ان تصبح بلاده خالية من القوات الفيتنامية .

ولا تساور وفد بلادى أية أوام بشأن العملية الكفيلة بتحقيق تسوية سياسية ، فهو يعلم أنها ستكون عملية صعبة وطويلة . ولذلك من الأفضل التعجيل ببسء المفاوضات . إن مشروع القرار المطروح أمامنا يوفر اطارا لمواصلة الجهود من أجل تحقيق السلم في جنوب شرقي آسيا . وهو يؤكد أيضا على أنه يحق لشعب كمبوتشيا التمتع بالحقوق والحماية الموفرتين لكل الدول بموجب الميثاق ، وبأن له الحق في أن يقرر مصيره بحرية ودون أى تدخل خارجي . ويحث أيضا كل الدول المعنية على أن تخطلع بدورها في المفاوضات من أجل تحقيق التسوية . ولكل هذه الاسباب ، يستحق مشروع القرار هذا أكبر تأييد ممكن .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم

اليابان ، حكومة وشعبا ، أود أن أكرر ما ذكرته في وقت سابق من هذا اليوم باسم اعضاء المجموعة الآسيوية ، وأعرب عن تعازينا العميقة وتعاطف شعبنا مع شعب موزامبيق في خسارته المساوية بوفاة رئيس موزامبيق والآخرين .

تود حكومة اليابان في هذه المرحلة أن تعبر عن تقديرها للسيد غراتس ، رئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، والسيد سارى ممثل السنغال ، رئيس اللجنة المختصة ولاءعضاء المكتب الآخرين في اللجنة المختصة ، على ما بذلوه من جهود للنهوض بعملية التفاوض موب تحقيق تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ، السيد بيريذى كوييار ، وممثله الخاص ، السيد أحمد ، وموظفيه . وأمل أن يواصلوا العمل من أجل إيجاد حل سلمي لهذه المسألة الدولية الهامة .

لقد اتمعنا اليوم باهتمام كبير الى متكلمين في غاية البلاغة بشأن هذا الموضوع مثل السيد سارى والأمير نوردوم سيهانوك والسيد ياو ، وزير الدولة في سنغافورة ، وغيرهم .

ما فتئت القوات الفيتنامية تحتل كمبوتشيا منذ ما يقرب من ثمانية أعوام ، ولا يزال ينكر على شعبها حقه في تقرير المصير . إن الفيتناميين يحتلون كل المدن

الرئيسية في كمبوتشيا والطرق التي تمل بينها ، في وضع النهار على الأقل . بيسد أن الشعب الكمبوتشي تحت قيادة الأمير نورودوم سيهانوك رئيس الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية قد شن عمليات مقاومة مامدة في سائر أرجاء بلده ، مستفيدا من تعاون السكان المدنيين المحليين . ولم ينجح الهجوم الفيتنامي الضخم على مناطق الحدود التايلندية الكمبوتشية في موسم الجفاف لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، إلا ، أولا ، في تفتيت قوات المقاومة الى وحدات صغيرة في داخل كمبوتشيا وثانيا ، في دفع موجة جديدة من اللاجئين الى داخل الاراضي التايلندية .

ان هذه التطورات الاخيرة تعطي دليلا لا يدحض على أن مشكلة كمبوتشيا لن تسوى - بل ولا يمكن أن تسوى - عسكريا . ولن يمكن حسم مشكلة كمبوتشيا الا عندما تنسحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وعندما يستعيد الشعب حقه في تقرير المصير . إن صوت الأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء ، كما يبرز في قرارات الجمعية العامة وفي اعلان وقرار المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، يطالب فييت نام بالدخول في مفاوضات من أجل تحقيق تسوية سياسية سلمية وشاملة . وحكومة بلادي تناشد فييت نام مرة أخرى أن تمت لهذا النداء الصادر عن المجتمع الدولي .

وتعتقد اليابان أن من المهم مواصلة استكشاف مختلف الوسائل للتغلب على الازمة الحالية . ولهذا فهي تقدر كثيرا التصميم والحماس اللذين تتسم بهما الجهود الدبلوماسية التي تبذلها بلدان رابطة الآسيان والرامية الى ايجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . وتؤيد حكومة بلادي تأييدا راسخا النداء المشترك الصادر عن وزراء خارجية رابطة الآسيان في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وتقدر حكومة بلادي أيضا اقتراح الآسيان باجراء محادثات التقارب ، في اطار جهودها الجادة الرامية الى عقد حوار بين الأطراف المعنية .

وترى اليابان أيضا أن اقتراح النقاط الثماني الذي أعلنته في آذار/مارس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، اقتراح جدير بالبحث الجاد . ومن بين العناصر الجديرة بالذكر في الاقتراح ، أولا ، قبول انسحاب القوات الفيتنامية على

مرحلتين ، ثانيا ، عقد مفاوضات بين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وجماعة هينغ سامرين من أجل تشكيل حكومة ائتلافية رباعية ، وثالثا اجراء انتخابات حرة تحت اشراف تلك الحكومة .

ترى اليابان أن من شأن هذا الاقتراح الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، بالإضافة الى مختلف المبادرات السابقة التي قدمتها بلدان الآسيان ، أن يوفر سبيلا للتوصل الى تسوية سياسية . وتأمل اليابان مخلصا أن تعيد فييت نام دراسة جميع هذه المقترحات .

وما زالت اليابان ، من جانبها ، تفضلع بدور نشط في الجهود الرامية الى حسم المشكلة الكمبوتشية . وفي الاجتماع التالي للمؤتمر الوزاري لرابطة الآسيان ، والمعقود مع الشركاء في الحوار في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، طالب السيد آبي ، وزير الخارجية عندئذ ، بما أسماه "الحوار من أجل التعايش" ، اعترافا بأنه لا ينبغي النظر الى المشكلة الكمبوتشية على أنها مجرد عنصر من عناصر زعزعة الاستقرار في العلاقات الدولية ، بل أيضا بوصفها مسألة تسبب قلقا انسانيا خطيرا . ان الهند الصينية لم تشارك في التنمية الاقتصادية الباهرة التي تحققت عبر العقد الماضي في مناطق أخرى من آسيا ، بما في ذلك بلدان الآسيان ، وعلاوة على ذلك ، لا يمكن أن تؤتي القدرة الانمائية للهند الصينية كل ثمارها الا في ظل ظروف يسودها السلم والاستقرار . وفي سبيل هذا الهدف ينبغي حسم المشكلة الكمبوتشية وارساء علاقات التعايش السلمية بين بلدان جنوب شرقي آسيا . ومضى وزير الخارجية قائلا إنه يجب المضي في تحقيق هذا الهدف عن طريق الحوار الرامي الى ازالة الريبة المتبادلة وبناء الثقة والتوصل الى تسوية سياسية .

ولدى عرض السيد آبي لفكرته باجراء "حوار من أجل التعايش" ، تقدم بالنداءات الثلاثة التالية : أولا ، ناقد الشعب الكمبوتشي أن يظل ثابتا في عزمه على تحقيق المصالحة الوطنية و تقرير المصير . ثانيا ، حث فييت نام أن تنظر بجدية في الفوائد التي تعود على شعبها من جراء تحقيق تسوية سياسية مبكرة شاملة وعادلة ، وأن تلتزم

بالحوار الجاد . شالفا ، ناهد جميع بلدان جنوب شرقي آسيا ، بما فيها بلدان الهند الصينية ، ان تؤكد على مبدأ التمايش السلمي بومفه هدفها المشترك . وانطلاقا من هذه الروح ، أكد السيد كورانارى ، الذى خلف السيد آبي كوزيسر للخارجية ، التزام اليابان بحل هذه المشكلة وقال :

"ستواصل اليابان حوارها مع فييت نام وكل البلدان الأخرى الممعدية في جهد نشط من اجل خلق مناخ يفضي الى اقرار السلم في منطقة الهند الصينية" .

وواقع الحال انه ، في هذا اليوم بالذات ، يجتمع السيد كورانارى في طوكيو مع السيد فو دونغ غيانغ ، وزير الدولة في فييت نام .

ان اليابان تدرك ان آلاف اللاجئين الكمبودسيين والتايلنديين المتضررين يلقون عبئا ضخما على كاهل الحكومة التايلندية . وتصميم تايلند الشجاع على تخفيف معاناة اللاجئين داخل حدودها يستحق اعجابنا المخلص . وتقدر اليابان تقديرا عميقا أيضا التفاني المنزه عن الفرط الذى يبديه جميع المنخرطين في أنشطة تقديم المعوننة الانسانية للاجئين التي تخطع بها عملية الأمم المتحدة للاغاثة على الحدود ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وعدد كبير آخر من الوكالات الطوعية .



وقد أسهمت حكومة اليابان بسخاء في تلك الأنشطة ، وهي على استعداد لمد يد العون في تنمية الموارد البشرية ، وذلك للمساعدة في إعداد الشعب الكمبوتشي لمهمة بناء دولته . وتود اليابان ان تدعو جميع البلدان الى بذل كل ما في وسعها لتقديم المساعدة ، وبخاصة الى اللاجئين المقيمين على امتداد الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، وفي مراكز الايواء في تايلند ، وكذلك الى القرويين التايلنديين المتضررين من هذه الأوضاع .

ان اليابان تؤيد مشروع القرار A/41/L.2 ، وقد شاركت في تقديمه مع دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، كما فعلت في الماضي فيما يتعلق بقرارات أخرى مماثلة ، وذلك اقتناعا منها بان التدخل المسلح في بلد آخر ينبغي نبذه بشدة كلما حدث وأينما يحدث ، وبصفة خاصة انطلاقا من قناعتها بان الشعب الكمبوتشي يجب أن يستعيد حقه في تقرير المصير .

ونحن نحث كل الدول التي تحترم القانون الدولي وتسمى الى السلم العالمي على أن تنظم الينا في اتخاذ هذا القرار الهام .

وقبل أن اختتم كلمتي اسمحوا لي بأن اذكر بأنه أثناء كفاح التحرر الذي خاضه الشعب الفيتنامي ذاته ، ألفنا عددا من الكلمات والمبارات الفيتنامية مثل : غياي - فونغ و دوک - لاب و تو - دو و دان - شو ، ومعناها التحرر ، والاستقلال ، والحرية ، والديمقراطية . وكون الشعب الفيتنامي يتمتع اليوم بهذه الحقوق والمزايا أم لا مسألة أخرى ، ولكنني أقول الآن ان الوقت قد حان لان يتمتع شعب الخمير بالتحرر والاستقلال والحرية والديمقراطية ، ولكن ليس بالمفهوم الفيتنامي ، بل بالطريقة التي يمتاز بها ذلك الشعب .

السيد حسين (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في

البداية ، نيابة عن حكومتي ووفدي ، أن أعرب عن مشاركتنا في احزان شعب موزامبيق وأسرة الرئيس الراحل سامورا مويزي ماشيل . ان الوفاة الفجائية المفجعة لهذا الزعيم الكبير والمناضل الباسل في سبيل الحرية والعديد من معاونيه خلقت فراغا

كبيراً يعب ملؤه . ان اصدياء موزامبيق واعضاء حركة عدم الانحياز بمفة عامة ، وشعب موزامبيق بمفة خاصة ، سيتذكرون الرئيس ماشيل طويلا لما تحلى به من صفات الزعامة ، وما اشتهر به من صفات رجل الدولة الشجاع .

لقد أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٨٦ ، وهي السنة التي أعقبت عيدها الأربعين ، السنة الدولية للسلم . ومن مخريات القدر انه قد كتب على الشعوب التي تعيش في مناطق التوتر حيث يتوطن العدوان والاحتلال الاجنبي والمراع المفتوح ، ان ترى هذه السنة وقد اشرفت على نهايتها دون ان تحقق الغرض منها ، رغم ما احيته في تلك الشعوب من آمال .

فالحالة في كمبوتشيا بعد ثماني سنوات من نشوب المراع ما زالت كما هي دون تغيير . وما فتئ الوضع المأساوي في ذلك البلد يشكل السبب الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ، بل انه ايضا يمثل عقبة كأداء تحول دون بلوغ هدف نبيل هو تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم . ان شعوب تلك المنطقة لم تدخر ومعا في معيها الجماعي المظني لايجاد تسوية تضمن للشعب الكمبوتشي حقوقه المشروعة .

أما الأمم المتحدة فقد ظلت من جانبها منشفلة عن حق بهذه الحالة التي تنطوي بوضوح على أعمال فيها انتهاك لمبدأي عدم استعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة حرة وذات سيادة . وقد دلت الجمعية العامة على تميمها على حسم هذه المشكلة بايلائها اهتماما خاصا ومتزايدا في كل عام .

ويسعد وفدي أن يلاحظ حماسة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، واستعدادها لايجاد نهج سليم وعملي يكفل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة . وقد أكدت تلك الحكومة للمجتمع الدولي مرة أخرى على رغبتها الحقيقية في تسوية هذه القضية ، باقتراحها الأخير ذي الثماني نقاط ، الذي يحوى اطارا بناء للتفاوض الجاد المشمر ، ويقدم الدليل على صحة الاعتقاد بأن المشكلة الكمبوتشية يمكن ان تحل على أفضل وجه على يد الشعب الكمبوتشي نفسه .

ويؤمن وفدى بأن أية حجة منطقية لابد ان تستند اساسا على اوسع قبول ممكن للحقائق . وقد حظيت قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة بقبول يتسع نطاقه باستمرار . لذلك يجب ان يخطوي أى قرار على توجيه اشارة واضحة الى الحكومة الفيتنامية بأن تلتزم بالمبدأ المقبول على الصعيد الدولي ، والذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة . كما ان تميمنا الجماعي يؤكد أيضا على اعتراضنا على انتهاك فييت نام لحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

لقد أشر استمرار الحالة في كمبوتشيا على مجالات أخرى تشير قلق المجتمع الدولي ، فاستقرار جنوب شرقي آسيا أصبح مهددا ، كما تعرض سلم المنطقة وأمنها للخطر ، وتفشيت المعاناة والشدائد بين الشعب الكمبوتشي ، وأجبر مئات الآلاف على الهروب من ديارهم والتحول الى لاجئين ، وفرض على البلدان المجاورة تحمل عبء معالجة مشكلة تدفق اللاجئين .

وبالإضافة الى ذلك ازدادت الأوضاع الداخلية في كمبوتشيا سوءا . فأعداد لا حصر لها من الناس يلقي بهم في السجون ، ويتعرضون لعمليات عقاب وتعذيب يعجز عنها الوصف . وتعاني الأعداد الكبيرة المحتجزة في السجون ومراكز الاعتقال من سوء التغذية ، وينجم عن نقص الرعاية الطبية في تلك المراكز أعداد كبيرة من الوفيات . وتفيد التقارير أن هذه الظروف أودت بحياة أعداد كبيرة من الأطفال الذين كثيرا ما يحتجزون مع آبائهم . وفي كثير من الحالات لا يسمح للمعتقلين بامتناعهم عن المشاركة المحاميين ، ويتم القبض عليهم دون توجيه تهم اليهم ويظلون رهن الاحتجاز لفترات غير محددة .

ان تجربة الماضي التي عاشتها شعوب كافحت الاحتلال العسكري الاجنبي تذكرنا بأن قوات الاحتلال لن تنجح في اخضاع قوات المقاومة . ومن ثم فان مسؤوليتنا الجسيمة تتمثل في اقناع السلطات الفيتنامية بالجلوس الى مائدة المفاوضات .

السيد لي (المين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : صدمنا هذا الصباح

على إثر سماعنا لنبا وفاة الرئيس سامورا ماشيل رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية وبعض المسؤولين الكبار في حكومته في حادث طائرة . لقد قضى الرئيس ماشيل حياته يناضل من أجل استقلال بلده ومن أجل قضية الحرية في الجنوب الافريقي . ان وفاته خسارة كبيرة لبلده ولافريقيا وللعالم بأسره . ونيابة عن الحكومة الصينية والشعب الصيني ، أود أن أعرب عن خالص التعازي لموزامبيق .

هذه هي المرة الثامنة التي تنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة الحالة في كمبوتشيا . إلا أن الحالة في كمبوتشيا لا تزال غير عادية . ومع ذلك ، تمسكت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء باستمرار خلال الأعوام الثمانية الماضية بالمبادئ وبالعدالة وحافظت بتصميم على استقلال وسيادة بلدان صغيرة ضعيفة ، كما عملت على النهوض بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى ، الذي تضمنه ميثاق الأمم المتحدة ، وأعربت عن تعاطفها وتضامنها العميقين مع شعب كمبوتشيا المعذب وأعربت عن ادانتها للمعتدي . وهذا في واقع الأمر مما يثلج الصدر .

إن السبب الجذري للحالة في كمبوتشيا هو الغزو الفيتنامي . والهدف النهائي الذي تسعى الى تحقيقه السلطات الفيتنامية هو إخضاع أمة الخمير وضم الأراضي الكمبوتشية بالقوة حتى تحقق المخطط الطموح بإقامة اتحاد هندي - صيني كبير . ان قواتها التي تبلغ ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ لا تزال تحتل كمبوتشيا منذ زمن طويل ؛ وفريقها الكبير من الخبراء والمتخصصين يفرض السيطرة على جميع الأجهزة الادارية والعسكرية للنظام العميل في بنوم بنه ؛ وخطه الهجرة الواسعة النطاق تحت الخطر نحو فتنة كمبوتشيا . وخلال العام الماضي ، صعدت فييت نام عملياتها العسكرية في كمبوتشيا . وبينما نشرت فييت نام اعدادا هائلة من القوات لإغلاق منطقة الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، شنت هجوما شاملا ضد القوات الكمبوتشية الوطنية التي اخذت تعمل داخل البلاد ، وذلك في محاولة لسحقها وتحويل كمبوتشيا الى مستعمرة .

وبعد كل ما فعلته السلطات الفيتنامية في كمبوتشيا ، تريد من الشعب أن يصدق انها مخلصة في سعيها نحو التسوية السياسية للمسألة الكمبوتشية ، وانها مستعدة للاسهام في "سلم واستقرار جنوب شرقي آسيا" . ولا يمكن لهذا ان يخدع احدا . إن الهدف الذي تسعى فييت نام الى تحقيقه - كما أثبتت جميع أعمالها في كمبوتشيا - لا يزال هو إدامة احتلال كمبوتشيا عن طريق الحل العسكري . وذلك النوع من التسوية السياسية الذي يتكلمون عنه ليس سوى اعتراف المجتمع الدولي بالامر الواقع لغزوهم واحتلالهم لكمبوتشيا .

لقد ولى منذ زمن طويل ذلك العصر الذي كان يمكن لبلد أن يقهر فيه بلدا آخر بالقوة . وايا كانت القوة العسكرية المعتدية فميرها التعرض لجزاء التاريخ . واذا كانت السلطات الفيتنامية لم تستطع رؤية النور في الماضي فقد كان عليها بعد مرور ثمانية أعوام من تطور الاحداث ان تدرك ان الحل العسكري لمسألة كمبوتشيا غير ممكن . فأولا ، يرفض الشعب الكمبوتشي أن يهزم . انه عقد العزم بشكل ثابت على مقاومة العدوان وضمان استقلاله الوطني وسيادة أراضيه . وفي مواجهة العدو القوي والتضحيات المعديدة لم يتخل أبدا عن مقاومته ، وقواته آخذة في الزيادة . منذ ثمانية أعوام ، عندما نشرت فييت نام قواتها لاحتلالها بنوم بنه ، كانت تأمل في اكتساح البلد كلها في موجة واحدة ، الا أن حلمها لم يتحقق . ومنذ عام مضى حاولت مرة اخرى أن تقضي على قوة كمبوتشيا الوطنية بضربة واحدة حتى تسوي المسألة الكمبوتشية بالطرق العسكرية مرة واحدة والى الابد . ومرة اخرى وجدت أمامها مدنا منيعا . والان تدعي أن الحالة في كمبوتشيا "لا يمكن عكس اتجاهها" . واذا كان الامر كذلك ، لماذا لا تزال فييت نام تجد من الضروري الاحتفاظ بقواتها في كمبوتشيا ؟ لماذا لا تزال بنوم بنه بحاجة الى دعم الحراب الفيتنامية لها ؟ إن الحقائق تثبت هنا ان الحل العسكري الذي تصر عليه فييت نام غير منتج ولن يقودها الى شيء .

ثانيا ليس بوسع شيء ، ولا حتى تأييد دولة كبرى ، ان يزيّن عملا غير مشروع مثل العدوان الفيتنامي على كمبوتشيا أو أن يظفي عليه الصبغة الشرعية . وكما هو معروف ، فإن قاعدة "لا يترتب على الباطل صحيح" قاعدة أساسية في القانون الدولي ،

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى أحد المبادئ الرئيسية في ميثاق الأمم المتحدة . لقد ولى الى الابد وقت السياسات التي تستند الى القوة ، حيث كان تسلط القوي على الضعيف مبررا ومشروعا . والتمسك بأفكار خاطئة من هذا النوع لن يحسن صورة أحد ؛ بل على العكس ، سوف يعرضه لمزيد من العزلة والكراهية في المجتمع الدولي .

إن حرب فييت نام العدوانية على كمبوتشيا لم تلحق بشعب كمبوتشيا البؤس فحسب ، وانما قوضت أيضا وبشكل خطير المصالح الرئيسية للأمة والشعب الفيتناميين . وكما هو وارد في الاثر الصيني "فن الحرب" لصن زي ، فإن "المغامرات العسكرية الطويلة الأمد في الخارج مآلها استنزاف موارد البلاد" . وأي بلد يشن لسنوات عديدة عدوانا عسكريا في الخارج سوف يصيب شعبه لا محالة بالفقر ويهدر موارده المالية . وبعد ثمانية أعوام من حرب عدوان مستمرة ضد كمبوتشيا ، هل اقتصاد فييت نام الوطني اقوى أم اضعف ؟ هل حياة الشعب الفيتنامي احسن أم اسوأ ؟ هل مركز فييت نام الدولي أعلى أم أدنى ؟ الاجابات واضحة للجميع . حتى الشعب الفيتنامي نفسه يمكن أن يرى الحقائق بوضوح . لم تكن كمبوتشيا أبدا مصدر تهديد لاستقلال وسيادة فييت نام ، كما لم تحاول ابدا عرقلة تنمية فييت نام الاقتصادية . فلماذا اذن تشن فييت نام حربا في كمبوتشيا ؟ ما الفائدة التي تعود بها هذه الحرب القذرة على الشعب الفيتنامي ؟ ان انسحاب القوات الكامل من كمبوتشيا وبالتالي انهاء هذه الحرب الظالمة ، يخدم مصالح الشعب الفيتنامي . وهذا هو الاختيار العاقل الوحيد للسلطات الفيتنامية أيضا . ويجب الاشارة الى انه بغير الحماية التي توفرها دولة كبرى ، ما كان لغيت نام ان تقدر على مواصلة حربها العدوانية ضد كمبوتشيا . ومن نافلة القول ان على هذه الدولة الكبرى أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي العادل لوقف دعمها للحرب العدوانية . وانها لن تساعد على حفظ السلم والامن الدائمين في آسيا ما لم تقم بهذا .

وفي إطار الجهود الرامية الى ايجاد حل سياسي لمسألة كمبوتشيا ، قدمت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي يرأسها الامير نوردوم سيهانوك في آذار/مارس الماضي اقتراحا مكونا من ثمانى نقاط . وهذا الاقتراح لا يتفق فقط مع روح القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في الدورات الماضية ، ومع إعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، ولكنه يوفر أيضا اساسا معقولا للتسوية الدائمة والعادلة لمسألة كمبوتشيا . وانطلاقا من الحقائق السائدة في كمبوتشيا وأخذا لمصالح جميع الأطراف المعنية في الاعتبار يوفر هذا الاقتراح ترتيبات معقولة وتدابير عملية فيما يتعلق بمسائل مثل انسحاب القوات والمفاوضات ، ويتبنى موقفا توفيقيا وكريما ازاء هانوي وبنوم بنه ، ويضع احكاما صريحة فيما يتعلق بوضع كمبوتشيا في المستقبل كدولة مستقلة مسالمة محايدة غير منحازة . ويوضح توضيحا كاملا الرغبة المخلصة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي يرأسها الامير نوردوم سيهانوك في التوصل الى حل سياسي لمسألة كمبوتشيا . وقد حظي هذا الاقتراح باستجابة حارة ودعم قوي من أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومن المجتمع الدولي ، واذا كانت فييت نام تريد حقا تسوية معقولة لمسألة كمبوتشيا فينبغي لها أن تقبل هذا الاقتراح . ولكن من المؤسف أن فييت نام لم ترفض فقط وبمكلف هذا الاقتراح بل طرحت أيضا مطلباً لا يمكن تبريره ، ويعد تدخلا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، واعتبرته شرطا مسبقا لانسحاب قواتها من ذلك البلد ولإجراء مفاوضات بشأن مسألة كمبوتشيا . وقد أوضح هذا مرة أخرى أن "انسحاب القوات" و "المفاوضات" و "التسوية السياسية" المزعومة التي تقترحها فييت نام ليست سوى خدعة .

إن انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا والمستقبل السياسي لذلك البلد مسألتان لهما طبيعة مختلفة . ومن أجل تحقيق السلم وتقرير المصير الوطني في كمبوتشيا ، يجب على فييت نام أن تسحب جميع قواتها من ذلك البلد . أما تسوية المشاكل الداخلية في كمبوتشيا فيجب أن تترك لشعب كمبوتشيا ليبت فيها . ومن غير المقبول على الإطلاق ربط انسحاب القوات الفيتنامية بقرار يتعلق بأي جناح سياسي

يسمح له أولا يسمح له بالوجود في كمبوتشيا . واذا ما قبلنا هذا الطلب غير المعقول من جانب فييت نام ، ألا نكون قد اعترفنا حقا بحق فييت نام في السيطرة على الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ؟ ألا نكون قد سمحنا لبلد بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر تحت ذرائع مختلفة ؟

إن الصين تعارض دائما الهيمنة أيا كانت مظاهرها وتؤيد جميع الامم والشعوب المقهورة في كفاحها العادل من أجل التحرر الوطني وحماية الاستقلال الوطني . ولا تسعى الصين الى ايجاد مناطق نفوذ في جنوب شرقي آسيا او في كمبوتشيا . ويحدونا الامل في أن يتم التوصل ، بعد انسحاب القوات الفيتنامية ، الى تسوية عادلة ومعقولة لمسألة كمبوتشيا ، ومتحقق المصالحة الوطنية بين القوى السياسية المختلفة في كمبوتشيا عن طريق التشاور على قدم المساواة ودون أي تدخل خارجي ، ويمكن حينئذ انشاء حكومة ائتلافية متعددة الاحزاب ، عريضة التمثيل ، تتسق مع الواقع السياسي الراهن لذلك البلد ولا تحتكر السلطة فيها أية مجموعة على حدة . ويحدونا الامل في أن نرى كمبوتشيا آمنة مستقلة محايدة غير منحازة ، وسيكون هذا محققا لمصالحها الوطنية ، ومفضيا الى السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . والصين على استعداد للانضمام الى البلدان الاخرى المعنية لتقديم ضمان دولي باستقلال كمبوتشيا وحيادها وعدم انحيازها واتباعها سياسة سلمية .

لقد بذلت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا جهودا لا تكل في البحث عن حل سياسي لمسألة كمبوتشيا ولاءدة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وقام الامين العام للأمم المتحدة بعمل كبير في هذا الصدد أيضا . ونحن نقدر جهوده . وفي الدورة الحالية للجمعية العامة قدم ٦٠ بلدا ، من بينها أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مشروع قرار بشأن الحالة في كمبوتشيا يعيد تأكيد مبدأ الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية من كمبوتشيا وممارسة شعب كمبوتشيا حقه في تقرير المصير ، ويؤيد الوفد الصيني مشروع القرار هذا ويدعمه ويدعو الدول الاخرى الاعضاء الى أن تؤيد هذا المشروع حتى نطلع بواجبنا المقدس وهو إعلاء شأن ميثاق الامم المتحدة .



السيد الاتاسي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن

اتناول البند المعروف علينا في جدول الاعمال ، أود أن اعرب عن الحزن العميق لوفد بلادي لوفاة الرئيس سامورا ماشيل رئيس جمهورية موزامبيق . فبموته المبكر فقدت موزامبيق ابنها اللامع الشهير وفقدت قارة افريقيا أحد قادتها المخلصين والمتفانين . لقد قاد السيد ماشيل موزامبيق بشجاعة كبيرة وتفان طوال فترة النضال من أجل الاستقلال ومنذ أن تولى الرئاسة . إن سجله باعتباره مقاتلا بارزا من أجل الحرية ورجل دولة سيبقى موضع الاعزاز من جانب أمته . أود ان اعرب عن تعازينا القلبية لوفد موزامبيق وساكون ممتنا لهذا الوفد اذا ما نقل هذه المشاعر الى حكومة وشعب موزامبيق والى اعضاء اسرة الفقيد في احزانهم .

انتقل الان الى البند المعروف علينا في جدول الاعمال .

لا يزال الصراع المستمر والمعاناة الانسانية التي لا تخف حدتها في كمبوتشيا ، يسببان قلقا كبيرا للمجتمع الدولي ، وبصفة خاصة لبلدان جنوب شرقي آسيا المجاورة لها . واستمرار عرض هذه الحالة المأساوية على الجمعية العامة طوال الاعوام السبعة الماضية ، يعتبر تذكرة اليمه بتلك الحالة . ففي تلك الاعوام ، ومن خلال قرارات متتالية أكدت منظمتنا المرة بعد المرة عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا وأيدت حق شعبيها في أن يقرر مصيره بنفسه ، وفي نفس الوقت قدمت إطارا تفاوضيا متوازنا ومنصفا كما قدمت العناصر ذات الصلة للتوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة . ومع ذلك ذهبت تلك القرارات أدراج الرياح ولا تزال كمبوتشيا اليوم بلدا يخضع للاحتلال الاجنبي وينكر على شعبيها حقه غير القابل للتصرف في أن يعيش في سلام في ظل حكومة وفي إطار نظام سياسي واقتصادي يختاره بنفسه . إن كمبوتشيا بلد أنزلت به الحرب الدائرة فيه دون توقف خسارة كبيرة في الارواح والممتلكات . وتعتبر كمبوتشيا أيضا بؤرة للتوترات وعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وهي منطقة تتسوق منذ وقت طويل الى الدخول في عصر جديد من التناسق الاقليمي والتقدم المشترك ، بمنأى عن تنافس الدول العظمى وتدخلها .

وفي رد له ما يبرره هنّ الشعب الكمبوتشي باصرار كفاحا لا يزال مستمر لتحرير بلاده . إن المقاومة الوطنية ، التي التفت حول الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت القيادة الملهمة والرشيّدة للأمير نوردوم سيهانوك ، تزداد باستمرار في قوتها وفعاليتها . إن قضيتها العادلة المتمثلة في كفاحه لاستعادة السيادة الوطنية والحفاظ عليها والسيادة الاقليمية والهوية الثقافية لكمبوتشيا تستحق بالفعل التأييد الكامل من جميع الدول التي تقدر هذه العناصر الاساسية للدولة المستقلة . إن شرعية الحكومة الائتلافية بقيادة الامير سيهانوك تحظى باعتراف واسع في المجتمع الدولي وتؤكدت مرة اخرى في هذه الجمعية . لذلك فقد حان الوقت لان تعترف فييت نام وجميع الاطراف الاخرى المعنية مباشرة بالامر بتلك الحقيقة ولان تدرك انه مهما يبذل من جهود لحل المشكلة الكمبوتشية ، لا يمكن أن يكون ثمة بديل للتمعاون مباشرة مع رئيس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

لقد دأبت اندونيسيا ودول اخرى أعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، عند تناولها مسألة كمبوتشيا ، على انتهاز موقف يقوم على التمسك بالمبادئ المعترف بها دوليا وليس على الشهور بالظفينة نحو دولة بعينها أو مجموعة بعينها من الدول . وعلاوة على ذلك ، فان الدافع وراء مقترحاتنا وأعمالنا هو دائما الرغبة المخلمة في الاسهام في البحث عن حل عادل ودائم يأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية .

إن حق تقرير المصير للشعوب والمساواة في السيادة بين الدول وعدم الاعتداء وعدم التدخل والتعايش السلمي كلها مبادئ اساسية في العلاقات الدولية وهي مجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وتقدمها حركة عدم الانحياز ؛ ومن هنا فان انسحاب جميع القوات الاجنبية من الاراضي الكمبوتشية واستعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها في ظل حكومة تنتخب بحرية باختيار شعبيها لا بد أن تشكل حتما القاعدة لأي حل ، لأن ذلك من شأنه أن يجسّد حمة تلك المبادئ . وسبيلنا الى البحث عن حل يشتمل أيضا على عناصر اخرى ونعتقد انه دون توافر هذه العناصر لا يمكن التوصل الى تسويات دائمة وعادلة ، وهذه

العناصر ، على سبيل المثال ، هي : التشجيع على العملية الحقيقية للمصالحة الوطنية بين جميع الفئات أو المجموعات في المجتمع الكمبوتشي ، وإعادة بناء كمبوتشيا غير المنحازة بمنأى عن التدخل الأجنبي وفي مآمن من تلاعب الدول الخارجية ، والعيش في سلم مع جاراتها ، وعدم تشكيل خطر على أمن أي منها .

إن اندونيسيا ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، مع اقتناعها اقتناعا راسخا بملاحية هذه العناصر الرئيسية للحل المنشود ، قد أبدت دائما مرونة فيما يتعلق بأساليب تنفيذها . ففي ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ وجه وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بيانا مشتركا وزع فيما بعد بوصفه وثيقة الجمعية العامة A/38/441 ، واقترحوا فيه سلسلة من الخطوات الأولية داخل إطار التسوية الشاملة ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، الانسحاب المرحلي للقوات الأجنبية على أساس اقليمي وضمن إطار عمل محدد لوقف اطلاق النار ، وإنشاء مناطق آمنة وادخال قوات لصيانة السلم أو قوات مراقبة . وقد آيدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بيانها المشترك الصادر في تموز/يوليه ١٩٨٤ دعوة الأمير سيهانوك للمصالحة الوطنية في كمبوتشيا وحث جميع الأطراف على أن تحذو حذوه . وهناك دلالة أخرى على اخلاص رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في استكشاف جميع الامكانيات التي تؤدي الى حل سلمي ، فقد اقترح الاجتماع الوزاري السنوي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد كوالالمبور في تموز/يوليه ١٩٨٥ اجراء محادثات مباشرة او محادثات تقارب بين الأطراف المعنية مباشرة ، الا وهي الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وفييت نام وباشترك نظام هونغ سامرين . ومن الواضح أن كل تلك المقترحات لم تقدم قط بوصفها الأساس الوحيد للمفاوضات ، نظرا لان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على علم تام بالمواقف الأساسية لفييت نام ووجهات نظرها فيما يتعلق بحل المشكلة الكمبوتشية من أساسها .

وفي الوقت نفسه ، سعى وزير خارجية اندونيسيا ، بوصفه معينا للتحدث مع فييت نام ، الى استطلاع وتوسيع الخيارات المتاحة من أجل التوصل الى حل سياسي شامل ودائم ، داخل إطار امتراتيحي لمستقبل جنوب شرقي آسيا . وفي هذا السياق تطرقت

المباحثات الجارية بين اندونيسيا وفيت نام الى عدد من المسائل الاساسية التي يتعين حلها لكي تستمر عملية التحرك صوب الحوار الحقيقي والمفاوضات .

وقد رحب وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في اجتماعهم الاخير السنوي عقد في مانيل في شهر حزيران/يونيه الماضي بمقترح الثماني نقاط من أجل التسوية السلمية للمشكلة الكمبودية ، وهو مقترح قدمته مؤخرا الحكومة الائتلافية لكمبوديا الديمقراطية ووزع بوصفه الوثيقة A/41/225 . ومرة اخرى لا ينبغي تفسير تأييد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على انه موافقة على مجموعة معينة من الطرائق لايجاد حل ، دون جميع المقترحات الاخرى ، ولكن بما ان تلك هي المرة الاولى التي تطرح فيها الحكومة الائتلافية لكمبوديا الديمقراطية وجهات نظرها بشأن تصور أو إطار ممكن لتسوية تفاوضية وبالنظر الى النهج المرن والعناصر البناءة المتضمنة في مقترح الثماني نقاط ، فاننا نعتقد انه يستحق النظر المتأن ، على الاقل بوصفه نقطة انطلاق مفيدة للمزيد من التفصيل والمناقشة . كذلك فان المقترح يتمشى مع وجهة نظر رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومؤداها انه يجب حل المشكلة الكمبودية من الناحية الجوهرية عن طريق الشعب الكمبودي نفسه .

لذلك لا يسع وفدي الا أن يأسف لرفض فيت نام المتسرع لهذا المقترح ، تماما كما رفضت بازدراء جميع النداءات والمقترحات التي صدرت عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

وكون جميع مبادرات وجهود الامم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرهما من الهيئات لم تفض الى نتائج ملموسة طوال السنوات الثماني الماضية لا يشيننا عن مواصلة جهودنا لاستكشاف جميع السبل والطرائق التي يمكن أن تؤدي بصورة واقعية وفعالة الى حل عادل ودائم للمساءة الكمبودية . وكما يؤكد تقرير الامين العام ، لا يمكن حل المشكلة حلا عسكريا ، وما من بديل للتسوية السياسية الشاملة القائمة على مقاصد ومبادئ الميثاق والتي يتم التوصل اليها عن طريق مفاوضات حقيقة دون شروط مسبقة . وعلى الرغم من الاختلافات والعقبات الكبيرة التي لا يزال يتعين التغلب عليها

فان اندونيسيا لا تعتبر أن الحالة في كمبوتشيا وصلت الى طريق مسدود لاننا نعتقد أن ديناميات المشكلة داخل الإطار الاستراتيجي المتطور تسير على نحو سوف يتبين منه جميع اطراف الصراع في نهاية المطاف استصواب وممود التسوية السياسية بالمقارنة بالامال العقيمة المتمثلة إما في فرض الامر الواقع عسكريا أو العودة الى الوضع الذي كان سائدا من قبل .

وبالرغم من أن الجوانب السياسية للمشكلة الكمبوتشية خطيرة وتحمل على النظر الجاد ، ينبغي أن تظل الأبعاد الانسانية مستأثرة بنفسى القدر من اهتمامنا . وان ضخامة معاناة الشعب الكمبوتشي ، وعلى وجه الخصوصحنة آلاف الكمبوتشيين على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية وفي مراكز الاحتجاز في تايلند كلها تتطلب من المجتمع الدولي الاهتمام المتواصل والتأييد الكبير . إن وفدي ينضم الى الوفود الاخرى للاعراب عن خالص تقديرنا للبلدان المتبرعة وماتر وكالات الأمم المتحدة والعديد من منظمات الاغاثة الانسانية الطوعية الناشطة في تقديم المساعدة للشعب الكمبوتشي في محتته الحالية . اما الحكومة التايلندية فتستحق ثناء خاصا على التزامها الانساني الشابت بالرغم من العبء الاقتصادي الثقيل الذي تتحمله في هذه الاوقات العميبة .

وفي هذه المرحلة أود أن اسجل تقدير حكومتي العميق للأمين العام ، الذي أسعد اندونيسيا إعادة انتخابه بالاجماع ، كما نشيد بمعاونيه القادرين ، وكيل الأمين العام رفيع الدين احمد الممثل الخاص للشؤون الانسانية في جنوب شرقي آسيا والسيد تاتسورو كونوغي الممثل الخاص لتنسيق برنامج المساعدة الانسانية الكمبوتشية ، لجهودهم المتفانية خدمة لقضية السلم والرفاهية الانسانية في المنطقة . كما اغتنم هذه الفرصة لأشيد برئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا السيد ليوبولد غراتز ممثل النمسا ورئيس اللجنة المختصة والسفير ماسامبا ساري ممثل السنغال ، لجهودهما المستمرة لتحقيق حل عادل وشامل للصراع .

ولا ينبغي فقط لكل المعنيين الاعتراف بالحاجة الى تسوية سياسية مبكرة للمشكلة الكمبوتشية ، بل يجب عليهم العمل على تحقيقها . وإنني واثق من أن فييت نام تؤيد رأينا فيما يتعلق بالتكاليف الباهظة لاستمرار الصراع وزعزعة الاستقرار في المنطقة ولنتائجهما . ولا ينبغي أن تعود بأي حال حالة الاستقطاب بين الدول الرئيسية المتنازعة ، سواء كان ذلك مباشرة أو عن طريق دول اخرى ، تلك الحالة التي اتسم بها الوضع في جنوب شرقي آسيا في الماضي . وكلما استمر الصراع الكمبوتشي ، ازدادت الامكانية لدعم هذا الاستقطاب . ولا يمكن ولا ينبغي أن يتترك المصير السياسي لجنوب شرقي آسيا للاستراتيجيات والخطط المتنافسة لدول غريبة عن المنطقة ذاتها . ولهذا ، لا تزال حكومتي تأمل بأن فييت نام سوف تقر في نهاية المطاف بأنه من صالحها الاساسي أن تتعاون من أجل التوصل الى حل سريع وعادل للمشكلة الكمبوتشية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، ينبغي أن تبدي مزيدا من المرونة والجديّة في بدء عملية حوار ومفاوضات جادة .

وعندما تنتهي تلك الاحداث المأساوية في كمبوتشيا نهاية مرضية ، عندئذ فقط يمكن أن يتحقق في النهاية ما نترقبه ونأمله وهو قيام جنوب شرق آسيا موحد ، في ظل السلام بينه وبين دوله ومع الدول المجاورة وفي تعاون من أجل التقدم المشترك والاستقرار .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي

بان ابدأ كلمتي بضم صوتي الى المتكلمين الذين سبقوني في الاعراب عن تأثرهم العميق للصدمة والحزن العميق ازاء الوفاة المحزنة للرئيس سامورا ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق ، نتيجة لسقوط طائرته ، لسبب لا يزال غامضا . لقد كان الرئيس سامورا ماشيل من الشخصيات التي تتسم بالبطولة ، وهو لم يحزر فقط بلاده عن طريق قيادته التي لا تبارى لحركة تحرير موزامبيق ، ولكن أيضا بنوعية تفكيره وأعماله وكمثال بارز للمواطن المتفاني ، مما كان مصدر الهام للمقاتلين من أجل الحرية في جميع أنحاء الجنوب الافريقي في مواصلة كفاحهم وهم واثقون بأن النصر سوف يتوج أعمالهم . ومن المحزن بالنسبة للمجتمع الدولي ، انه في هذه السنة الدولية للسلم ، لا تسيل دماء المقاتلين من أجل الحرية فحسب في الجنوب الافريقي ولكن أيضا في أرجاء نائية من العالم مثل كمبوتشيا وأفغانستان .

فلا يزال الامين العام يتحدث في تقريره الأخير عن الحالة في كمبوتشيا عن لجوء حوالي ربع مليون من المدنيين الكمبوتشيين الى تايلند منذ بداية الأعمال العدوانية حتى آخر ١٩٨٤ وبداية ١٩٨٥ ، ولا يزالون يوجدون في معسكرات نازحين تديرها عملية الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين على طول الحدود . ولا يزال الحل السلمي للحالة في كمبوتشيا بعيدا عنا . ويشعر الامين العام انه لا تزال هناك حاجة الى بذل مزيد من الجهود لتسوية الخلافات القائمة فيما يتعلق باجراءات المفاوضات وتنفيذ العناصر الاساسية لتسوية سياسية شاملة . وإنما نشني على جهود الامين العام وسعيه المستمر من أجل احلال السلم في المنطقة ، وهي الجهود التي بذلها في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه عن طريق ممثله الخاص وكيل الامين العام السيد رفيع الدين أحمد . لقد قال صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية في بيانه البليغ الى الجمعية العامة في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، ما نصه :

"نحن لا نتوقع حدوث معجزة في هذه السنة الدولية للسلم ، ولكننا نأمل فحسب أن تكون فرصة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لأن تعيد التفكير في

عواقب أطماعها التي أسفرت بالفعل عن الكثير عن اراقة الدماء والالام والمعاناة لشعبنا ولشعبها أيضا . ومن المؤكد أن التسوية العادلة للنزاع القائم بين شعبي الخمير وفييت نام ستكون مثلا قيما بالنسبة لكل بلدان العالم التي تصادف صعوبات مع جيرانها والتي تتطلع الى تسويتها دون اللجوء الى قوة السلاح . وإنني واثق من أن ذلك سيكون خطوة هامة على طريق التفاهم والمصالحة بين الأمم" . (A/41/PV.16 ، ص ٢٧)

ونأمل أن تستمع جمهورية فييت نام الاشتراكية الى هذه النصيحة الطيبة . إذ أنها للأسف الشديد قد تحولت بمجرد نجاحها في كفاحها البطولي وحصولها على الاستقلال من الحكم الاستعماري الى دولة عدوانية ومتسلطة وسمحت لدرعها بأن يلمخ بدماء الأبرياء من الكمبوتشييين . لقد أشار شائرة المجتمع الدولي أن نداء الجمعية العامة بانسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، الذي جاء أولا في قرارها ٢٣/٢٤ الصادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، لا يزال حبرا على ورق مما اضطرها الى إعادته للمرة الثامنة في القرار A/41/L.2 الذي تنظر فيه الآن الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

وبينما طالبت الجمعية العامة ، في قرارها ٧/٤٠ الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، بانسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، أكدت من جديد قناعتها بأن استعادة ومون استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وكفالة حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، وتمهد جميع الدول بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، هي المقومات الرئيسية لأي حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية .

ويتجدد توجيه هذا النداء في مشروع القرار الحالي المتعلق بالحالة في كمبوتشيا . والعناصر الأساسية للتسوية الشاملة للمشكلة الكمبوتشية لا تزال كما كانت من قبل : انسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة الاستقلال الكمبوتشي ،



وممارسة الشعب الكمبوتشي لتقرير المصير ، وإعادة بناء ذلك البلد المخرب . وسوف تتفق هذه التسوية تماما مع المقاصد والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، والأمين العام مقتنع بأنه لا يمكن التوصل إليها الا عن طريق عملية "مفاوضات حقيقية دون أية شروط مسبقة" .

وقد بلغنا أن هانوي قالت انها تأمل سحب قواتها في موعد أقصاه عام ١٩٩٠ ، وان الجنرال الفيتنامي مان قال : "يجب أن يستمر القتال لفترة ما" ثم أضاف "ليس بالامكان وقفه عما قريب" . ونقل عن السفير الفيتنامي لدى بنوم بنه قوله في نيسان/ابريل من هذه السنة : "قد نضطر الى العودة اذا اصحت كمبوتشيا مهددة في المستقبل" .

هذه البيانات الموشوق بها تعكس سياسة وطموح دولة مهيمنة . وهي تمثل مخططا للاخضاع المستمر لبلد حر ولشعبه الذي لا يستطيع ، في الوقت الحالي ، أن ينافس جاره في لعبة القوة .

يجب على جميع الدول التوسعية أن تدرك أنه قد فات زمن اغتصاب حريات الشعوب الأخرى في ظلام الليل والظهور بمظهر محرري الشعوب وحماتها في وضح النهار . إن المجتمع الدولي متيقظ تماما ولن يسمح بهذه السرقة . وفي هذه الحالة تؤدي الأمم المتحدة دورها حقا . وكل المجتمعين هنا يتذكرون تماما غزو كمبوتشيا منذ ثمانين سنوات على يد الجيش الفيتنامي القوي ، ولن ننسى ذلك أبدا . إن الانتصار الذي أعلنه الجيش الفازي عندئذ ليس الا وهماً من اوهام قادته . إن فييت نام قد أمسكت بدبور وكلما طال إطباقها عليه زاد ايذاؤه لها .

إن الحالة داخل كمبوتشيا تزداد سوءا . فجيش الاحتلال الضخم عاجز عن التقدم . والرجال والنساء والاطفال الأبرياء يموتون في خضم المواجهة التي لا يمكن كسبها بين القوات الفازية وشعب كمبوتشيا الصامد المحب للحرية . إن شرف فييت نام قد لُطخ في الساحة الدولية ، فهي تواجه عزلة دولية متزايدة .

والآن تنفيذ التقارير بأن فييت نام تبذل جهودا متواصلة لتغيير هيكل كمبوتشيا الديموغرافي . ووفقا لمعلومات موثوق بها استوطن مئات الالوف من الفيتناميين داخل كمبوتشيا بهدف واضح هو إضفاء طابع الدوام على حالة الاحتلال الراهنة . وهذا يعطي مصداقية أكبر للتهمة القائلة بأن الهدف الحقيقي لقوات الاحتلال الفيتنامية هو "فتنة" كمبوتشيا .

وتدل أعمال قوات الاحتلال الفيتنامية هذه على أن فييت نام لا تعطي أي اعتبار انساني للخمير بل تهدف الى انشاء "اتحاد الهند الصينية" . كما أن تدخلها العسكري لم يخفف من الظروف المأساوية السائدة داخل كمبوتشيا والتي كانت هي هدفها الظاهري . ولم تعمل إلا على تردي الحالة وعلى اطالة عذاب الشعب الكمبوتشي الذي سبق أن عانى من فظائع نظام بول بوت . إن فرض نظام بالقوة المسلحة الاجنبية بحجة تصحيح الانتهاكات السابقة لحقوق الانسان في ذلك البلد أمر غير مقبول .

ويكمن الحل العملي الوحيد لمشكلة كمبوتشيا في التسوية السياسية الشاملة التي تستعيد ، عن طريق المصالحة الوطنية ، استقلال ذلك البلد وسيادته . والاقتراح

ذو الثماني نقاط الذي طرحته الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ جهد حقيقي من أجل إيجاد حل لمشكلة كمبوتشيا . وقد لقي هذا الاقتراح تأييدا دوليا واسعا وأيده وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في نيسان/أبريل ١٩٨٦ . ويدعو الاقتراح الى التفاوض - فيما بين الحكومة الائتلافية وفيت نام - على انسحاب القوات الفيتنامية على مرحلتين ، وتوخي إحراز تقدم نحو تسوية تفاوضية تكفل الحفاظ على سيادة كمبوتشيا ولامتها الإقليمية وتعزيز عملية المصالحة الوطنية .

ونحن نرحب بدعوة الرئيس نوردوم سيهانوك الى المصالحة الوطنية وبمبادراته البناءة من أجل استعادة الاستقلال والوحدة الوطنيين . فاقتراحه إنشاء حكومة ائتلافية رباعية واجراء انتخابات حرة باشراف فريق من الأمم المتحدة يوفر طرائق عملية للحل العادل . ومما يبعث على الأسف الشديد أن فيت نام رفضت هذه المقترحات معرضة نفسها لاتهام الفير ايها بعدم المرونة وعدم الاستعداد لحل مشاكل كمبوتشيا بالوسائل السياسية .

وما دامت القوات الفيتنامية موجودة في كمبوتشيا ، لا يمكن أن يكون هناك حل . فسيستمر شعب كمبوتشيا في معاناته وسيستمر في مقاومته الباسلة للاحتلال الاجنبي . إن مقاومة هذا الشعب تزداد باستمرار وقد نجحت في الحاق خسائر كبيرة بقوات الاحتلال . وهذه القوات لا تعمل فحسب بالقرب من الحدود التايلندية بل تعمل كذلك داخل اعماق كمبوتشيا . وقد نشرت مجلة "الايكونوميست" في شهر نيسان/أبريل الماضي ان حكومة هونغ سامرين ما فتئت منذ الثماني سنوات الاخيرة غير قادرة على السيطرة على البلد حتى بمساعدة الجنود الفيتناميين .

ونشرت "لو نوفيل اوبزيرفاتير" في آب/اغسطس أن الطرق في كمبوتشيا لم تعد آمنة للجنود الفيتناميين وجنود هونغ سامرين وقالت :

"يبدأ الشعور بإنعدام الأمن ، الناتج أساسا من أنشطة قوات المقاومة ، في مداخل بنوم بنه . ومن الواضح أنها - قوات المقاومة الوطنية - قادرة على توجيه ضرباتها في كل مكان تقريبا خارج المدن" .

وما دامت الحالة المساوية في كمبوتشيا مستمرة ، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل ، تجاه كمبوتشيا وشعبها ، مسؤولية ذات شقين .

أولا ، ينبغي ممارسة ضغط سياسي كاف لتشجيع الحوار وتعزيز العملية الدبلوماسية لصالح الحل السلمي . ومن شأن التأييد القوي لمشروع القرار المعنون "الحالة في كمبوتشيا" الوارد في الوثيقة A/41/L.2 أن يرسل إشارة واضحة بأن المجتمع الدولي سيواصل رفع صوته معبرا عن تأييده للمبادئ المعترف بها عالميا ومعارضته لانتهاك الميثاق . ومشروع القرار المطلوب منا النظر فيه مشروع متوازن إيجابي ويدعو الى المفاوضات دون شروط مسبقة .

ثانيا ، فيما يتعلق باللاجئين البالغ عددهم ربع المليون ، الذين اجبروا على ترك ديارهم ويعانون حاليا من الحرمان وشظف العيش ، ينبغي أن نوفر لهم الراحة والامن ، ريثما تتاح لهم فرمة العودة الى ديارهم . ومسؤولية رعاية هؤلاء اللاجئين تتجاوز موارد وإمكانات البلدان المجاورة . وبلدي الذي يوفر المأوى والقوت الامامي لثلاثة ملايين لاجئ افغاني ، يُدرك تماما مدى ضخامة هذه المشكلة وأبعادها .

ويسعدنا أن ننوه بأن المجتمع الدولي قد امتجاب بسخاء لبرنامج المساعدة الكمبوتشية . ويشيد وفدي بالامم المتحدة وخاصة بمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين على جهوده الدؤوبة لتوفير مساعدة الاغاثة للاجئين الكمبوتشيين . وما فترت برنامج المساعدة الانسانية الكمبوتشية بشكل جهدا فريدا يظلم به المجتمع الدولي لتوجيهه أكثر من بليون دولار امريكي لمعونة شعب كمبوتشيا . والجهود الناجحة التي يبذلها المفوض السامي لشؤون اللاجئين لتوطين اللاجئين الكمبوتشيين في البلدان الاخرى تستحق ايضا تقديرنا العميق .

وحكومة باكستان ، على الرغم من مواردها المحدودة ، تشارك مشاركة كاملة في جهود المجتمع الدولي من أجل التخفيف من معاناة شعب كمبوتشيا ، وسوف تواصل الإسهام في برنامج الامم المتحدة للاغاثة الانسانية مااستمرت الحاجة الى ذلك .

قبل أن اختتم بياني أود أن أعرب عن تأييدي الكامل لصاحب السمو الملكي الأمير سامديش نوردوم سيهانوك الذي تحمل جهوده الدؤوبة ومقترحاته الخلاقة من أجل المصالحة الوطنية في كمبوتشيا في طياتها بذور الحل النهائي الذي نسعى اليه جميعا . كما نعلن عن تضامننا مع الحكومة الائتلافية برئاسته ، ونتمنى لها كل نجاح في جهودها من أجل كمبوتشيا مستقلة ذات سيادة قوية في وحدتها وسلامتها الاقليمية ، منيعة في سيادتها واستقلالها ، قادرة مرة أخرى على أن تلعب دور العامل الثقافي والروحي الحفاز في المنطقة وذلك هو تراشها الذي تستحقه بجدارة بحكم تاريخها .

السيد يوسف (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن

وفد ماليزيا وبالامالة عن نفسي ، أود أن اتقدم بالتعازي القلبية لشعب موزامبيق على فاجعة وفاة رئيسها سامورا ماشيل ، ونأمل أن تؤدي مشاركة المجتمع الدولي له في الحزن والاسى الى تخفيف بعض آحزانه العميقة وخسارته الفادحة .

في الخطاب الذي ألقاه رئيس وزراء ماليزيا أمام الجمعية العامة في ٢٩ ايلول/سبتمبر ، أكد من جديد رغبة ماليزيا القوية في عودة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي أُعيد تشكيلها بصورة قانونية الى مقرها الشرعي في بنوم بنه . وذكر فيما يتصل بتحقيق هذا الهدف ان الحكومة الماليزية ستؤيد جميع الجهود الرامية الى إيجاد حل سلمي للمشكلة الناجمة عن احتلال فييت نام لكمبوتشيا وتنصيبها لنظام عميل لها في بنوم بنه . وبغية التأكيد بطريقة ثابتة ومستقرة على هذا الالتزام بالسلم الدولي ، ولاسيما في منطقة جنوب شرقي آسيا ، أيد رئيس الوزراء بقوة الدعوة الى إيجاد حل سياسي شامل للمشكلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة . ومن هنا جاء تأييدنا القوي لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع منذ عام ١٩٧٩ ، على إثر احتلال فييت نام لكمبوتشيا ، وذلك بالاشتراك مع الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

وأود ان اشير الى أنه في المناقشة العامة التي جرت في الجمعية العامة خلال هذه الدورة ، تطرق أكثر من ٧٠ متكلما الى هذا التعدي على السلم في كمبوتشيا . وقد أيدت الاغلبية منهم مرة اخرى الدعوة الى تسوية سياسية شاملة . إلا أن بيان فييت نام كان شادا عن بيانات الدول الاخرى . فمرة اخرى حاولت فييت نام تشويه الحقائق ، وابرز ما في ذلك اتهامها بان اعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يحاولون اعادة زمرة بول بوت الى السلطة في بنوم بنه . وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة .

إن كل واحد منا تقريبا يعلم ان نظام بول بوت قد أُدين من جانب حكومات كثيرة ، بما في ذلك حكومات بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وما من أحد يود أن ينصب هذا النظام في بنوم بنه . والحكومة التي نشعر أنها ينبغي ان تعود الى بنوم بنه هي الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، تحت قيادة صاحب السمو الملكي الأمير نوردوم سيهانوك . فقد شكلت هذه الحكومة بحرية من أجنحة القوى السياسية الكمبوتشية الثلاثة . ومن دواعي الفخر ان الأمم المتحدة تعترف بها باستمرار . ويود وفد بلادي أن يسجل ان فييت نام رأت من الانسب عدم الطعن في شرعية الحكومة الائتلافية

لكمبوتشيا الديمقراطية في هذه القاعة . ونود أن نعلن أن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به ، ولكن لا يزال يحيرنا ويزعجنا الاتهام بأن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تريد إعادة نظام بول بوت إلى بنوم بنه .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر ببزوغ عملية تشاطر السلطة ، عملية الوفاق الوطني ، التي تمضي بقوة لتشمل كمبوتشيا بأسرها . اننا نتمنى لها الخير ونأمل لها النجاح . ومرة أخرى نود أن نناشد فييت نام ألا تعرقل عملية المصالحة الكمبوتشية . وعندما خلقت فييت نام المشكلة الكمبوتشية ، كانت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تشعر بالتفاؤل لعودة المصالحة الوطنية الكمبوتشية . وقد كان هذا التطور اتجاهها هاما في حد ذاته ، ولكنه كان بالنسبة لمشكلة كمبوتشيا عنصرا حيويا للتسوية السياسية لهذه الحالة ووسيلة لإعادة المناخ الطبيعي إلى منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها . ولذلك شجعت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بكل قوتها الشيع الكمبوتشية لتمكينها من تحقيق أهدافها ، بينما دعت في الوقت ذاته أسرة الأمم المتحدة إلى احتواء الصراع حتى لا تصبح المشكلة أكثر صعوبة أو تسوء بسبب عوامل خارجية أخرى . وكانت نتيجة هذه النهج خلق روح وطنية جديدة في كمبوتشيا ، اتسمت بظهور القوى الكمبوتشية وإعادة تشكيل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت زعامة الأمير نوردوم سيهانوك .

وبات من الواضح الآن أن الشعب الكمبوتشي يضم صفوفه بازدياد تأييدا للحكومة صاحب السمو الملكي الأمير سيهانوك . ويشعر وفد بلادي بالسعادة إزاء هذا الاتجاه ويعتبره خطوة ايجابية للغاية صوب تحقيق الرغبة التي تداعب خيال جميع الكمبوتشيين في الحرية والاستقلال والتنمية . ونحن لا نجد أن من الملائم أو من المستصوب أن يضع أي بلد عراقل في طريق عملية المصالحة الوطنية في كمبوتشيا . ونحن جميعا نعلم أن هذه العملية عنصر اساسي في حل المشكلة الكمبوتشية . وستظل حكومة بلادي تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تعميق هذه العملية وتوسيمها .

ويود وفد بلادي أن يشير إلى تطور آخر هام يشهد على تصميم الحكومة الائتلافية على زيادة توطيد المصالحة الوطنية والكفاح من أجل الاستقلال . ففي آذار/مارس

الماضي ، أعلنت الحكومة الائتلافية عن اقتراحها ذي الثماني نقاط . ونحن نرى هذا الاقتراح خطوة هامة للغاية لتضييق شقة المصالحة التي لاتزال قائمة في كمبوتشيا بين الحكومة الائتلافية والفيتناميين . وإنما نشني على الحكومة الائتلافية لموقفها التوفيقى ومرونتها المتباينين مع الموقف الذي اتخذته فييت نام .

ويرى المجتمع الدولي في اقتراح الثماني نقاط اسهاما ايجابيا من جانب الحكومة الائتلافية في ايجاد حل للمشكلة . وهو يوفر بحق اطارا خلافا للغاية يمكن في ظله أن تنضم فييت نام الى عملية اعادة السلم والاستقرار والاستقلال الى كمبوتشيا .

بيد أنه على الرغم من هذه الخطوة المتطلعة للمستقبل في اطار الكيان السياسي لكمبوتشيا ، لم تجر فييت نام اي تغير واضح في سياساتها المتصلة بكمبوتشيا . فعلى النقيض من ذلك ، تزيد فييت نام من صلابة الموقف المتشدد الذي تتخذه دائما ازاء دعوة الأمم المتحدة الى انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا وممارسة حق تقرير المصير في ذلك البلد .

ولا يمكن فهم هذا التشدد من بلد حارب لمدة طويلة من اجل استقلاله من السيطرة الاجنبية والتناحر الداخلي . ولم نكن نتوقع من فييت نام أن تحترم رغبة الكمبوتشيين في الاستقلال الوطني فحسب بل أن تدعم في الوقت ذاته كل جهد يبذل من اجل المصالحة الوطنية في ذلك البلد . ولكن هذا لم يحدث بعد .

وما برحت حكومة بلادي تتابع عن قرب القوة المتزايدة للحكومة الائتلافية في مقاومة الاحتلال الاجنبي لبلدها في الاعوام القليلة الماضية ، وسرنا أيما سرور ببزوغها كمحور للمصالحة الوطنية . ولذلك أود أن أقترح على هذه الجمعية العامة ألا تترك هذا التطور الهام يمر دون اكتراث . فينبغي ، على النقيض من ذلك ، أن نبذل كل ما في وسعنا لدفعه نحو الامام .

ولهذا السبب يود وفد بلادي أن يبحث الأعضاء على الاستمرار في دعمهم الهام والقيّم للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، وفي تأكيدهم على وجوب احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة واعلاؤها من جانب جميع الاطراف ، كما هو مطلوب في مشروع القرار A/41/L.2 .



وينبغي لنا في بحثنا لهذا البند الا نشغل انتباهنا بأية محاولة للتفطية على الحالة في كمبوتشيا . ومن الهراء بطبيعة الحال القول بان شعب كمبوتشيا سعيد ، وانه توجد بالفعل دولة كمبوتشية متحدة ومسالمة يجب سكانها الاحتلال الاجنبي لبلادهم . فلا حجة لشيء من ذلك .

ومن الخطل ايضا الخلوص الى ان بإمكان النظام العميل ، بتأييد الفيتناميين ، ان يتغلب على كل معارضة في كمبوتشيا او يجلب الرخاء لشعبها . هذا مستحيل . فلا القوات المسلحة التابعة للحكومة الائتلافية ولا الاحساس المتزايد بالحرية والاستقلال لدى الشعب الكمبوتشي يمكن ان يطرح جانبا . فمطالب هؤلاء واولئك عادلة وتتفق مع الاتجاه التاريخي لحقبة ما بعد الاستعمار الحالية . ولا يمكن اطفاء لهيب تصميمهم . وهل يمكن ان يغيب ذلك عن الشعب الفيتنامي ؟

ومن الخطل بالمثل الإدعاء ، كما حدث في هانوي ، بان الاجراء الفيتنامي في كمبوتشيا ضرورة استراتيجية لامن فييت نام الاشتراكية وبنائها ، وخاصة في ضوء ان هذه العلاقات تفرضها معاهدة موقعة مع نظام عميل . ونحن ، بكل جدية ، لا نعتقد ان "المداقة" المقامة بهذه الطريقة متخدم المملحة الطويلة الاجل لفييت نام مع كمبوتشيا ومع أي من جيرانها . فهي تجعل نوايا فييت نام وعلاقتها مع جميع البلدان المجاورة معرضة للشبهات . فضلا عن ذلك ، لم نر خلال الثماني سنوات من احتلال كمبوتشيا تحقيق ما يفيد أمن فييت نام او بناءها . حقا ان ما يسمى البرنامج التاريخي لاعادة توحيد فييت نام اصبح موضع سخرية . وبوصفنا من البلدان المجاورة ، فاننا لا نساعد بهذا الفشل . نحن نأسف له لاننا نعلم كم يود الشعب الفيتنامي ان يحقق تقدمه .

ولكن ينبغي أن يتضح الآن بجلاء أن أمن فييت نام وبنائها الاشتراكي لا يمكن أن يعززا أو يُبقى عليهما عن طريق الاجراءات الانفرادية ضد جارها الكمبوتشي . لابد أن تدرك فييت نام بأن القوة المؤثرة في العلاقات الدولية في هذا العصر هي قوة التكافل . وهذا ينطبق بصورة خاصة في سياق جنوب شرقي آسيا ، حيث توجد دوما قوى متعارضة تعمل على قلقلة سلم واستقرار الأمم في سبيل تحقيق غاياتها الانانية .

وانطلاقا من هذا السبب يؤيد وفد بلادي مشروع القرار المطروح أمام الجمعية . ان مشروع القرار يقوم على الرغبة في صياغة علاقة قوية من التكافل بين كمبوتشيا وفييت نام . ونعتقد أن هذا التطور من شأنه أن يعزز علاقات مماثلة تعود بالفائدة المتبادلة بينهما وبين البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا أيضا . ونحن على ثقة من أنه يمكن بهذه الطريقة تحقيق سلم واستقرار أكيد ودايمين في جنوب شرقي آسيا . ومشروع القرار يمكن أن ينهض بهذا الهدف .

وفي هذه المرحلة أود أن أقول بأن اقتراح النقاط الثماني الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية يتشابه تشابها وثيقا مع الاقتراح الذي قدمته الآسيان في العام الماضي بشأن محادثات التقارب . ولكن دعوني أصارع بالاضافة أننا نرى بأن اقتراح النقاط الثماني يتضمن عناصر أكثر أهمية من أجل عقد حوار بهدف واضح يتمثل في حسم المسألة الكمبوتشية . إننا نؤيد هذا الحوار . بيد أنه ينبغي ألا يكون هناك أي سوء فهم إزاء طبيعة الحوار الذي نريد أن ينمقد . من الواضح أننا لا نتكلم عن الحوار من أجل مناقشة جنوب شرقي آسيا . إننا نريد أن نرى حوارا جادا يرمي الى حسم مسألة كمبوتشيا التي تُعدّ السبب الجذري لعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا . إن رابطة الآسيان تريد النهوض بهذا الحوار ، والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تريد هذا الحوار ، بل انها في أمم الحاجة اليه . ولكن فييت نام تقول انه ليس هناك مايمكن التكلم بشأنه فيما يتعلق بكمبوتشيا ، وان مشكلة كمبوتشيا ولا وجود لها . إن فييت نام تريد التكلم عن مسائل أخرى تتصل بجنوب شرقي آسيا ، ولا تريد التكلم مع الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ولكن مع بلدان الآسيان .

ونعتقد أن هذا الحوار سيكون دون مغزى في الحالة الراهنة . وسيكون بمثابة نفاق وأسوأ من كل شيء ، سيكون خيانة لشعب كمبوتشيا الذي يقدم كل هذه التضحيات الجسيمة .

وفي طرح هذه النقاط ، أود أن أوضح من جديد بأن ماليزيا لا تعادي فييت نام ، وبلدان الرابطة لا تعادي فييت نام . ومشروع القرار يشهد على ذلك ، وتشهد على ذلك كل البيانات التي أدلي بها بشأن هذا الموضوع . الحقيقة هي أن فييت نام وماليزيا وكمبوتشيا وجميع بلدان الآسيان ، كلها جيران . وفي الآسيان تعلمنا درسا هاما من دروس التاريخ وهو أن كل أمة من أممنا تعيش ، على حد قول المثل ، في بيوت زجاجية ولا يمكننا أن نرمي بعضها بالحجارة . وعلى ذلك فإننا نود أن نرى الأمم الأخرى في منطقتنا تطبق نفس القاعدة .

إنني أشعر أن هذه الدوافع يحس بها سمو الأمير نوردوم سيهانوك ، رئيس الحكومة الائتلافية إحساسا قويا . لقد ذكر في مناسبات عديدة مدى استعدادة لتوقيع معاهدة صداقة وإقامة علاقات تعود بالفائدة المتبادلة مع فييت نام عندما تنسحب قوات الاحتلال من كمبوتشيا .

ولهذه الأسباب ، قدمت بلدان الآسيان مرة أخرى مشروع القرار (A/41/L.2) . ووفد بلادي يشعر بالامتنان العميق تجاه عدد البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار ، البلدان الكبيرة والصغيرة المنحازة وغير المنحازة ، البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، البلدان في جميع أرجاء العالم . إن مشروع القرار هذا والاقتراح الذي قدمته الحكومة الائتلافية ينبغي أن يقدم تشجيعا قويا من أجل بدء المفاوضات الرامية إلى تسوية المسألة الكمبوتشية .

بيد أنه يتعين على فييت نام أيضا أن تنظر بجدية في موقفها . فبقدر ما نأمل أن نحصل على استجابة بناءة في فييت نام ، فإننا حتى الآن لم نر أي استجابة على الإطلاق . إن فييت نام بالطبع قد ذكرت نيتها في سحب قواتها بحلول عام ١٩٩٠ ، ولكن ذلك ينبغي أن يفسر في نفس الوقت في إطار سياستها القائمة على الفتنة ، تلك

السياسة التي تحدثت عنها الباحثة الفرنسية الدكتورة ماري الكسندر مارتان ونشرت عنها كتابين . ونعلم الآن أن هناك حوالي ٧٠٠ ألف مواطن فييتنامي ، معظمهم من الجنود المُسَرَّحين ، قد أُعيد توطينهم في كمبوتشيا . ولا بد أن نعتبر هذا محاولة يائسة لتثويه مسار القومية الكمبوتشية على المدى القصير . ولكنها على المدى الطويل تحوي بذور تمزيق كمبوتشيا . وإنني متأكد أنه ما من حاجة لتذكير فييت نام بنوع الانسحاب الذي نتكلم عنه في هذه الجمعية .

نعتقد أن أسمى مهام الأمم المتحدة مهمة الحفاظ على السلم والعدالة العالميين لكل البشرية . إن الأمم المتحدة لم تتمكن من وقف كل الصراعات ، ولكن مما له دلالة أنه ما من حرب عالمية قد وقعت منذ انشاء المنظمة . وهذا يعزز ايماننا في فعاليتها . ولهذا السبب أود أن أمجل تقديرنا لتقرير الأمين العام (A/41/707) الذي يبرز الجدية التي ما فتئ ، هو وموظفوه ، يسمون بها من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة كمبوتشيا ، وبذلك يرسخون ، بطريقة عملية ، مبادئ السلم ومثله العليا .

ويشير التقرير أيضا الى مدى ضرورة أن نواصل بذل جهودنا لضمان اعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية الى شعب ذلك البلد . ومن الواضح أن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع أثناء السنوات السبع الماضية قد ساعدت على استمرار الكمبوتشيين في كل مكان في الايمان بالأمم المتحدة وفي استقلالهم الوطني وحريرتهم . وقد وفرت هذه القرارات ، بصورة خاصة ، القوة والامل للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في مهمتها الاساسية المتمثلة في تشكيل أمة متحدة في كمبوتشيا . ولذلك فإنني اضم صوتي الى اصوات المتكلمين السابقين في الحث على ايلاء أكبر تأييد ممكن لمشروع القرار . بحيث يمكن أن يرى قادة وشعب فييت نام بأوضح طريقة ممكنة رغبة المجتمع الدولي في اعادة السلم والاستقلال الى كمبوتشيا خاصة ، والى جنوب شرقي آسيا عموما .

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام وبمختلف الوكالات المعنية في اطار الأمم المتحدة ، وذلك لتقديم المعونة الانسانية الى الكمبوتشيين الذين شردهم الاحتلال

الفيتنامي من بلدهم . وأشاطر الامين العام الرأي في أن التقدم في برنامج اعادة توطين اللاجئين الكمبوتشييين الذين يعيشون في تايلند كان تقدما يثلج الصدور . وفي ضوء مشكلة كمبوتشيا التي لم تحسم بعد ، من المهم بمكان أن تواصل هذه الجمعية المناهدة بتقديم مساعدة الاغاثة الطارئة الى الكمبوتشييين الذين لا يزالون في حاجة اليها ، وخاصة الذين لا يزالون في مراكز الاحتجاز في تايلند .  
وأخيرا ، أحث الجمعية أن تؤيد تأييدا واضحا عملية المصالحة الوطنية التي أخذت في الظهور والانتشار في كمبوتشيا .

السيدة برغيت جورغنسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

علم وفد بلادي بحزن عميق بالموت المفاجئ للسيد سامورا ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، وبعض أعضاء المجموعة التي كانت ترافقه عندما وقع ذلك الحادث المأساوي . لقد كان الرئيس ماشيل رجل دولة افريقيا بارزا ، وكان زعيما يتمتع ببالغ الاحترام في بلده الذي يربطه بالنرويج علاقات صداقة وعلاقات متعددة المجالات منذ أن حصل هذا البلد على استقلاله . وأود أن أعبر عن تعاطف وفد بلادي وتمازيه إزاء هذه الخسارة المأساوية التي لحقت بالحكومة والشعب في موزامبيق . وأطلب من وفد موزامبيق أن ينقل تمازيهنا القلبية الى حكومة وشعب موزامبيق والى الاسر المفجوعة\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يوسف (ماليزيا) .

للعام الثامن على التوالي تدعى الجمعية العامة الى النظر في احتلال  
 فييت نام المستمر لكمبوتشيا ورغم الجهود العديدة المبذولة لايجاد حل سياسي ملمسي  
 عادل وشامل ، ورغم أن الاغلبية الساحقة والمتزايدة في الجمعية العامة تؤيد قرارات  
 الامم المتحدة ، مازالت القوات الفيتنامية باقية في فييت نام ، في انتهاك صارخ  
 لميثاق الامم المتحدة . وتلك حالة محزنة لا يرضى عنها المجتمع الدولي ولا منطقة جنوب  
 شرقي آسيا ، ولا شعب كمبوتشيا في المقام الاول ، الذي عانى كثيرا في الماضي .  
 ولقد أكد وفد النرويج مرارا وتكرارا على أن المسؤولية الرئيسية عن الحالة  
 الراهنة تقع على عاتق الدولة المحتلة . إن التدخلات الخارجية تنتهك المبادئ  
 الاساسية للقانون الدولي ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين . وكما أن  
 العالم لم يستطع في الماضي التفاوض عن النظام السابق في كمبوتشيا الذي تسببت  
 انتهاكاته المارخة لحقوق الإنسان في وفيات ومعاناة لم يسبق لها مثيل ، فلا يمكنه ان  
 يتفاوض عن غزو دولة اجنبية لبلد آخر واحتلالها له . إن انتهاك حقوق الإنسان على يد  
 النظام السابق لا يمكن بأي شكل من الاشكال أن يخفي الشرعية على النظام الجديد ولا  
 على الطريقة التي اقيم بها هذا النظام في بنوم بنه .  
 ووفد النرويج يشاطر الرأي القائل بأن الخطوة الاساسية الاولى نحو حل شامل  
 للحالة القائمة في كمبوتشيا ينبغي أن تتمثل في التزام الدولة المحتلة التزاما  
 صارما بوقف كل عملياتها العدائية العسكرية ، ومحب قواتها ، وبالتالي تمهيد الطريق  
 أمام استعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، والحفاظ عليها .  
 ونرى ان مشروع القرار المطروح علينا والذي شاركت النرويج في تقديمه يحتوي  
 على العنصرين الاساسيين للتسوية السياسية الشاملة : أولا ، الانسحاب التام لكل  
 القوات الاجنبية ، ثانيا ، حق الشعب الكمبوتشي في أن يختار حكومته بحرية . ووفدي  
 على ثقة بأن الجمعية العامة ستؤكد مرة أخرى على هذين المبدأين الاساسيين لحل مسألة  
 كمبوتشيا .

إن الأمين العام يواصل السعي لإيجاد حل منمى لمسألة كمبوتشيا ، عن طريق المحادثات المستفيضة التي يجريها مع الأطراف المعنية . وتود حكومتى أن تشنى على الأمين العام وممثله الخاص لجهودهما الدؤوبة للتوصل الى تسوية تفاوضية ، وأن تعرب عن تأييدنا لجهودهما المستمرة .

إن كل الأطراف المعنية ، فيما يبدو ، اعترفت بالحاجة الى ايجاد تسوية سياسية مبكرة . ولا يمكن ان تأتي هذه التسوية إلا من خلال عملية تفاوض حقيقية دون شروط مسبقة . وفي هذا الصدد تود حكومتى ان تعرب عن تأييدهما للجهود التي تطلق بها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

ومن المحزن انه مازال هناك ما يقرب من ربع مليون كمبوتشي يقيمون في مراكز إلقاء على امتداد الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . إلا أن الهدوء النسبي الذي صاد المنطقة أثناء العام الماضي مكنّ هتى المنظمات والوكالات المشتركة في مساعدة سكان الحدود ، من تنسيق أعمالها وادخال تحسينات في مجالات الصحة العامة والتغذية والرعاية الاجتماعية .

في العام الماضي قدمت حكومتى مبلغ ٩٠٠ ألف دولار امريكي لعمليات الإغاثة على الحدود التابعة للأمم المتحدة ، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الاغذية العالمي واللجنة الدولية للمليب الاحمر والمنظمات الإنسانية غير الحكومية العديدة التي تساعد اللاجئين الكمبوتشيين . ومادام البحث مستمرا عن حل سياسي لمشاكل كمبوتشيا ستكون هناك حاجة الى تقديم المساعدة للاجئين في منطقة الحدود . وستقوم حكومتى في المستقبل أيضا بتحمل نصيبها العادل في التكاليف المترتبة على هذه الجهود الإنسانية .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن النبأ

المفجع لوفاة السيد مامورا ماشيل رئيس موزامبيق في حادث طائرة وقع فوق اراضي جنوب افريقيا روع الهند حكومة وهما . لقد كان الرئيس ماشيل يحظى بإعجاب الهند بوصفه محاربا جسورا من أجل الحرية أبدى شجاعة نادرة في مواجهة الهجمات العدوانية

المتكررة التي يشنها العنصريون على حكومته وعلى بلده . وكان يترتبط بأواصر صداقة وثيقة مع رئيسة وزراء الهند الراحلة السيدة أنديرا غاندي ، ومع رئيس وزراء الهند الحالي السيد راجيف غاندي . وباسم الهند حكومة وشعبا ، ونهاية عن وفدي ، أشهد إشادة عظيمة برئيس موزامبيق الراحل لإسهامه الجليل في تاريخ نضال التحرير السنخي يخوضه الجنوب الافريقي . وأعواد التأكيد على تضامننا مع حكومة موزامبيق وشعبها .

إن العلاقات التي تقيمها الهند مع بلدان جنوب شرقي آسيا ، بما فيها بلدان شبه جزيرة الهند الصينية علاقات وثيقة وتعود الى قرون خلت . وقد تعززت هذه الروابط التاريخية والثقافية في الماضي القريب من خلال كفاحنا المشترك ضد الحكم الاستعماري . ومنذ حصولنا على الاستقلال تعكف اممنا على القيام بمهمة جليلة الا وهي السعي نحو تحقيق حياة أفضل لشعبونا .

وجنوب شرقي آسيا تحتل مكانا استراتيجيا من العالم . لهذا السبب كانت حروب التحرير هناك طويلة ومريرة . ومرة أخرى نعرب عن اعجابنا بشعوب الهند الصينية الباسلة ، وبكل الذين حاربوا بشجاعة ضد القوى الضارية للحصول على حريتهم . لقد كنا نامل في ان يعقب الصراع وعدم الاستقرار فترة من السلم وإعادة البناء . ولكن وفدي يلاحظ بأسف عميق ان هذه الامال لم تتحقق بعد .

ومرة أخرى تستعرض الجمعية العامة الحالة في كمبوتشيا . ومنذ بضعة أيام تناولت لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية مسألة كمبوتشيا . والهند تعترف بأن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية القائمة في بنوم بنه هي الحكومة الشرعية التي تمثل شعب كمبوتشيا . ونرى انه ينبغي تمكين جمهورية كمبوتشيا الشعبية من ان تحتل مكانها القانوني في الامم المتحدة . فنحن لا نستطيع ان نرى أية جدوى من مناقشة الحالة في تلك المنطقة دون مشاركة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

وفي مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز المعقود في هراري ، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق إزاء استمرار النزاع والتوتر في جنوب شرقي آسيا ، ولاسيما وأن العديد من دولها أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ؛ وأكدوا من



جديد على تاييدهم لمبدأي عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة ، وعدم جواز استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد هذه الدول ، وحذروا من أن هناك خطرا حقيقيا يهدد بامتداد التوتر السائد في كمبوتشيا وحولها الى مناطق أخرى . وهم مقتنعون بالحاجة الملحة الى تخفيف حدة تلك التوترات وتضييق نطاقها ، عن طريق حل سياسي شامل ينص على سحب كل القوات الأجنبية ، وبالتالي يكفل لكل دول المنطقة بما فيها كمبوتشيا الاحترام التام لسيادتها واستقلالها ولامتها الإقليمية .

أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بمنسأى عن التدخل الخارجي أو التخريب أو القسر ، واعرربوا عن الأمل في أن يهبها المناخ المواتي لممارسة ذلك الحق عن طريق عملية مفاوضات وثفاهم متبادل . واتفقوا أيضا على أن المشاكل الإنسانية الناجمة عن الصراعات في المنطقة تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة تدعو الى تعاون جميع الاطراف المعنية بشكل نشط . وحشوا جميع الدول في المنطقة على إجراء حوار يؤدي الى تسوية الخلافات بينها وإقامة سلام دائم واستقرار في المنطقة ، وكذلك وقف أي تدخل أو تهديد بالتدخل في المنطقة من جانب دول أجنبية . في هذا الإطار لاحظوا مع الموافقة الجهود المبذولة من أجل إقامة منطقة سلم وحرية وحياد في وقت مبكر في المنطقة ، ودعوا جميع الدول لتأييد تلك الجهود تأييدا كاملا .

ووفد بلادي مقتنع بأن أية تسوية لهذه المشكلة ينبغي أن تستند الى المبادئ التي وضعها مؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز وأن تكون في الإطار الذي رسمه لذلك .

اطلعنا باهتمام على تقرير الأمين العام بشأن الحالة في كمبوتشيا والوارد في الوثيقة A/41/707 . ولاحظنا الجهود التي بذلها الأمين العام خلال عام ١٩٨٦ لاحتراز تقدم صوب تسوية سلمية لمشكلة كمبوتشيا . وقد ذكر الأمين العام ما يلي :

"إنني مقتنع بأنه لا يمكن التوصل الى هذه التسوية إلا من خلال عملية مفاوضات حقيقية ودون شروط مسبقة . وإنني أحث البلدان المعنية على أن تعمل بنشاط في الأشهر القادمة لكي تهيء بإحكام آلية لبدء هذه العملية يقبلها المعنيون كافة . وبهذه الطريقة سيصبح من الممكن توفير فرمة حقيقية لإقرار السلم وإجراء المصالحة . فالفوائد التي سيتم جنيها هي في نهاية الأمر أكبر كثيرا من التنازلات المتبادلة التي قد تترتب على ذلك" . (A/41/707 ، الفقرة ٣٠)

كما لاحظنا أيضا مقترحات أخرى طرحت لاجراء حوار ومفاوضات .

إن شواغل وفد بلادي من شقين . فأولا ، نحن نهتم بتخفيف آثار المعاناة التي أنزلها نظام بول بوت بشعب كمبوتشيا بشكل متعمد . إن شعب كمبوتشيا يبدأ الآن تحرره من آثار السياسات الخطيرة التي اشتمها نظام بول بوت ويشترك الآن في بذل جهود كبيرة من أجل إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي تحت قيادة حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . والهند حكومة وشعبا تؤيد تماما هذه الجهود . وقد حظيت هذه الجهود أيضا بتأييد المجتمع الدولي وتعاون مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في كمبوتشيا . ويفعل تقرير الأمين العام تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية لشعب كمبوتشيا . ونود أن نسجل تقديرنا للجهود التي تبذلها كل هذه الوكالات وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية التي يعمل المسؤولون فيها بنكران ذات للقيام بواجباتهم . وقد قامت الهند بتقديم إسهامها المتواضع وموف تواصل ذلك أيضا .

أما الشاغل الثاني لوفد بلادي فهو البحث عن الطرق والوسائل للعمل على إعادة السلام الدائم الى شبه القارة الهند - صينية بشكل خاص ، وفي جنوب شرقي آسيا بشكل عام . ونحن لا نعتقد ان اللجوء الى أية مواقف جامدة او محاولات لإدامة الامر الواقع ستهيئان الظروف التي يمكن فيها ايجاد تسوية سلمية ودائمة . لا يمكن لشعب كمبوتشيا أن يسمح بعودة الذين كانوا يوما سببا في السلب والخوف . وما نحن بحاجة اليه الآن وبشكل عاجل هو تعزيز الحوار الذي ينشئ الثقة اللازمة لتهيئة مناخ موات للتوصل الى تسوية تفاوضية . ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذه المشكلة . والتدخل والضغط العسكرية غير مشورة . وما نحن بحاجة اليه هو نهج متوازن يراعي الاعتبارات الامنية والاعتبارات الاخرى لجميع بلدان المنطقة والقضاء على جميع أنواع التدخل الخارجي .

إن الهند على استعداد لتأييد أي اجراء بناء يقضي على التوتر ويعزز التسوية السياسية الصحيحة . إلا أننا لا نعتقد أن النهج الوارد في مشروع القرار A/41/L.2 سوف يحقق النتيجة المرجوة . ولذلك ، سيتمنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشارك وفد بلادي الوفود الاخرى في الإعراب عن مدمتنا البالغة إزاء الوفاة المأساوية للرئيس ماهيل ونحن نتقدم بتمازينا لشعب موزامبيق ولأسرة الفقيد .

نجد أنفسنا مظطرين للاشتراك مرة أخرى في هذه المناقشة ، وهو أمر يعنسي السخرية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة . فللعام السابع الآن علينا ان نذكر فييت نسام بانها تنتهك التعهدات التي قبلتها عندما انضمت الى الأمم المتحدة . إن احتلالها لكمبوتشيا بالقوة لايزال يسبب للشعب الكمبوتشي المعاناة والبؤس . وهو اعتداء ليس له مكان في العلاقات الدولية . إن الصراع يعرض السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا للخطر كما يهدد بزعة الاستقرار على المستوى الدولي .

يشير التصويت الذي يجرى في الجمعية العامة كل عام الى أن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي تدين الاحتلال المستمر ، وانها تدعو بشكل متكرر الى التوصل الى تسوية تفاضوية . لقد أرسى المؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا المعقود في تموز/يوليه ١٩٨١ أساس التسوية الذي يتضمن انسحاب القوات الفيتنامية ، وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مستقبله والحفاظ على امتقلال وسيادة وسلامة أراضي كمبوتشيا ووضعها غير المنحاز .

إن رفض فييت نام الانسحاب من كمبوتشيا يتحدى قرارات الأمم المتحدة وإجماع المجتمع الدولي تقريبا . ورغم وجود فييت نام العسكري الكبير ، فإنها لم تتمكن من إخضاع الشعب الكمبوتشي . إن قوات المقاومة الكمبوتشية لاتزال نشطة وفعالة . ولاتزال الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت رئاسة سامديك نوردوم سيهانوك تحظى بتأييد الكمبوتشيين الكامل ، وتأييد المجتمع الدولي أيضا .

إن خطة النقاط الثماني التي طرحتها الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في شهر آذار/مارس من هذا العام تحظى بتأييد ودعم واسع النطاق . ويرى وفد بلادي - شأنه شأن وفود أخرى - إن هذه الاقتراحات تشكل تطورا ايجابيا للفاية وتعتبر عن إصرار الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية على إيجاد تسوية عادلة

ودائمة للمشكلة الكمبوتشية . وفي الوقت الذي نجد فيه ان الخطة تتضمن عنصريين جديدين يظهران رغبة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ايجاد ارضية مشتركة ، نشعر بخيبة الامل لان فييت نام لاثزال على عنادها .

إننا نشفي على مبادرة الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا "آسيان" لجهودها المستمر للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة . لقد كانت في مقدمة الاهتمام الدولي وهي تستحق التأييد التام . وكان الامين العام وممثله الشخصي على قدر كبير من النشاط في محاولتهما لايجاد الطريق لتسهيل عملية السلام . إلا ان هذه الجهود لم تصادف النجاح الى الان . ويرجع السبب في ذلك أساسا الى عناد فييت نام .

ومما يؤسف له غاية الأسف أن النزاع يؤدي الى اتساع دائرة عدم الاستقرار . ولا يقتصر الأمر على اللاجئين الذين يبلغ عددهم ربع مليون لاجئ يواجهون ظروفًا قاسية للغاية وإنما يشمل أيضا العبء الملقي على تايلند . ومن المحزن أن نعلم أن المحتلين لكمبوتشيا لا يقنعون بالهجوم المتكرر على هذا الشعب الاعزل ، وإنما يبشون أكثر من ١٠٠٠ لغم على الحدود مع تايلند الأمر الذي يتسبب في مقتل واصابة كثيرين بطريقة عشوائية . هناك سياسة تهجير متعمدة تنفذ أيضا في الوقت الراهن لتغيير المعالم الديمغرافية لأجزاء معينة من كمبوتشيا . ولا بد من وقف هذا التصرف فورا .

إن أسس التوصل الى تسوية عادلة ودائمة في كمبوتشيا قائمة . وما نحن بحاجة اليه هو توفر رغبة فييت نام ومن ينصحونها في احترام أحكام الميثاق والانصياع لقرارات الجمعية العامة . ونرى ان مشروع القرار المعروض علينا يحتوي على العناصر الرئيسية للوصول الى تسوية . ويسرنا مرة أخرى أن نكون من الدول المقدمة لمشروع القرار وعددها ستون دولة . ونحن نومي الجمعية باعتماد مشروع القرار .

السيد ابيسينيتو (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن وفد بلادي أود في البداية أن اشارك الآخرين الذين سبقوني في تقديم التمازي القلبية لشعب موزامبيق وذلك بمناسبة الموت المفجع والمفاجئ للرئيس سامورا ماشيل وكبار المسؤولين في كارثة جوية . لقد كان الرئيس سامورا رجل دولة كبيرا في عصرنا ، ويعتبر موته خسارة كبيرة لشعب موزامبيق ، ولاسرتة الحزينة ولقارة افريقيا بطبيعة الحال . أرجو أن تقبلوا تعازينا الخالصة في هذه الساعات الحزينة .

تنتهز بابوا غينيا الجديدة هذه الفرصة لكي تتكلم بشأن الحالة في كمبوتشيا لانها تمثل تهديدا خطيرا للمسلم والامن في جنوب شرقي آسيا . وبالمثل فإننا نشعر بالقلق بسبب المماناة المفروضة على شعب كمبوتشيا والإساءة المستمرة لحقوق الإنسان الاساسية من جانب الدولة المحتلة ، وإنكار الحقوق المشروعة لشعب كمبوتشيا في أن يختار مستقبله بحرية . لقد ظلت الحالة في كمبوتشيا أمام الأمم المتحدة منذ قامت فييت نام بغزو ذلك البلد في ١٩٧٨ وقد بذلت محاولات عديدة من جانب عدد كبير من البلدان وقدمت اقتراحات من بينها الاقتراح الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، الى الأمم المتحدة والذي يستهدف ايجاد حل سلمي للحالة في كمبوتشيا . وحاول كل اقتراح أن يجد أفضل طريق ممكن لحل المشكلة الكمبوتشية . وكما يدرك معظم أعضاء هذه المنظمة فإن أفضل اقتراح بناء كان الاقتراح الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وقد أيده بنشاط عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن بينها بابوا غينيا الجديدة . ولفترة من الوقت ، كان هذا الاقتراح يمثل أفضل إطار عملي مقنع للتوصل الى حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا ، الى أن اعلنت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ الاقتراح ذا النقاط الثماني . إن الرغبة المشتركة المشجعة لدى فييت نام والمعنيين بالقضية الكمبوتشية وبصفة خاصة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية هي الإصرار القوي من جانب كلا الطرفين على السعي الى حل سياسي للحالة الكمبوتشية . وفي هذا الصدد فان بابوا غينيا الجديدة تعتقد

(السيد ابيسينيتو ، بابوا  
غينيا الجديدة)

اعتقادا راسخا إن الاقتراح ذا النقاط الثمانية لحل القضية الكمبوتشية كما قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية لا يمثل لفظ أفضل إطار بنّاء وشامل للتفاوض من أجل إيجاد حل سياسي للمشكلة ، بل يمكن أيضا ان يحقق مصالح الطرفين المتعارضين .

يدعو هذا الاقتراح الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وفييت نام الى التفاوض بشأن انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، ويدعو أيضا الى قيام سلطة حاكمة تشارك فيها المجموعات المختلفة في كمبوتشيا وذلك بعد انسحاب القوات الفيتنامية ويتضمن بالإضافة الى ذلك ان تجري كمبوتشيا انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة وأن توقع معاهدة عدم اعتداء وتعايش سلمي مع فييت نام .

فإذا قبلت فييت نام هذا الاقتراح فإن هذا يمكن كمبوتشيا من استعادة مركزها باعتبارها بلدا مستقلا غير منحاز ، وسعيد الى فييت نام السمعة التي فقدتها في المجتمع الدولي . وتعتقد بابوا غينيا الجديدة ان الاقتراح ذا النقاط الثمانية يبين ان الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وسّعت قدرتها على التكيف مع مصالح فييت نام الى اقصى حد ممكن وبمفءة أساسية من أجل تحقيق حل سلمي دائم وعادل لمشكلة كمبوتشيا . ومن العدالة أن نقول إن فييت نام ينبغي لها ان تبني قدرا من المرونة والرغبة في بحث الاقتراح ذي النقاط الثمانية . وتعتقد بابوا غينيا الجديدة ان هذا الاقتراح أكثر ملاءمة لكل الطرفين وانه يوفر الأمل في المحافظة على السلم والامن في المنطقة .

ومما يشير القلق ان نلاحظ ان فييت نام تقوم بفضوات عسكرية في تايلند ، وهو بلد يتحمل عبء رعاية اللاجئين الكمبوتشيين . إننا نناشد فييت نام ان تمتنع عن القيام بمثل هذه الممارسات وأن تحترم السلامة الاقليمية لتايلند . إننا ننظر بأمل كبير الى الاقتراح ذي النقاط الثمانية الذي وضعتة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ونأمل أن تهتم فييت نام والعناصر السياسية المعنية في كمبوتشيا الديمقراطية بالدخول في حوار جاد لتحقيق الحل السياسي المطلوب لمشكلة كمبوتشيا .

(السيد ابيسينيتو ، بابوا  
غينيا الجديدة)

إن بابوا غينيا الجديدة تتضامن مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي أعلنت تأييدها للاقتراح ذي النقاط الثماني .

السيد بيتشن (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تلقينا

بحزن وأسف عميقين أخبار الموت المأساوي للرئيس سامورا ماهيل رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، وهو أحد الزعماء والمقاتلين البارزين من أجل الحرية في افريقيا ، كما انه رجل دولة محترم على المسرح العالمي . إن وفاته تعد خسارة فادحة ليس فقط لموزامبيق و افريقيا ولكن لحركة بلدان عدم الانحياز كلها ، التي اسهم إسهامات شخصية كبيرة في انشطتها والتزم التزاما عميقا بمبادئها . وبوفاة الرئيس ماهيل فقدت يوغوسلافيا صديقا وفيما مغلما ارتبطنا معه بعلاقات وثيقة عندما قاد شعب موزامبيق الشجاع باعتباره رئيسا لحركة "فريليمو" في كفاحه التحرري ضد الاستقلال والسيطرة . اود باسم وفد يوغوسلافيا ان اقدم عزاءنا العميق لشعب موزامبيق وحكومته والى أسرة الفقيد أيضا .

إن مسألة كمبوتشيا من المشاكل التي تؤثر على السلم والامن اللذين توليهمما يوغوسلافيا أهمية رئيسية . وقد اكدت المناقشة التي اختتمت مؤخرا في الجمعية العامة ، التقييم بأن الحالة الدولية لاتزال معقدة وصعبة ويرجع السبب في ذلك الى حد كبير الى الفشل في حل الازمات والقضاء على بؤر التوتر في العالم ..

يجب عليّ أن اشير ، بشعور بالقلق ان هذه هي الدورة الثامنة التي تناقش فيها الجمعية العامة الحالة في كمبوتشيا التي يخوض شعبها منذ عدة سنوات نضالا مستمرا وعادلا ضد التدخل والاحتلال الاجنبيين من أجل الحرية والامتقلال مؤكدا مرة اخرى ان المشكلات الدولية لا يمكن حلها بأعمال العدوان أو بالقوة العسكرية .

إن عدم جواز استخدام القوة ضد دولة ذات سيادة أو التدخل في شؤونها يعتبران من المبادئ الاساسية في ميثاق الأمم المتحدة وفي سياسة عدم الانحياز ونظرا للانتهاكات المستمرة المارخة لهذين المبدأين ، وادراكا منا للخطر الكامن في تحول هذه



الانتهاكات الى ممارسة في ملوك البلدان الكبيرة والقوية تجاه البلدان الاضمر ،  
اعتمدت الجمعية العمامة منذ خمس سنوات ، وبناء على اقتراح من بلدان عدم الانحياز  
إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ان المجتمع الدولي ، والامم المتحدة بوجه الخصوص ، المنوطة بها مسؤولية خاصة عن صون السلم والامن لابد ان تدأب على الدفاع عن هذه المبادئ حيثما وكما تهددت أو انتهكت . ولا بد لها أيضا ان ترفض رفضا قاطعا المحاولات الرامية الى إضفاء الطابع الشرعي على الحالة التي نشأت عن التدخل العسكري ، إلا وهي إطالة أمد الاحتلال وسياسة الامر الواقع .

ان يوغوسلافيا وبلدان عدم الانحياز الأخرى قد ناضلت بحزم من أجل الاحترام المارم للحقوق المشروعة لكل الشعوب في الاستقلال والحرية والتنمية السياسية والاجتماعية المستقلة . وعلى أساس تلك المبادئ يمكن ضمان التوصل الى حل دائم لمشكلة كمبوتشيا وإحلال السلم والامن في جنوب شرقي آسيا . ومن هنا فإن مشكلة كمبوتشيا ليست مشكلة اقليمية فحسب بل لها أيضا آثار أوسع .

ان الاطار الوحيد الممكن للتسوية الشاملة والسلمية للحالة في كمبوتشيا وللأزمة الحالية في جنوب شرقي آسيا يتمثل في التنفيذ الكامل لقرارات ومقررات الامم المتحدة والمواقف المتخذة في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا واجتماعات بلدان عدم الانحياز والاحترام الكامل للتطلعات والاهتمامات المشروعة للشعب الكمبوتشي .

ولا يمكن التوصل الى حل دون اشتراك ممثلين عن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية برئاسة صاحب السمو الامير نوردوم سيهانوك ، الذي اعترفت به الجمعية العامة بوصفه الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا . وذلك يفترض سلفاً الانسحاب الكامل لجميع القوات الاجنبية وإتاحة الفرصة للشعب الكمبوتشي لكي يختار بحرية واستقلالية ودون تدخل أو ضغط خارجي تنميته الداخلية وسياسته الخارجية . وأي حل آخر سوف يتناقض مع تطلعات شعب كمبوتشيا ومطالب المجتمع الدولي .

ان يوغوسلافيا ما برحت تؤيد بقوة جميع الجهود البنّاءة الرامية الى إيجاد حل للمشكلة الكمبوتشية . وفي هذا السياق فإن خطة الثماني نقاط المقدمة من الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تشكل أساساً بنّاءاً ومقبولاً لإيجاد حل للمشكلة .

ان يوغوسلافيا ما انفكت منذ ظهور الازمة تؤكد على دور الأمم المتحدة الذي لا بديل له ولا يستغنى عنه في حل الازمة التي تلقي بالفعل بعبئها الثقيل على استقرار وأمن المنطقة . لقد أيدت يوغوسلافيا تأييدا كاملا جهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد سبيل للتغلب على مشكلة كمبوتشيا بالوسائل السياسية وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ويجدر بالتذكير مرة أخرى بأن الأمم المتحدة تقدم معونة انسانية كبيرة للشعب الكمبوتشي ، وبوجه الخصوص للأعداد الكبيرة من اللاجئين الفارين من بلادهم .

ان يوغوسلافيا تعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن إحلال السلم والأمن الدائمين في منطقة جنوب شرقي آسيا دون استعادة استقلال كمبوتشيا ومركزها غير المنحاز وتهيئة الظروف اللازمة لرفع المعاناة عن شعبها ليقرر بنفسه مستقبله وتنميته الاجتماعية والسياسية بحرية وطريقة ديمقراطية ودون ضغط أو تدخل خارجي . ذلك هو الموقف الاساسي الذي تتخذه يوغوسلافيا دائما بشأن مسألة كمبوتشيا ، سواء في الأمم المتحدة أو في حركة بلدان عدم الانحياز ، وفي سياستها الخارجية العامة .

ان يوغوسلافيا ، كما فعلت في حالة القرارات التي اتخذت في الماضي ، سوف تصوت لصالح مشروع القرار المتعلق بالحالة في كمبوتشيا هذا العام بوصف ذلك تعبيرا عن قناعتنا العميقة ومؤداها أنه لا يمكن المساهمة في تعزيز السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا والعالم أجمع إلا عن طريق الاحترام الكامل لحقوق جميع شعوب المنطقة في الحرية وتقرير المصير .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد علمت

النمسا ببالغ الحزن والاسى بوفاة السيد سامورا ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية . وأود أن أعرب عن خالص تعازي حكومتي لأسرة الفقيد وإلى شعب موزامبيق . ومما لا شك فيه ان الوفاة المفاجئة لرجل الدولة العظيم ذاك تمثل خسارة كبيرة ليس للدول الافريقية فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره .

لا يزال الاحتلال غير الشرعي لكمبوتشيا قائما . وتتمثل آساره في معاناة الشعب الكمبوتشي المستمرة ومناخ عدم الثقة والاستقرار في جنوب شرقي آسيا والاستمرار في انتهاك المبادئ الأساسية للميثاق ، ألا وهي عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحق تقرير المصير للشعوب . وإن موقف استراليا بشأن تلك المسائل مبين في السجل ومعروف جيدا ولا يحتاج إلى مزيد من الإسهاب\* .

لقد عانى الشعب الكمبوتشي طوال العقد الماضي معاناة لا يمكن تصورها . بيد أن حالته ستكون أسوأ اليوم إذا لم يستجب المجتمع الدولي لمحنته بالإعراب الشديد عن التضامن معه . وأن برامج المساعدة الانسانية الواسعة النطاق أدت إلى تحسين ظروف المعيشة في كمبوتشيا . بيد أن الحياة الاقتصادية لا تزال محفوفة بالمخاطر ويقتضي الأمر تقديم المزيد من المساعدة ، وبوجه الخصوص للاجئين على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية . والنمسا تسهم بصورة منتظمة في جهود الإغاثة تلك .

وما برحنا نناقش بند جدول الأعمال هذا منذ ثمانية أعوام . وثمة غرض هام لهذه المناقشة ألا وهو ضمان ألا ينسى المجتمع الدولي مشكلة كمبوتشيا . وهناك غرض آخر يكمن في فرصة استعراض التطورات منذ العام الماضي فلنلق نظرة على هذه التطورات . إن تقرير الأمين العام هو كالمعتاد أفضل أساس في هذا الصدد . ونلاحظ باهتمام خاص تقييمه للحالة وجاء فيه :

"أرى أنه يلزم بذل جهود إضافية لتضييق شقة الخلافات الحادة التي لازالت قائمة بشأن الاجراء المتعلق بالمفاوضات وتنفيذ العناصر الرئيسية لتسوية سياسية شاملة" . (A/41/707 ، الفقرة ١١)

وعلاوة على ذلك كله فإن ما يلزم للتغلب على العقبة الحالية واحراز التقدم هو التعبير الصريح عن الارادة السياسية اللازمة لإيجاد حل سياسي للمشكلة

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موهوتاس (قبرص) .

الكمبوتشية . ونشكر الأمين العام وممثله الخاص على جهودهما الجارية للمساهمة في هذا الحل .

وان النمسا بحكم تجربتها التاريخية والتزامها الراسخ بالمبادئ التي ذكرتها لاتزال تعلق أهمية كبيرة على الحل السياسي لمشكلة كمبوتشيا والمساهمة بنصيبها لتحقيق ذلك الهدف . وتبعاً لذلك فإن وزير خارجية النمسا آنذاك السيد ليبولد غراتز قد وافق على أن يخلف السيد وليبولد في رئاسة المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ عندما استقال الأخير من منصبه في أعقاب انتخابه أميناً عاماً لمنظمة السياحة العالمية .

وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من عام ١٩٨٦ قام رئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا بجولة شملت أربعة بلدان من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا هي اندونيسيا وتايلند وسنغافورة وماليزيا ، وقام بزيارة رسمية لغويت نام بوصفه وزيراً خارجياً النمسا .

ويعتقد السيد غراتز ، على أساس الاجتماعات التي أجراها ، انه على الرغم من الاختلافات الهامة القائمة فيما يتعلق بعناصر الحل السياسي والقواعد الاجرائية التي بإمكانها أن تحرك عملية المفاوضات ، هناك على ما يبدو أرضية مشتركة يمكن استكشافها باجراء اتصالات أخرى . وينطبق هذا ، على سبيل المثال ، على الحاجة الى انسحاب جميع القوات الاجنبية والمصالحة الوطنية واخذ المصالح الامنية لكل دول المنطقة بالاعتبار .

وفي تموز/يوليه من هذا العام ، استقبل السيد غراتز بعثة من اللجنة الخمسة في فيينا . ولقد لاحظ باهتمام كبير ، خلال محادثاته مع البعثة ، الاتصالات الدبلوماسية الاخيرة والمبادرات الرامية الى حسم مشكلة كمبوتشيا سياسيا . وستواصل النمسا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا اجراء الاتصالات مع الاطراف المعنية بهدف النهوض بتسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة طال انتظار شعب كمبوتشيا لها .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ ما يقرب من ثمانية أعوام ، قامت القوات الفيتنامية باحتلال كمبوتشيا بوحشية ، منتهكة بذلك اهم مبادئ القانون الدولي التي نص عليها الميثاق . واليوم نشهد بدهشة فائقة أن القوة لا تزال تسود فوق القانون والعدالة في ذلك البلد . ولا يسع المجتمع الدولي الوقوف دون اكرثات ازاء هذه الحالة . ولذلك ، التزمت الجمعية العامة ، عام بعد عام ، منذ عام ١٩٧٩ ، التزاما سياسيا ومعنويا بالتنديد أمام العالم بأسره بالحالة الرهيبة التي يتعرض لها شعب الخمير الذي يرغب في العيش بسلام وإقامة حكومته الخاصة دون تدخل أجنبي .

مع ذلك ، وعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة التي اتخذت بتأييد كل الوفود التي تمثل البلدان المحبة للسلم ، مازلنا نلاحظ بدهشة كيف ان الادارة الفيتنامية في كمبوتشيا ، التي لا تستمر إلا بسبب دعم الاتحاد السوفياتي لها ، تفسخ النظر عن رأي غالبية المجتمع الدولي ، المتاصل في القانون الدولي ومبادئ هذه المنظمة .

وبالنسبة للبلدان الصغيرة التي لا تتمتع بقوة كبيرة وترغب في العيش بسلام وتقرير مستقبلها ، فإن الحالة في كمبوتشيا الناجمة عن الاحتلال السوفياتي - الفيتنامي تتسم بخطورة بالغة . ويعدّ هذا الاحتلال انتهاكا للمبادئ الأساسية التي تمثل ، في رأينا ، أفضل ضمان للتمايش السلمي . وان هذه المبادئ ، وبالدرجة الأولى مبدأ تكريس الحاجة الى الامتناع عن التهديد باستخدام القوة ، تنتهكها الآن بوقاحة فييت نام والاتحاد السوفياتي . ولذلك ، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل بهذه الحالة . واننا اذ نعتد مشروع القرار A/41/L.2 الذي اشتهر وفدي في تقديمه ، تبين رفضنا وامتنكارنا لهذه الحالة .

وفي الوقت نفسه ، نؤكد تأييدنا الكامل لنضال شعب الخمير بقيادة الرئيس نورودوم سيهانوك ضد الاحتلال الاجنبي وتضامننا مع آلاف اللاجئين الذين اضطروا للفرار من بلادهم بعد مواجهتهم لحالة قاسية يتعذر احتمالها لم تترك لهم خيارا آخر . ونحن بذلك ايضا نبعث فيهم الامل بان كمبوتشيا ستكون ذات يوم ، كغيرها من الدول ، قادرة على التمتع بحقها في الحرية والسيادة والاستقلال دون أي عدوان خارجي والسعي وراء تحقيق مستقبل أفضل لشعبها في سلم واستقرار .

في عام ١٩٨١ ، عقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ٦/٢٥ ، وكان ذلك الخطوة الاولى التي تؤدي الى انشاء كمبوتشيا حرة ومستقلة ومحايدة يمكن اعتبارها حقا غير منحازة . واعتقدنا في ذلك الوقت ، ولا نزال نعتقد ، ان الاتفاق السياسي الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح شعب الخمير هو الكفيل بتحقيق السلم في هذه المنطقة المضطربة .

ويجب أن يقوم مثل هذا الاتفاق على اساس انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا والتزام كل الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد وإقامة حكومة تمثل الشعب بحق والاعتراف بحق شعب الخمير في تقرير المصير . ولن يتسنى انهاء المعاناة التي يشهدها هذا الشعب لاكثر من ثلاثة عقود إلا عن طريق تحقيق هذه العناصر مجتمعة .

ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية المعنوية عن بذل كل جهد ممكن لإنهاء مأساة شعب كمبوتشيا .

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد علم وفندي

بحزن عميق هذا الصباح بالحادثة المأساوية التي أدت الى وفاة صاحب السعادة سامورا ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية . ولا يعدّ ذلك خسارة فادحة لموزامبيق والقارة الافريقية فقط ولكن لكل أعضاء المجتمع الدولي . وستظل الاعمال العظيمة التي انجزها من أجل تحرير أمة موزامبيق وتطويرها تعيش في ذاكرة شعوبنا الى الابد . وبهذه المناسبة ، نود أن نتقدم بتمازينا القلبية وتعاطفنا العميق لوفد موزامبيق الشقيقة .

لقد أدى التدخل المسلح والاحتلال المستمر لاراضي كمبوتشيا من جانب القويوات الاجنبية الى وقوع كمبوتشيا في دائرة معاناة رهيبه تتمثل في جميع أشكال الاضطهاد الوحشي والحرمان الاقتصادي ، وإلى فرار مئات الالاف من الناس الى الدول المجاورة هربا من الموت أو الاسر . ولا تهدد هذه المأساة التي حلت بكمبوتشيا منذ ثمانينة أعوام بقاء هذه الأمة وحضارتها فقط وإنما أيضا سياستها السلمية والمحايدة وغير المنحازة .



وكما قال صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك في بيانه الهام خلال المناقشة العامة في الدورة الحادية والاربعين ، فإن العالم بأسره يشعر بالام هذا الشعب المسالم والكادح المتمسك بالتعايش السلمي والصدقة مع جميع الشعوب .

ومرة أخرى ، نعكف هذا العام على هذه المشكلة المحزنة نظرا لعدم تحسن الحالة ، فمازال الشعب الكمبوتشي محروما من استقلاله وحرية وحقه في أن يقرر ، دون أية ضغوط ، مستقبله بقيادة حكومة يختارها بنفسه .

ان قيام إحدى الدول الاعضاء بمنظمتنا بفزو كمبوتشيا واحتلالها انتهاك للمبادئ والمثل العليا الواردة في ميثاقنا لاسيما تلك التي تشدد على احترام السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة ، وعدم اللجوء الى القوة وضرورة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وفض المنازعات الدولية بالسبل السلمية .

وقد أدى ذلك الانتهاك المارخ لميثاق الامم المتحدة الى تصدع السلم في كمبوتشيا وخلق حالة من عدم الاستقرار في تلك المنطقة من جنوب شرقي آسيا . ولم يعد في وسع الامم المتحدة أن تقبل ذلك الوضع القائم . وينبغي لها ألا تدخر أي جهد لكفالة انتصار مبادئ ميثاقنا المقدمة مرة أخرى .

وجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أن الجمعية العامة اعتمدت سبع مرات وبأغلبية ساحقة قرارا يحدد الشروط الواجب توافرها لتحقيق أية تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا وهي : انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا وإقرار ومون استقلال ذلك البلد وسيادته ولامته الاقليمية ، وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مستقبله ، والتزام جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . ولكننا نلاحظ للأسف أنه بالرغم من اتخاذ تلك القرارات مازال الجمود يكتنف هذه المشكلة .

مع ذلك فقد تبنت النوايا الحسنة بقدر كبير وذلك فيما يتعلق باجراء حوار متواصل وبتّاء بين الاطراف المعنية ، يرسي الاساس لتسوية شاملة للمسألة . ونود في هذا المقام أن ننوه بما شهدناه منذ نشوب الصراع ، من جهود بذلها الامين العام والبلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا بغية التقريب بين وجهات النظر المتعارضة التي تفصل بين الاطراف

المعنية ولاسيما فيما يتعلق بالتفاوض وتحديد العناصر الاساسية للتسوية السياسية الشاملة . ووفدي يرحب بكل تلك الجهود والمساعي الحميدة ويأمل أن تستمر بنفس العزيمة إذ أننا نتطلع الى رؤية كمبوتشيا وتلك المنطقة من جنوب شرقي آسيا وقد استعادتا ما تصبو اليه شعوبهما من سلم واستقرار .

وفي رأينا أن اقتراح الثماني نقاط الذي تقدمت به في ١٧ آذار/مارس الماضي حكومة كمبوتشيا الائتلافية الديمقراطية يشكل أيضا برنامجا مناسباً للتسوية السياسية لمشكلة كمبوتشيا ، حيث أن ذلك الاقتراح لا يتماشى فحسب وقرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد بل ويدعو الى سياسة المصالحة الوطنية التي تعدّ عاملا لا غنى عنه لمون وحدة ذلك البلد وبقائه .

وفي هذه السنة الدولية للسلم يحث وفدي جميع الاطراف المعنية على اغتنام تلك الفرصة الجديدة المتاحة لتحقيق السلم والامتجابه بشكل بنّاء لنداءات الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء بالأمم المتحدة التي تدعو الى التفاوض وصولا الى تسوية سياسية شاملة تكفل امتداد الامه الكمبوتشية لاستقلالها وسيادتها .

ختاما ، نود أن نشيد بإصرار وتصميم الشعب الكمبوتشي على المضي في كفاحه الوضحي لتخليص نفسه من السيطرة الاجنبية ، والذي يخوضه بقيادة قوات الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . ويبين انضمام المقاومة الوطنية الى مفسوف الحكومة الائتلافية والتأييد الذي تحظى به من الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء ، أن تلك الحكومة تعبّر بحق عن تطلعات الشعب الكمبوتشي .

ولما كانت النيجر من أهد أنصار مبدأ احترام سيادة الأمم وحق الشعوب في العيش في سلم وفي حرية اختيار نظمها الاقتصادية والاجتماعية فإنها ستواصل دعم الشعب الكمبوتشي الى أن يحرز النصر النهائي . ولذا شاركنا هذا العام أيضا في إعداد مشروع القرار A/41/L.2 الذي يؤكد مجددا أسس تسوية هذه المسألة ونأمل أن يحظى مرة أخرى بتأييد الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء .

السيد لوبيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتقدم

الى موزامبيق حكومة وشعبا بخالص عزاء الفلبين حكومة وشعبا في مصابها الجلل .

ولم يكن أحد ليتوقع ذلك الحادث المفجع الذي أودى بحياة الرئيس ماشيل و ٢٨ من كبار المسؤولين بهذه الدولة من دول خط المواجهة . وقد كان الرئيس ماشيل مناضلا في سبيل الحرية حمل لواء الزعامة في الجبهة الثورية لتحرير موزامبيق وقاد بلده وشعبه الى الاستقلال وتبنت قضايا شعوب الجنوب الافريقي الاخرى التي تسمى الى ممارسة الحق في الاستقلال وتقرير المصير . والشعب الفلبيني يشاطر شعب موزامبيق مشاعر الالم لفقدان المواطن البارز والاب المؤسس لموزامبيق .

عندما وضعت حرب فييت نام أوزارها عام ١٩٧٥ ، مدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يد الصداقة لفييت نام . وكان يحذو بلدان تلك الرابطة وطيد الامل أن تشهد تلك المنطقة بعد فترة اضطرابات دامت عدة أجيال ، تحقيق السلم والاستقرار الدائمين . ولقد كنا نتمنى لو أن بلدان المنطقة سخرت مواردها وطاقاتها للإعمار والتنمية من خلال جهد تعاوني يرمي الى النهوض برخاء شعوبها ورفاهها .

ولكن رغم أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أصدرت اعلانا يدعو الى الوفاق وتبنت فكرة تحويل المنطقة الى منطقة سلم وحرية وحياد عمدت فييت نام الى خطة أخرى . ففي ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ قامت بغزو كمبوتشيا بدعوى تخليص الشعب الكمبوتشي من نظام قمعي . واحتلت القوات الفيتنامية كمبوتشيا واقامت نظاما عميلا في فنوم بنه . وبعد شهرين من الغزو سمت فييت نام الى تدعيم وجودها وإضفاء الشرعية عليه فوقعت ما يسمى بمعاهدة الصداقة مع النظام الجديد . وكان ذلك منذ ثمانية أعوام . وحتى يومنا هذا مازالت كمبوتشيا تزرع تحت الاحتلال والسيطرة الفيتنامية .

وقد بدد تشدد فييت نام آمالنا في السلم والاستقرار الدائمين . ومازالت حالة العنف وإنعدام الأمن قائمة . ويكابد شعب كمبوتشيا مرارة البؤس والحرمان .

وعلى مدى السنوات السبع الماضية أدانت الجمعية العامة احتلال فييت نام لكمبوتشيا . وفي القرار تلو الآخر أعربت الأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء عن أسفها لهذا الانتهاك الفاحش لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ولكن فييت نام متعمدة . وهي ترى أن قرارات الأمم المتحدة خاطئة ومبنية على ما تصفه بأنه تشويبه للواقع في كمبوتشيا . ومن ثم فإن فييت نام بتدخلها المسلح في كمبوتشيا تمضي في تحديها لرأي البشرية وضميرها .

وفي الحقيقة ، فان معظم العالم حائق لهذا التحدى للأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي . وإن شعوبنا تشعر بالذعر لما يجرى في كمبوتشيا لما يتعرض له شعبها الذى لا حول له ولا قوة . لقد تعرضت الكرامة الوطنية وشرف كمبوتشيا للكثير من أعمال العنف . وانتهكت سيادتها ووحدة أراضيها ، وحرم شعبها من حقه في رسم مصيره . وتتحكم في شؤونه أيد أجنبية . ويجرى محقه بقبضة الاستعمار الجديد .

ان الابعاد الانسانية للحالة في كمبوتشيا ليست أقل مدعاة للقلق . فهناك الحرمان والتعاسة . وهناك سوء التغذية والفقر والأمراض . إنها انتهاكات صارخة لحقوق الانسان الاساسية . لقد اضطر عشرات الالاف من الكمبوتشيين الى الهروب من ديارهم واجتياز الحدود الى تايلند . وما أن انتهى خروجهم الشاق حتى أخذوا يواجهون خطر الهجمات الفيتنامية المسلحة الدائمة وانفجار الالغام الارضية ، التي تعد بالالاف وتنتشر في كافة انحاء المنطقة . انهم يدفعون ضريبة فادحة على شكل موت واصابات . وما من أمة أكثر من الكمبوتشيين ينطبق عليها القول بأن ضبابا من الشك يلف مصيرها . لابد من فعل شيء لتحرير كمبوتشيا من مستنقع اليأس هذا .

اننا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - أندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا - نشعر بقلق بالغ ازاء هذه الحالة . انها تضر باستقلال منطقتنا . وانها تلقي بغمامة سوداء على مستقبل شعوبنا باخضاع ذلك المستقبل لضغوط الدول العظمى السياسية .

ففي عام ١٩٨١ دعا المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الى اجراء مفاوضات للتوصل الى نهج سياسي شامل للمشكلة . ودعت دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الى اجراء محادثات التقارب بين حكومة كمبوتشيا الائتلافية وفيت نام ، على أن يكون هنغ سامرين ضمن الوفد الفيتنامي . وفي الفترة الاخيرة قدمت الحكومة الائتلافية ، التي تجلس في هذه الجمعية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الكمبوتشي ، اقتراحا من ثمانتي نقاط ، ويدعو لاجراء مفاوضات لحل النزاع ويقدم خطة عمل . وتدعو خطة السلم الحكومية الائتلافية وفيت نام لبحث سحب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا على مراحل ، وأن

تتولى الأمم المتحدة الاشراف على الانسحاب ووقف اطلاق النار . وتسمى الى اجراء مفاوضات بين حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية لتشكيل حكمة ائتلافية مكونة من أربعة أحزاب تمثل جميع عناصر الشعب الكمبوتشي ، في روح من الوحدة والمصالحة الوطنيتين . وتنص على اجراء انتخابات حرة تجرى تحت اشراف فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة . والهدف النهائي لهذه الخطة هو استعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وعدم انحيازها في ظل نظام ديمقراطي ، على أن تضمن الامم المتحدة حيادها . وبعد ذلك مباشرة يظلع بإعمار كمبوتشيا وتبرم معاهدة لعدم الاعتداء والتعايش السلمي بين كمبوتشيا وفيت نام .

إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تؤيد خطة السلم هذه . فهي اقترح قابيل للتطبيق تقدم به شعب كمبوتشيا يعيد التأكيد على المبدأ الذي تؤيده رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بقوة ، وهو أن مشكلة كمبوتشيا يجب أن تحل على أيدي الشعب الكمبوتشي نفسه . كما انها توفر أساسا بناء للمفاوضات . ولذلك ، فاننا نحث فييت نام على اعادة النظر في موقفها والتجاوب مع الاقتراح .

إن مشروع القرار (A/41/L.2) ، المعروض علينا ، يتناول صميم المشكلة . وهو القرار الثامن بشأن هذا البند . ويشارك في تقديمه ستون عضوا . وقد نال على مدى السنين السبع الماضية تأييدا واسع النطاق بيننا ، وإننا متأكدون أن المجتمع الدولي المهتم بالموضوع سيخامره قدر كبير من الطمأنينة اذا ووفق عليه بأغلبية ساحقة في هذا الاجتماع .

ولكننا نريد ما هو أكثر من الموافقة المدوية على هذا القرار ، اننا نريد أن نرى إنسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها ، واستعادة الشعب الكمبوتشي لحقه في تقرير مصيره ، والتزاما من جميع الدول بعدم التدخل من أي نوع كان وعدم المساس بالشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وباختصار ، نريد أن يكون الشعب الكمبوتشي حرا وأن يستعيد شرفه وكرامته .

لقد افتتحت الدورة الحادية والأربعون في ظل أزمة مالية تهدد وجود هذه المنظمة ذاته . إننا نريد جميعا إنقاذها من الانهيار . إلا أن نجاحنا في إنقاذها عن طريق إجراء إصلاحات مالية وإدارية ليس كافيا . ونجاح أو فشل الأمم المتحدة في النهاية يعتمد بصورة أساسية على التزام أعضائها وتصميمهم على التقيد باخلاص بالمبادئ والمقاصد التي أوجدوها . إن الكلمات وحدها لا تكفي : ولا بد أن تقترن الكلمات بالأفعال وعندها فقط ، يمكن أن نجني ثمار ذلك السلم الذي نبحت عنه جميعا .  
وعندها فقط ، يكون بوسعنا " أن ننقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب" .  
وكما تذكر الجمعية ، قالت رئيسة الغلبين من على هذا المنبر في ٢٢ أيلول/سبتمبر :

"ولعل الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتحرك بسرعة تفوق سرعة أكثر أعضائها ترددا ، على طريق أهدافها المعلنة ألا وهي السلم والحرية والكرامة لشعوب جميع البلاد" (A/41/PV.5 ، ص ٩ - ١٠) .  
واليوم ، فإننا نستأذن في توجيه نداء إلى واحد من هؤلاء الأعضاء المترددين .  
إننا نحث فييت نام على أن تجلس على طاولة المفاوضات وأن تبدأ عملية صادقة ومخلصة للحوار بغية حل مشكلة كمبوتشيا . ويتعين علينا أن نحاول جميعا أن نتوصل إلى تسوية سياسية شاملة ، انطلاقا من قناعة راسخة بأنه لا يمكن ولا يجوز حل المشكلة إلا بالوسائل السلمية . هذه هي الطريقة الوحيدة لازالة الخطر الكبير الذي يهدد مسلم واستقرار منطقتنا . وإننا لا نريد هذا لأنفسنا فقط ، بل نريد السلم والاستقرار للعالم بأسره .

السيد تلييت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الشهر الماضي في هراري ، زيمبابوي ، ألقى رئيس موزامبيق ، السيد سامورا ماشيل ، بطريقته المعتادة التي تتسم بالحيوية والنشاط كلمة أمام المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز . واليوم نحزن لموته . لقد صعقت وحزنت هذا الصباح

عندما علمت بالحادث المأساوي الذي أودى بحياة الرئيس مامورا ماشيل وآخرين من أعضاء حكومته ، وانني أتقدم بالنيابة عن حكومة وشعب بليز الى حكومة وشعب ووفد موزامبيق ، والى الأسر المنكوبة بأصدق التعازي ونأمل أن يكون الصبر والسلوان عزاء لهم في وقت محنتهم هذه .

والآن أنتقل الى حدث أسعد ، فيسرنى أن أتقدم بالتهناني الى الامين العام على تعيينه بالاجماع لهذا المنصب . إن السيد بيريز دى كوييار جدير بالثناء للجهود الكبيرة المتنوعة التي بذلها باسم هذه المنظمة . ونحن نرحب به لفترة ثانية ونؤكد له تعاون وفد بليز في السنوات المقبلة .

لقد اشترك وفد بليز في طرح مشروع القرار A/41/L.2 بشأن الحالة في كمبوتشيا . وقد دفعنا الى ذلك رغبتنا القوية في أن تصل هذه الحالة الى حل سلمي وسريع ، وحتى يتمكن شعب كمبوتشيا من الحياة والعمل في سلم دون خوف في دولته المستقلة ذات السيادة وغير المنحازة .

ان تاريخ كفاح شعب فييت نام من أجل سيادته يعود الى عام ١٩٤١ عندما حارب ليحرر نفسه من الحكم الاستعماري . وقد حدث هذا قبل أن تولد دول حديثة عديدة هنا . وإبان هذا الكفاح ، ضحى مئات الألوف من الفيتناميين بأرواحهم من أجل سيادته .

وجمهورية فييت نام الاشتراكية الآن دولة ذات سيادة . وكان ينبغي لها أن تنعم بانتصاراتها وتبني اقتصادها وتوحد ما بين شعبها في سلم ورفاهية وبدلا من ذلك تجسد فييت نام نفسها تتخبط في حرب عقيمة مع كمبوتشيا . ويبدو أن انتصارها على الاستعمار جعلها ضحية لنفس الشرور التي حاربتها جاهدة لمدة طويلة . لقد تحولت بنادق الحرية الى أسلحة للغزو وأصبحت المستعمرة السابقة المستعمر الحالي .

ولما كانت فييت نام قد اجتازت هذه السنوات العديدة من التضحية والكفاح ، كان عليها أن تتمتع الآن بكونها رمزا لحركات التحرير في أنحاء العالم . لقد أفقدها غزوها لكمبوتشيا هذا الشرف العظيم وجعلها موضع سخط دولي .

وبعد التقييم الدقيق للحالة بهدف اكتشاف سبب غزو فييت نام وبالتالي احتلالها لكمبوتشيا ، فان وفد بليز لا يجد تفسيراً منطقياً لهذا الأمر . ومع ذلك يظل هناك سبب .

هذا السبب قد يوجد في المادة ١٢ من الفصل الثالث لبيان ومنطلقات حزب العمال الفيتنامي الصادرة في شباط/فبراير عام ١٩٥١ :



"إن شعب فييت نام مستعد للدخول في تعاون طويل الأجل مع شعبي لاوس وكمبوديا بغية انشاء رابطة حرة مستقلة قوية تتمتع بالرفاهية ، تتشكل من فييت نام ، ولاوس ، وكمبوديا" .

ان وفد بليز على اقتناع من أن هذا الاتحاد كان السبب في غزو فييت نام لكمبوتشيا الديمقراطية واحتلالها . والمشكلة هي أن هذا التصرف غير مقبول على الصعيد الدولي في السبعينات أو الثمانينات و نأمل ألا يكون مقبولا على الاطلاق ، فلكي يقوم مثل هذا الاتحاد ينبغي أن يحظى بموافقة أعضائه . وهذه الموافقة لا يمكن أن تتم باستخدام القوة أو بالتهديد باستخدامها .

لقد اختارت كمبوتشيا الديمقراطية أن تكون دولة حرة مستقلة ، ذات سيادة وغير منحازة . وعلى فييت نام وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي ، تقبل رغبات كمبوتشيا الديمقراطية .

لذلك يتعين علينا أن نجد حلا سلميا لاعادة كمبوتشيا الديمقراطية الى شعب كمبوتشيا الديمقراطية وأن نحول الاهدار الكامل للأرواح البشرية وإهمال ظروف معيشتها الى حقبة من التعايش السلمي والرفاه في جنوب شرقي آسيا .

إن هذه الجمعية كررت في مناسبات عديدة تأكيد العناصر اللازمة لايجاد حسل سلمي . وقد ذكر الأمين العام في تقريره (A/41/707) بشأن الحالة في كمبوتشيا أن هذه العناصر هي :

"انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة وصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، وتعهد جميع الدول بعدم التدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ..." (A/41/707 ، الفقرة ا)

وبغية توفير هذه العناصر الاساسية ، قدمت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ اذار/مارس ١٩٨٦ ، اقتراحا من ثماني نقاط لتحقيق تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا . وتجسد هذه الاقتراحات العناصر الاساسية التي أشار اليها تقرير الأمين العام .

وعندما ألقى معادة الأونورا بل دين بارو وزير خارجية بليز ببيانته أمام هذه الجمعية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، فقد استرعى الانتباه الى اقتراح الثماني نقاط ثم قال :

"ومن غير المحتمل التوصل الى حل عملي أفضل من هذا ، وإنما نحس فييت نام على أن تظهر التزاما بسلم المنطقة بتجاوبها مع هذا الاقتراح" (A/41/PV.16 ، ص ٨٦) .

ونحن نهنيء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية على طرح هذه المقترحات . انها تظهر حكمة ، وحنكة سياسية ، وبعد نظر في المستقبل ، واستعدادا للتفاوض . وفضلا عن ذلك فهي تظهر الاهتمام حتى بالنسبة للغازي كما تدلل على رغبة قوية في السلم .

ان وفد بليز يؤيد هذه المقترحات ويؤيد مشروع القرار هذا ، ونحن نركيه لهذه الجمعية ونحث جمهورية فييت نام الاشتراكية على أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي وأن تعمل على أساس هذه المقترحات فتسهم في احلال السلم والامن في جنوب شرقي آسيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠